

دكتور: إبراهيم دسوقي أباظة

الخطايا العشر

من عبد الناصر إلى السادات

الزهراء للإعلام العربي

بســـم الله الرحمـــن الرحيـــم

الزهراء للإعلام العربى

قســـــــم النشــــــــر

ص.ب : ١٠٢ مدينة نصر - القاهرة - تلغرافياً : زهراتيف - تليفون ٦٠١٩٨٨ - ٦٨٠٢١٣ - تلكس ٩٤٠٢١ رائف يو إن

P . O : 102 Madinat Nasr - Cairo - Cable : Zahratif - Tel : 601988 - 680213 - Telex : 94021 Raef U N

الخطايا العشر

من عبد الناصر إلى السادات

دكتور

إبراهيم دسوقي أباظة

الطبعة الثانية

١٤٠٥ هـ ـــ ١٩٨٥ م

مقدمة الطبعة الثانية

لهذا الكتاب قصة حزينة هى قصة الفكر الحر فى هذا البلد .

فقد أمرت الحكومة بإعدام الطبعة الأولى فور صدورها ، ولم يكن الإعدام بالمصادرة المباشرة بل بالقتل الصامت الذى لا يحدث ضجيجا ، وقد شاركت صحف الحكومة فى عملية القتل ففرضت حظرا مطلقا على تناول الكتاب بالتعليق أو النقد ، ونشطت أجهزتها فى تعقب الكتاب فى الأسواق وتحريض الموزعين على رفض قبوله بل وعمدت إلى امتصاص ما استطاعت من النسخ بالشراء من مراكز التوزيع .

وجريمة هذا الكتاب أنه ينطق بالرأى الحر فى قضية خطيرة هى قضية الحكم الشمولى فى هذا البلد ، ويسلط الضوء على الأسباب والعوامل التى أدت إلى ما نحن فيه من انهيار وتحلل وضياع ويصف الحلول الكفيلة برأب الصدع وعلاج الأدواء ، وهو على كل حال رأى مواطن فى أوجاع وطنه قد يخطىء وقد يصيب ، ولكنه فى يقينى رأى لايسعى إلى منفعة شخصية ولا يبغى إلا وجه الله وخير الوطن .

وقد وجدت من الضرورى إعادة طبع هذا الكتاب فى ثوب جديد بعد ضبط وتنقيح بغير مساس بجوهره لأن القضية التى يعالجها لازالت قائمة ، ولأن الأخطاء والخطايا التى كشفها ونبه إليها لازالت تتكرر بشكل آخر ، ولأن الرسالة التى يحملها إلى كل المصريين لازالت بعيدة عن التبليغ .

والأمل كبير فى أن يحرك هذا الكتاب الفكر الوطنى نحو الجدل الواسع ، وأن يتسع صدر الحكومة القائمة لما لم يتسع له صدر الحكومات السابقة ، فليس أشد تخريبا لضمير الأمة من قمع الرأى فى أخطر مشاكلنا وهذه بديهية لاتحتاج إلى دليل كما أن إثبات ضوء النهار لا يحتاج إلى دليل !

دكتور : إبراهيم دسوقى أباظة

قبل أن تبدأ ..

من قتل الرئيس السادات ؟ !

يقول البيان الرسمي إن الرئيس السادات قتل برصاص جماعة إسلامية متطرفة !

ويقول التحليل السياسى إن الرئيس السادات قتل نفسه .. وأن حادثة المنصة لا تعدو أن تكون نوعا من الانتحار السياسى المحتوم :

وبين هذين البعدين : البعد الرسمي والبعد السياسى يدور الخلاف حول التفسير ، ويظل الدرس غامضا ينتظر التحليل والتعليل .

التفسير الرسمي يقف بالحدث عند أسبابه المباشرة ويكتفى منه بالوصف الجنائى الوارد فى تقارير الأمن وملفات القضاء .

والتفسير السياسى يرفض الوقوف بالحدث عند حدود من حرض .. ومن دبر .. ومن أطلق النار .. فالرصاص لا ينطلق هكذا بلا جذور ولا مقدمات .. والذين أطلقوا الرصاص لم يهبطوا من السماء .. بل جاءوا من جماعة خرجت من صلب المجتمع وتشكلت بتفاعلاته ومؤثراته .. وفى مركز هذا المجتمع توجد السلطة .. والنظام الذى يستخدم السلطة .

وعندما يصبح رئيس النظام محور السلطة .. ومحط المسئولية فى كل فعل أو تصرف يصدر عن السلطة فإن اختفاءه بهذا الأسلوب الدموى العنيف لا يجوز أن يقف بنا عند الأسباب والدوافع المباشرة .. والاكتفاء بحصر الاتهام فى أفراد أو جماعات .. بل يجب مد البصر إلى الأسباب الجذرية والدوافع البعيدة التى هيأت المناخ العام لظهور هؤلاء الأفراد أو هذه

الجماعات .. ومهدت لتقبل فكرة العنف والرصاص كبديل للتعبير عن الرفض المطلق لسياسة الرئيس السادات والنظام الذى يمثله ..

وهنا معقد الأمل فى إدراك الإجابة الصحيحة ..

فنحن لا نطرح السؤال : من قتل الرئيس السادات إلا سعيا للبحث عن الأسباب الجذرية التى مهدت للحدث ورتبت نتائجه .. وهذا شأن الأحداث الكبرى التى تخرج عن المألوف فى تاريخ الأمم ..

فليس مألوفا أن يغتال رئيس دولة وسط عسكره وحرسه وحكومته وعلى مشهد من العالم أجمع .. حتى نكتفى من الحدث بسطحه الظاهر ثم نسارع إلى إغلاق ملفاته لنمضى بالسفينة فى هدوء على نفس النهج .. وبنفس الأساليب !!

ولكن المألوف أن يستوقف حدث بهذه الأهمية والخطر كل باحث عن الحقيقة .. وأن يستحثه على البحث الصحيح وفى الإطار الصحيح .

والإطار الصحيح .. ليس فقط شخص الرئيس السادات ولا نظام الرئيس السادات .. بل تجربة الثورة بأكملها .. فالرئيس السادات لم يأت من فراغ ونظامه لم يولد من عدم .. بل كان سليلا لتجربة طويلة امتدت إلى عهدين .. ووريثا لتركة عظيمة فرضت وجودها على عصر بأكمله ..

الإجابة الصحيحة لا بد وأن تنطلق من هذا الإطار لتتبع الجذور والكليات التى سادت منطق التجربة وتحكمت فى قادتها سلوكا وأسلوبا .. وأفرزت على تعاقب المراحل والعهود سلبيات خطيرة تراكمت على كافة مستويات حياتنا .. حتى أصبحت من طول التراكم والإهمال مصدر تأثير ضاغط على أداة الحكم .. وموضع توجيه لسياستها الداخلية والدولية ..

ورغم دقة الإجابة وارتباطها الوثيق بتجربة الثورة .. فقد تعرضت حادثة المنصة لأكبر عملية سطو على الحقيقة .. وكان أبطالها هذه المرة .. هم أبطال كل مرة زيفت فيها الحقائق .. أو أخفيت عن الناس ليظلوا عالقين بمواقعهم .. بعيدين عن كل مساءلة أو حساب .. هؤلاء الأبطال هم جماعات المرتبطين بتجربة الثورة المستفيدين منها على اختلاف العهود ..

« فالساداتيون » لا يرون حادثة المنصة إلا بمنظار الصدف البحتة .. فهى فى روعهم حادثة فردية أو معزولة تماما كحادثة اغتيال الرئيس كيندى .. أو محاولة اغتيال الرئيس ريجان !!

وبهذا التبسيط الصريح المريح فسر الساداتيون الحادثة وسارعوا إلى قيدها فى خانة القضاء والقدر .. ليشيعوها من بعد إلى مقابر التاريخ !!

« والناصريون » يرفضون بشدة هذا التفسير ويردون على أشقائهم فى التجربة بتفسير مضاد ..

فحادثة المنصة ليست فردية .. ولا معزولة .. ولكنها حصاد عهد الرئيس السادات .. وثمن الخروج عن الخط الثورى الذى انتهجه الرئيس جمال عبد الناصر .. وما انتفاضة يناير عام ١٩٧٧ سوى إعلان عن بداية خريف الغضب ضد الرئيس السادات واختياراته السياسية !!

وبهذا التفسير المبتور عن جذوره يقفز الناصريون فوق المراحل متجاهلين النظام الأم الذى جاء بنظام الرئيس السادات والمدرسة الأم التى تخرج منها الرئيس السادات ليطالبوا بضرورة العودة إلى النهج الثورى الذى تخطاه الرئيس السادات .. وأساليب « السلف الصالح » التى رفضها الرئيس السادت !!

هذا التفسير المبتور .. يكشف بعض الحقيقة .. ولكنه لا يقدم كل الحقيقة .. بل يخفى جوهرها عن عمد وإصرار .. فخريف الغضب على حد تعبيرهم سبقه ومهد له ربيع كاذب رعته وروته من منبر الأهرام أحلام « الزعامة الملهمة » و « القيادة الحكيمة » و « القوة الضاربة » .. وكانت نهاية هذا الربيع المورق بالأوهام والأراجيف يوم صفعة الهزيمة .. ومن يومها .. يوم الخامس من يونيو .. بدأت الجماهير تجتر غضبها .. من يومها بدأ خريف الغضب !!

لقد أسقط الناصريون من حسابهم الهزيمة ومضاعفاتها وهم يفسرون حادثة المنصة .. ولم يتذكروا قط البداية الحقيقية لخريفهم الغاضب .. ولا المظاهر الشعبية لهذا الغضب إلا فى انتفاضة يناير ١٩٧٧ .. وتناسوا أول

مظاهر الغضب الشعبى الكاسح ضد كل ما يمثله جمال عبد الناصر فى انتفاضات فبراير ١٩٦٨ بالقاهرة .. ونوفمبر ١٩٦٨ بالإسكندرية ..

هكذا يمكن استكمال بعض جوانب الصورة التى أراد الناصريون تشويهها بتجزئة تجربة الثورة مقتصرين فى تفسيرهم على عهد الرئيس السادات .. فبتر التجارب وحجب جذورها الموضوعية على هذا النحو سطو سافر على الحقيقة وتطاول فاجر على أبسط أصول البحث النزيه .. لأن التعامى المتعمد عن « الميراث العظيم » الذى آل إلى الرئيس السادات بعد رحيل عبد الناصر يؤدى إلى إسقاط أهم محتويات التركة وهى : الهزيمة .. والاحتلال .. والأزمة الاقتصادية .. فهذه المعضلات الموروثة تشكل مركز الثقل الحاد فى ميزان السلوك السياسى للرئيس السادات . وكل تفسير جاد لحادثة المنصة لا بد أن يضع فى الاعتبار الكيفيات والأساليب التى تعامل بها الرئيس السادات مع هذه المعضلات على امتداد عهده .. وما المواجهات السياسية الكبرى التى خاضها الرئيس السادات فى إدارة حرب رمضان أو فى إنهاء الاحتلال. أو فى حل الأزمة الاقتصادية وهى المواجهات التى جرت عليه أكبر ردود الفعل الشعبية والدولية سوى محاولات فرضتها هذه المعضلات الموروثة .

لماذا إذن كل هذا الإسقاط والتشويه !!

ولماذا التجاهل مثلا لحرب الهزيمة .. والتعريض بحرب الانتصار !!

ولماذا التجاهل لسلام روجرز .. والشجب لسلام كسينجر !!

ولماذا التجاهل لخراب الانغلاق .. والرفض لخراب الانفتاح !!

ألم يكن من الأجدى طرح الصورة بأكملها بدلا من تشطيرها على هذا النحو الساذج !!

لقد أضاعت هذه الأساليب على مصر الكثير من الحقائق .. وحرمتها الكثير من الدروس التى كان من الممكن أن تفيد فى تصحيح المسار وتجنب الأخطاء .

لقد ضاع درس الاعتداء الثلاثى الذى انتهى فى غفلة من التاريخ إلى

ذهاب السيادة المصرية على مضايق العقبة وتأسيس ميناء إيلات ولم نعرف من هذا الدرس سوى أنه انتصار عظيم على قوى العدوان !!

وضاع درس الانفصال السورى الذى ضرب مبادىء الوحدة العربية فى الصميم .. ولم نعرف منه سوى أنه من فعل الرجعية العربية وحلفائها الغربيين !!

وضاع درس اليمن الذى أدى إلى تبديد أموالنا ودماء أبنائنا ولم نعرف منه إلا أنه نضال مقدس من أجل تحرير فلسطين .. عن طريق اليمن !!

وضاع طبعا درس الهزيمة الذى دمر جيش مصر .. وابتلع كل فلسطين .. وفرض احتلالا مسلحا على ثلاث دول عربية .. ولم نعرف منه إلا أنه « غلطة حساب » أو « نكسة طريق » عندما كنا ننتظر العدو من الشرق فإذا به يفاجئنا من الغرب !!!

هكذا يفسر ورثة التجربة وحراسها أخطاء التجربة وخطاياها .. وما كان لهم أن يقولوا غير هذا فالاستخفاف بعقول الجماهير أهون عندهم من المساءلة السياسية والجنائية .. والتشبث بالتجربة والإصرار عليها أجدى ألف مرة من اكتشاف الحقائق .. والتعلم من دروسها ..

وكتابة التاريخ بالتخمينات والشائعات أقوى وأبقى من كتابته بالوثائق الرسمية والتحقيقات القضائية !!!

وحتى لا يضيع الدرس فى ضجيج الخلاف بين « الساداتيين » و « الناصريين » نقول للقارىء إن مصر ليست فقط ساداتيين وناصريين ولكنها أيضا أغلبية صامتة وقفت طويلا خارج الملعب .. ولها اليوم أن تخرج عن صمتها .. فالذين تكلموا حتى الآن هم ورثة تجربة الحكم الاستبدادى وخدامها المخلصون .. وخلافهم حول تفسير الحادثة لا يعدو أن يكون خلافا عائليا لا يمس أصل التركة أو جوهرها .. ولكنه ينصب على كيفية الإبقاء عليها وصيانتها .. فمنهم من يصر على مواصلة الإبحار ضد التيار .. ومنهم من يطالب بالعودة بها إلى نقطة البداية !!

ولكن الطريف في كل ذلك أن كلا الفريقين يرفض النظر إلى مدى الفساد الذى أصاب التركة ومدى الانحراف الذى قوض مبادئها ..

الطريف أن الورثة لا يرون كل ذلك .. ولا يكادون يحسون بوجوده على الرغم من المراحل الطويلة التى قطعتها التجربة .. وعلى الرغم من كل الكوارث والنكبات التى خلفتها !!

ودرس المنصة ليس سوى إحدى هذه النهايات الحزينة لتجربة الثورة .. وهى نهاية فريدة فى نوعها .. عميقة فى دلالتها .. وعند هذه النهاية يجب التوقف طويلا لمراجعة كل التجربة .. من بدايتها إلى نهايتها .. أو من ربيعها الكاذب إلى خريفها الغاضب .. ولحصر مصادر الخلل الذى أصابها وأدى إلى ارتطامها بجدار شعبى من العنف والرصاص !!

والخطايا العشر محاولة متواضعة لرصد بعض مصادر الخلل التى أدت إلى حادث المنصة .. وكلها تبدأ وتنتهى بأصل الداء .. حكم الفرد المسلح بقوة السلطة .. وقوة السلطة المجردة من إرادة الشعب ! ..

د . إبراهيم دسوقى أباظة

التستر على الأخطاء

كانت هزيمة يونيو الحد الفاصل بين الأسطورة والواقع .

الأسطورة التي تمثلت في رجل توسمت فيه الجماهير العربية كل أمجادها ..

والواقع الذى احترقت به أجسادها على أرض المعارك فى حرب الأيام الستة ..

كانت الأسطورة جميلة وقوية ورائعة تشد بأحلامها الملايين العربية إلى أمجاد الوحدة والعدالة والحرية ..

وكان الواقع دماً وخراباً ويأساً يلف بسواده كل القلوب ..

وبقدر جمال الأسطورة وقسوة الواقع كانت الصدمة بالغة العنف .. وكانت جراحاتها أقوى من أن تحتمل ..

كانت الصدمة بالغة العنف لأن الإنسان العربى لم يتوقع الهزيمة ولم يشك لحظة فى قدرته على الانتصار ..

وكانت جراحاتها أقوى من أن تحتمل لأنها خالفت كل مألوف فى تاريخ الحروب القديمة والحديثة . كانت الصدمة مفاجأة لم يتوقعها أحد .. وغامضة لم يفهمها أحد .

« أقوى قوة ضاربة فى شرق البحر الأبيض المتوسط » بتعبير المشير عبد الحكيم عامر تضرب هكذا .. وبكل بساطة فى صبيحة يوم ، ولا يمر اليوم الثانى حتى تكون جيوش العدو قد وصلت إلى مشارف قناة السويس ، وفى

اليوم الثامن يقف عبد الناصر الأسطورة ليقول للجماهير إن جيوشها قد هزمت وإنه مسئول عن الهزيمة ، ثم يتنحى عن الحكم ويعود فى اليوم الثاني ليعلن عدوله عن التنحى !

ما الذى حدث بالضبط ؟

لم يقل لنا عبد الناصر إلى نهاية أجله شيئا يذكر عن أسباب الهزيمة .. ولم يستطع أحد أن يجيب عن سؤال واحد من عشرات الأسئلة التى كانت تمزق أحشاء الملايين : لماذا هزمنا ؟ وكيف هزمنا ؟

كان التبرير الوحيد الذى قدمه عبد الناصر للملايين هو أنه كان ينتظر العدو من الشرق فجاءه من الشمال والغرب .. واكتفى باتهام سلاح الطيران بالتقصير وقدم قادته إلى المحاكمة العسكرية .

وكان التفسير الوحيد الذى قدمه عبد الناصر للملايين أن ما حدث لم يكن هزيمة بل كان نكسة .. وأن العدو قد تمكن فقط من احتلال الأرض .. ولكنه لم يتمكن من احتلال الإرادة العربية .

ولم تقتنع الجماهير بهذه المبررات والتفسيرات ولكن سرعان ما جاءت فرصة جديدة لإقناعها .. لقد مات المشير عبد الحكيم عامر المسئول الأول عن الجيش ، وقيل بأنه انتحر بعد صراع طويل مع عبد الناصر ، ووجدت أجهزة الإعلام والمخابرات فى قبر المشير مكانا مناسبا للتخلص من تبعات الهزيمة ومسئولياتها ..

ودار الهمز واللمز ينسب للمشير المسئولية الكاملة عن الهزيمة .. ولم يستطع المشير بطبيعة الحال الدفاع عن نفسه لأن الموتى لا يتكلمون ؟ !

ولم تنجح هذه المحاولات فى تبرئة ساحة النظام ولا فى إعادة الثقة إلى قائده .. لقد اهتزت الصورة كثيرا عند البعض وتحطمت تماما عند البعض الآخر .. وهناك بعيدا عند قناة السويس كانت جيوش الصهاينة تتمركز فى خط دفاعى جديد .. وفى مواجهتها بالضفة الغربية للقناة بقايا جيش دمرته الهزيمة .. ونظام لم يبق منه إلا شراذم ممزقة تحاول الوقوف فى وجه العاصفة .. لقد كان عبد الناصر يحاول تجميع سلطاته وإعادة تنظيم جيشه .. وكان الشعار

الجديد : ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة .. نعم : ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ؟

لقد كانت خطورة اللحظة تفرض نفسها على الجماهير وتشل كل تفكير فى أسباب الهزيمة وملابساتها .. لقد جاءت الصدمة وكأنها نتيجة بلا مقدمات .. كأنها قضاء وقدر كما أراد عبد الناصر أن يصفها للناس !

وفى لحظات الضعف .. والترقب والخوف من المجهول لم يكن أمام الجماهير سوى أن تنتظر وأن تصبر ، فقد ظلت فى قلوبها بقية الأسطورة ..

ومات جمال عبد الناصر بغير أن يفعل شيئا ، وبموته ماتت كل الأسطورة !

وجاء الرئيس أنور السادات .. وأعلن وراثته الشرعية لكل ما تركه عبد الناصر .. وأكد مسئوليته التضامنية عن كل ما حدث .. ووعده القاطع بتحرير الأرض .

وكانت حرب أكتوبر .. واستطاع السادات أن يعبر قناة السويس وأن يحطم خط بارليف وأن يحرر جزءا من الأرض ..

وإلى هنا وقفت الحرب وبدأ الحديث عن السلام .. وانتظرت الجماهير كشف حساب مفصل عن هزيمة يونيو .. وبدأ فعلا الحديث عن الهزيمة .. وكان حديثا مستحبا لمن أرادوا الإشادة بحرب أكتوبر .. ولكنه لم يكن بحثا رسميا فى أسبابها .. ولم يكن تحقيقا قضائيا يكشف الغموض الذى أحاط بها .. بل كان مجرد حديث تتناقله الكتب وأجهزة الإعلام ، إلا أن هذا الحديث على بساطته كان يحمل الكثير من دلائل الخطورة ..

لقد اكتشف الرأى العام من خلال البيانات والتصريحات والتحقيقات الصحفية التى أدلى بها مسئولون عسكريون وسياسيون فى أعقاب حرب أكتوبر ، أن هزيمة يونيو لم تكن هزيمة جيش فقط ولكنها كانت هزيمة نظام بأكمله .. وأن أصابع الاتهام تمتد إلى القيادة السياسية وتثير الكثير من علامات الاستفهام حول طبيعة هذه القيادة وتكوينها وأساليبها والعلاقات التى تربط بين أعضائها ..

وكان مصدر الإشارة الأول هو ذلك الصراع الغامض الذى دار بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر فى سرية وكتمان .. ومحاور القوى التى تشكلت تحت مظلة النظام .. ثم نمت وتشعبت بعد الهزيمة .

وكان انتحار عبد الحكيم عامر أو اغتياله فى أعقاب الهزيمة قد أثار عند الرأى العام الكثير من الشكوك .. وكان للصدام الذى دار بين الخصمين وأعوانهما فى أروقة السلطة والذى انتهى بالقضاء على أنصار عبد الحكيم عامر وقع كبير على حقيقة الصورة التى ارتسمت فى أذهان الجماهير عن نظام عبد الناصر .

لقد بدا فى عمق الصورة أن هذه القوة الضخمة التى بناها عبد الناصر .. وهذا التسليح الهائل الذى كلف الشعب الملايين .. وهذه القيادة العسكرية التى أحاطت بها كل مظاهر العظمة والانضباط .. لم تكن فى الواقع كذلك .. فقد شهد بعض قادة عبد الناصر أنفسهم بأن هذا الجيش الهائل كان يخضع فى إدارة شئونه لحفنة من صغار الضباط المقربين لعبد الحكيم عامر ، وأن رئاسته الفعلية كانت موكولة لعقيد تحيط به زمرة من ضباط الأمن والمخابرات .. وأن معيار الاختيار فيه لم يكن أبدا للكفاءة والقدرة بل كان للثقة والإخلاص ، وأن عبد الناصر نفسه كان يقف على مسافة من الجيش لا يستطيع تخطيها ، وكان واضحا أن النظام كله يقوم على محورين للنفوذ ، وأن صاحب السلطة السياسية والمسئول الأول عن النظام لم يكن يملك من أمور السلطة العسكرية شيئا !!

وقد أومأ عبد الناصر بنفسه لهذه الحقيقة بكلمات وعبارات عشية موت عبد الحكيم عامر .. ولكن لم يفهم أحد حتى اليوم حقيقة الروابط والعلاقات التى جمعت بين الرجلين وهيأت لهما سبل الاستمرار فى نظام واحد ..

ولم يفهم أحد أيضا حدود هذه العلاقة بين الرجلين ونصيب كل منهما فى صنع القرارات المصيرية التى تركت آثارها العميقة على الساحة المصرية والعربية .. ويبدو أن حقيقة ازدواجية السلطة وما عاناه عبد الناصر منها كانت ماثلة أمام الرئيس السادات عند اعتلائه الرئاسة فى أكتوبر عام ١٩٧٠ ..

فقد كانت السلطة على انقسام شديد بعد الهزيمة . وكان على صبرى وأتباعه يشكلون الجناح القوى النافذ فى محيط عبد الناصر . وعندما هاجم الرئيس السادات هذا الجناح بعد تنصيبه رئيسا للدولة ، هاجمه باسم ثورة التصحيح التى تنهى دولة المخابرات وحكم القمع والاستبداد . ولكن الرئيس السادات لم يتناول بهذه الثورة سوى شريحة من رجال عبد الناصر والمسئولين عن حكمه ، وهى الشريحة التى قبلت الانضمام إلى على صبرى أو التعاون معه لإسقاط الرئيس السادات .. أما هؤلاء الذين وقفوا على الحياد أو أعلنوا مساندتهم للرئيس السادات فقد ظلوا بعيدا عن أن تنالهم ثورة التصحيح ، بل أصبح بعضهم من أبطال هذه الثورة !

ويبدو أن الرئيس السادات قد استفاد جيدا من هذا الدرس فلم يعد يسمح لأحد بعد ذلك أن يقاسمه السلطة أو أن يشكل محور قوة فى مواجهته، وظل إلى نهاية حياته منفردا بالسلطة الفعلية فى مصر .. وكان اختيار الرئيس السادات لاصطلاح ثورة التصحيح منبئا عن رغبته فى الاحتفاظ بجسور مع نظام جمال عبد الناصر وتوكيدا لانتمائه لثورة ٢٣ يوليو .. لأن التصحيح لا يعنى أكثر من استئصال الأخطاء والاحتفاظ بالجوهر .. وقد انتقى الرئيس عددا من الانحرافات اعتبرها من صميم أخطاء عبد الناصر وعمد إلى تصحيحها بعد ذلك ، كتصفية المعتقلات وإنهاء الحراسات وتحرير الاقتصاد من هيمنة الدولة ثم إلغاء الاتحاد الاشتراكى وإعلان نظام تعدد الأحزاب وإطلاق حرية الرأى .. غير أن أسلوب الرئيس السادات فى تصحيح ما اعتبره من أخطاء عبد الناصر .. وطريقته فى الهجوم على عبد الناصر نفسه كانت توحى بالكثير من التردد وعدم الرغبة فى قطع الطريق إلى نهايته ..

لقد كان أسلوب السادات انتقائيا .. يأخذ من أخطاء النظام السابق ما يفيد تثبيت حكمه وما يدعم أركان شعبيته .. ويترك من الأخطاء ما يضر بحكمه .. أو ما يحتمل أن يضر بحكمه .

لقد سكت الرئيس السادات مثلا عن أكبر القضايا التى خلفها حكم عبد الناصر .. فلم يفتح ملف حرب عام ١٩٥٦ وما نتج عنها من أخطاء عسكرية وخسائر سياسية .. وظل قرار الانسحاب الفوضوى الذى صدر خلال

تلك الحرب .. وموقف التسليم بضياع السيادة المصرية على مضايق العقبة مجهول الأسباب ..

ولم يفتح أيضا ملف الوحدة السورية والانفصال السورى الذى كلف مصر ماديا ومعنويا الشيء الكثير .. وظلت المسئولية السياسية الكامنة وراء هذا الحدث غامضة فى ضمير الأجيال ..

ولم يفتح كذلك ملف اليمن .. وما عانته مصر من تدخلها هناك وانعكاسات هذا التدخل على علاقاتها العربية والدولية .. وما زالت المسئولية الكاملة عن أخطاء حرب اليمن والأموال الهائلة التى نزفتها مصر على أرضها خافية عن أعين الرأى العام ..

ولم يفتح بطبيعة الحال ملف هزيمة ١٩٦٧ وهو أكبر الملفات وأخطرها على الإطلاق .. بل هو النتيجة الطبيعية لإغفال ما سبقه من ملفات .. وما زالت الأسباب والملابسات التى أدت إلى هذه الكارثة مدفونة بعناية وراء جدار من الكتمان ..

لم يفتح ملفاً واحداً من ملفات هذه القضايا .. إنما ترك أمرها للشائعات والهمسات والأقاويل أو لبعض الأقلام الهائمة بحثا عن الحقيقة .. وبعض الكتاب القادرين على تمييع الحقائق أملا فى امتصاص النقمة كلما تحركت الجماهير مطالبة بالحساب ..

نعم لقد كان أسلوب الرئيس السادات انتقائيا فى اختيار ما يروقه من ملفات الحكم السابق .. فلم يأخذ منها إلا ما ينفعه ولم يُخْف منها إلا ما يضره .. بل حتى الملفات التى اختار فتحها كملف الحراسات .. وملف الاعتداء على الحريات .. قد فتحت بالقدر اللازم لامتصاص النقمة وتهدئة الخواطر .

هذه الأساليب التى انتهجها الرئيس الراحل لم تفلح فى إقناع الرأى العام بأن مصر على أبواب سياسة جديدة ، ولكنها عمقت اقتناعه باستمرار النهج القديم بأساليب جديدة .. أساليب قوامها المراوغة وتجنب التصدى لأمهات المشاكل وتفضيل أنصاف الحلول .

ويبدو أن الرئيس السادات لم يلاحظ التغيير الكبير الذى طرأ على الساحة المصرية بين هزيمة عام ١٩٦٧ ونصر أكتوبر عام ١٩٧٣ ..

لقد كانت هذه المسافة الزمنية مع ما تخللها من أحداث كافية لحدوث تغيرات عميقة فى الشخصية المصرية .. فقد ماتت كثير من الشعارات التى رفعها عبد الناصر .. ولم تعد كلمة الاشتراكية .. والوحدة .. والحرية تعنى عند الملايين ما كانت تعنيه قبل الهزيمة .. ولم يعد الطموح إلى استعادة فلسطين يعنى ما كان يعنيه قبل الهزيمة .. ولم يعد الأمل فى مجتمع الكفاية والعدل يعنى ما كان يعنيه قبل الهزيمة .. ولم تعد الزعامة تعنى ماكانت تعنيه قبل الهزيمة .. لقد انتهت مع الهزيمة كل هذه الأسطورة .. وأصبحت الأجيال التى تربت على خطب عبد الناصر وإذاعة صوت العرب ودروس الاتحاد الاشتراكى فى حالة من انعدام الوزن .. لقد انهار البناء العقائدى للإنسان المصرى مع انهيار الأسطورة واحتل الفراغ والتمزق كل ركن فى أعماق الشخصية المصرية .

كان لا بد من التجديد .. والبداية على أرض نظيفة .. وكان أول سبلها الكشف عن حقائق الهزيمة ومعرفة كل مسبباتها .. ولكن الرئيس السادات لم يفعل .. بل ظل يحاور ويناور بعد أن واتته الفرصة فى أعقاب حرب أكتوبر .. لقد خرج الرئيس السادات من هذه الحرب قويا ولم يعد هناك ما يخشاه أو يحذره من فلول النظام السابق . وكان أمامه مبرر المصلحة الوطنية التى تقتضى الكشف عن حقائق الهزيمة .. وهى مصلحة لا يمكن أن يجادله فيها أحد ، فمن حق الشعوب دائما بل من واجبها أن تقيم تجاربها وأن تستكشف أخطاءها وأن تحدد أبعاد المسئولية عنها .. ولكن الرئيس السادات اكتفى من كل ذلك بتشكيل لجنتين : لجنة تحقيق هزيمة يونيو ، ولجنة كتابة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ، وأسند رئاسة اللجنتين إلى نائبه فى ذلك الحين الرئيس محمد حسنى مبارك .. وعند هذا الحد انتهت القصة وخفتت الأصوات التى ارتفعت بعد حرب أكتوبر تطالب بفتح الملفات والتحقيق فى أسباب الهزيمة ، وتلاشت تماما من الصحف وأجهزة الإعلام الأقلام التى تحمل هذه الدعوة .

أما اللجنتان .. فلم نعد نسمع شيئا عن أعمالهما .. ولم يصدر حتى اليوم بيان واحد عن نتائج هذه الأعمال .

ماذا أراد الرئيس الراحل بتشكيل هذه اللجان ؟

هل أراد تجميد القضية ودفنها فى زوايا النسيان ؟ أو أراد أن يؤجل طرحها إلى فرصة مناسبة ؟

لا أحد يستطيع الجزم بشىء من ذلك ، ولكن الراجح أن الرئيس الراحل كان عازما على عدم فتح الملفات ، والدليل أنه أسند مهمة التحقيق إلى السلطة التنفيذية وأسند رئاستها إلى نائبه ، بينما جهة الاختصاص الطبيعية هى السلطة القضائية .. وكيف ذلك إذا كانت شبهة المسئولية عن الهزيمة قائمة فى السلطة التى يمثلها الرئيس السادات خاصة وأنه لم يكف عن توكيد مسئوليته التضامنية عن كافة التصرفات التى صدرت عن نظام عبد الناصر .

لقد كان تشكيل لجنة التحقيق على هذه الصورة إفصاحا عن رغبة الرئيس فى إخضاع القضية لسلطاته المباشرة وعدم التصرف فيها بمعرفة جهة الاختصاص القضائية ، وكان تجميد أعمال اللجنة زهاء الست سنوات توكيدا آخر لعزم الرئيس على إخفاء ملفات هذه القضية !!

وفى ظل هذا الكتمان ومحاولة التستر على الحقائق والأخطاء نما عند الرأى العام المصرى اقتناع أساسى مفاده أن نظام الرئيس السادات ليس جديدا ولا مبتكرا .. ولكنه استمرار لنظام قديم مزقته الهزيمة .. استمرار للقديم بأسلوب جديد لا يغير شيئا من الجوهر ولكنه يغير الكثير من المظهر ..

وكان طبيعيا أن يكون من نتائج هذا الاقتناع الذى تكون عبر السنوات التى حكم فيها الرئيس السادات ألا يؤمن الكثيرون بجدية التحقيق فى هزيمة يونيو ، فهذا التحقيق إذا حدث سيمس بالضرورة نظام عبد الناصر كله .. وثورة ٢٣ يوليو التى جاء منها .. وسوف يمس بالتالى نظام الرئيس السادات وربما أيضا شخص الرئيس السادات .. ومن غير المتصور أن يقدم الرئيس على هذه المخاطرة طالما أنه غير مضطر لها أو مكره عليها .

لقد كان هذا الارتباط الذى أراده الرئيس السادات بين نظامه ونظام عبد الناصر يتدعم يوما بعد يوم من خلال بعض الوقائع الصغيرة .. وكانت هذه الوقائع على بساطتها تحمل الكثير من معانى الرغبة فى دفن الماضى والتستر

على الأخطاء .. وقصة خروج العقيد شمس بدران من مصر على الرغم من اتهامه فى جرائم خطيرة تمس أمن الدولة .. وعلى الرغم من مسئوليته كوزير دفاع وقت الهزيمة .. كان لهذا الخروج غير المشروع الذى هيأت له وسمحت به الحكومة ، وقع له دلالته فى التستر على الأخطاء والرغبة فى تبديد أهم عناصر التحقيق فى أسرار الهزيمة ، فشمس بدران من أدوات التنفيذ الرئيسية فى نظام عبد الناصر .. والمسئول الأول عن الجيش بعد المشير عبد الحكيم عامر . فكيف تسهل الحكومة هروبه من مصر إلا إذا كان فى هذا الهروب إنقاذ لأسرار تحرص الحكومة على كتمانها .

كان لهذه الواقعة وغيرها كثير ، أثر مباشر فى توضيح حقيقة الصورة التى انطبعت فى النفوس عن هزيمة يونيو وطبيعة النظام الذى ارتبط بها والنظام الذى تستر غليها .. وبدأت آثار الصدمة تطفو على السطح وتبدد الشلل والجمود الذى اعترى الشخصية المصرية عشية الهزيمة .. وبدت مظاهر الاغتراب تتضح فى أفواج المثقفين المصريين عندما فتح لهم باب الهجرة على مصراعيه فى أعقاب حرب أكتوبر .. لقد كان أكثر من نصف مثقفى مصر يطرقون أبواب الهجرة إلى الخارج بحثا عن عمل .. ولكن وراء هذا السبب الظاهر كان عامل اليأس من الإصلاح .. وافتقاد الشعور بالانتماء .. وضياع الرؤية لإمكانات المستقبل .. لقد كان التمزق العقائدى .. والفراغ السياسى يجثم بأثقاله على العقول التى عاصرت الهزيمة .. كان الضياع والتخبط يفرض نفسه على الأجيال الجديدة التى لم تع الكارثة ولكنها شبت على نتائجها وآثارها .

لقد كان الهروب الكبير هو السمة الغالبة لزمن ما بعد أكتوبر .. فلم يكن من السهل على المصرى أن يحمل متاعه مهاجرا إلى الخارج وهو الذى عاش قرونا طويلة لاصقا بأرضه متشبثا بواديه فشعب مصر لم يكن عبر تاريخه من الشعوب المهاجرة بل على العكس من الشعوب المهاجر إليها .. وكم تكالبت على مصر من خطوب ومحن لم تزد شعبها إلا تمسكا بوطنه وإعراضا عن هجره . وقد تصورت السلطة أن فى الهجرة المفتوحة خيرا وبركة .. وعمدت إلى تشجيعها بمختلف السبل ، وظنت أن فى تهجير الملايين وقاية للنظام من مخاطر البطالة وأن فى الانشغال بالبحث عن الرزق تعقيما سياسيا للشباب المهاجر وابتعادا به عن البحث فى واقعه المؤلم ..

كان الاغتراب هو الحافز الأول على هذه الهجرة ، وهجرة العقول بوجه خاص .. كان هو المعول الذى قوض من شعور الانتماء الوطنى وأضعف عند الإنسان المصرى كل إحساس بالمشاركة فى صنع مصيره ..

ولكن الهجرة لم تكن المتنفس الوحيد للمغتربين ، فقد أخذت بقايا الماضى تتحرك من هذا الواقع الجديد ..

لقد كان التيار الإسلامى حاضرا بعرض الساحة المصرية .. وكانت شعارات الأسطورة قد حجبته عن القلوب والأبصار زمنا غير قليل ، فجاءت صدمة الهزيمة لتعيد إليه الحركة والحياة ..

وكان التيار الماركسى قد انتكس بسقوط جناح على صبرى وأتباعه بعد أن كان على بعد خطوة من السلطة .. وجاءت حرب أكتوبر لتجهز على بقاياه المتناثرة فى كل مواقع التأثير ..

وكانت تيارات أخرى جديدة تشق طريقها إلى العقول والقلوب وإن ظلت خافية عن أعين السلطة .. كانت معظم هذه التيارات تتجه إلى الأمام ورأسها إلى الخلف .. كانت تحاول استلهام شىء من الماضى القريب المعتم .. ولم يكن أمامها سوى جسد الهزيمة البارد .. وأقوال .. وشائعات تتردد .. لم يكن هناك من يفصح أو يفسر .. أو حتى يشير إلى شىء يرفع الغموض عن كل ما حدث ..

لقد ضربت معظم هذه التيارات باسم القومية والحرية .. والوحدة .. وعانت ما عانته من أجل هدف كبير : استعادة فلسطين . لقد كانت معظم هذه التيارات تحمل عقائد ونظريات تستهدف أيضا تحرير فلسطين .. وجاءت الأسطورة لتضرب كل هذه التيارات وتفرض منطقها فى تحرير فلسطين ..

وها هى النتيجة بعد سنوات طويلة من القمع .. والمعاناة .. والحرمان .. كانت نقطة الالتقاء عند كل هذه التيارات هى رفض الحاضر ..

وكان الحاضر عاجزا عن تقديم نفسه فى ثوب جديد ، فلم يكن يملك نظرية جديدة أو عقيدة جديدة أو تصورا جديدا يقوى على ملء الفراغ الهائل الذى يغطى كل الساحة ..

كان الحاضر – وهذا هو الخطأ الفادح – دائم الترقيع للثوب القديم .. ولكنه كان دائم العجز عن استبدال ثوب جديد به ..

ولم تكن سياسة الترقيع بديلا يملأ الفراغ .. ولكنها كانت توكيدا دائما بوجود الفراغ ! ..

لقد ظلت هذه السياسة عاجزة عن إخفاء جوهر النظام .. وظلت الجماهير ترى فيه امتدادا للنظام السابق .. وإن كان امتدادا بطريقة أخرى وأسلوب آخر .

لقد كان من ضرورات التجديد أن يفتح النظام صفحة جديدة .. والصفحة الجديدة لا بد لها من بداية جديدة .. ولم يكن الرئيس السادات على استعداد لهذه البداية .. لقد أراد أن يلبس القديم ثوب الجديد .. وأن يقدم للناس وجها أحرقته التجربة وتخطاه الزمن .. لقد غير الرئيس الكثير من التفاصيل وعدل الكثير من الأساليب .. ولكنه ظل محتفظا بجوهر النظام الذى عرفت فيه الجماهير كل هزيمتها ..

كان هناك إحساس عام بأن جيل أكتوبر شب ونما .. وأن الأرض أرض مصر التى نقف عليها جميعا قد تغيرت .. وأن سقوط الأسطورة قد أعاد الوعى إلى الملايين .. ولم تعد هزيمة يونيو فى ضمير الأجيال مجرد نتيجة بلا مقدمات .. أو هزيمة جيش بلا قيادة .. لقد أيقن الجميع – إلا من كابر لغرض – أن هزيمة يونيو لم تكن سوى نتيجة طبيعية لهزائم عديدة تراكمت على كافة مستويات حياتنا وأنها ليست بهزيمة جيش على أرض معركة ولكنها هزيمة نظام لم يكن فى نيته دخول المعركة !

ومع ذلك يبقى السؤال : ما الذى يمنع رجلا لا تعوزه الشجاعة كأنور السادات من أن يفتح الملفات وأن يطلع شعبه على أخطاء تجربة تعلقت بها آماله وارتبط بها مصيره ؟

يبدو أن الكثير من عناصر الإجابة تكمن فى شخصية الرئيس السادات نفسه .. وهى شخصية متعددة الجوانب معقدة التكوين تعكس نوعا من الاعتداد بالنفس إلى درجة العبادة .. لقد كانت شخصية تبحث لنفسها عن طابع مميز وترفض دائما أن تكون تكرارا أو امتدادا لشخصية الآخرين .. ولعل فى هذه المقومات

ما يفسر إصرار الرئيس السادات على أن يقدم لنا قصة الثورة فى رواية جديدة تختلف عن الرواية الرسمية التى ألفناها على لسان عبد الناصر .. وجاء كتابه « البحث عن الذات » ليؤكد فى ثناياه بل وفى سطوره الصريحة بأنه أصل الثورة .. وأساسها وأن تنظيم الضباط الأحرار لم يبدأ إلا به .. لقد أراد الرئيس أن يقول بأن الثورة قد سرقت من بين يديه وأن المسئولية عن انحرافها تقع على من سرقوها ونسبوها إلى أنفسهم .. ولكنه فى نفس الوقت لم يفسر لنا أسباب استمراره فى المشاركة فى الحكم من أول يوم من أيام الثورة إلى آخر يوم فى حياة عبد الناصر ، على الرغم من الانحرافات والتجاوزات التى وقعت تحت سمعه وبصره .. ولا الأسباب التى حملته على قبول المسئولية فى حرب اليمن .. وفى مذبحة القضاة .. وفى لجان الحراسات وغيرها من التصرفات الخطيرة التى شجبها بشدة بعد ذلك وادعى عدم موافقته عليها ..

هذا التناقض بين الأقوال والأفعال لم يستطع أحد أن يجد له تفسيرا مقنعا سوى أن الرئيس كان يبحث لنفسه عن نسب سياسى نظيف ، فلم يجد هذا النسب سوى فى ثورة ٢٣ يوليو ولكن بعد تنقيتها مما علق بها من انحرافات وآثام .. ومن هنا كان هجومه على ما أسماه بانحرافات الثورة .. وإصراره على تجسيد هذه الانحرافات فى نفر محدود من أتباعها أطلق عليه مراكز القوى ..

لقد أراد الرئيس أن يجد لنفسه نسبا نظيفا فى ثورة منحرفة .. وظن أن فى استئصال على صبرى وجماعته استئصالا للانحراف وتنظيفا للثورة .. وعند هذا الحد – حد حركة التصحيح – توقفت جهوده ، فلم يسمح لأحد بالاقتراب من ملفات الثورة لمحاولة استكشاف حقائقها والأسباب التى أدت إلى انحرافها .. ومضمون هذه الانحرافات وحجمها والمسئولين عنها ..

وبطبيعة الحال لم يكن من بين الانحرافات التى استنكرها الرئيس شيئا يذكر عن هزيمة يونيو .. ولا حرب اليمن .. ولا رصيد مصر الذهبى .. ولا مجوهرات أسرة محمد على .. لا شيء من ذلك .. فقد عبر الرئيس فوق هذه الانحرافات الخطيرة عبور غير الكرام .. وترك للناس مهمة الاستنتاج والتخمين !!

هذا الموقف من قضية الملفات لم يكن ينسجم في الواقع مع شخصية الرئيس وولعها الدائم بالبحث عن الخارق من التصرفات .. والمخالف للمألوف على عهد سلفه الراحل جمال عبد الناصر .. صحيح أنه كان شريكا فى نظام عبد الناصر على الرغم من عدم وضوح درجة المشاركة .. وصحيح أنه أعلن مسئوليته التضامنية عن كافة التصرفات التى صدرت عن هذا النظام ..

فما الذى منعه من فتح أبواب الحقيقة أمام الشعب وهو الجرىء الباحث عن غير المألوف من المواقف والتصرفات ؟!

ألم يكن فتح الملفات واجبا وطنيا ومطلبا شعبيا يرفع الزعامة التى أرادها الرئيس السادات على صرح مصلحة مصر .. ومستقبل مصر ؟ ..

هل كان حرص الرئيس على حماية حدث ماض – حدث الثورة – من سلطان الحقيقة أقوى من حرصه على حماية مصر من تجربة لم تعرف خباياها .. ولم تتكشف أخطاءها .. ولم تقدر أضرارها ..؟؟ !!

الواقع أن وراء حدث الثورة والانتساب للثورة رجالا لا يستطيع الرئيس التخلى عنهم ، ولا يمكنه الاستمرار فى الحكم بغير مؤازرتهم .. وهم جميعا من رجال ثورة ٢٣ يوليو أو من أتباعها المخلصين .. وأكثر هؤلاء متورطون بالفعل فى الكثير من الجرائم والانحرافات المنسوبة لعهد عبد الناصر .. ولا يمكن بالتالى فتح الملفات بغير المساس بهؤلاء وضربهم على الصعيد الشعبى .. ولعل حرص الرئيس على التمسك بهؤلاء الرجال والاستمرار بهم فى الحكم هو أحد الحوافز الموضوعية وراء إقفال الأبواب أمام تحقيق الهزيمة .. وإنزال الستار نهائيا على حقيقة الثورة ..

ولكن هناك حافزاً أقوى من الانتساب إلى الثورة .. وهو الحرص على المؤسسة التى خرجت منها الثورة .. وهى الجيش ..

كان الجيش – ولايزال – المؤسسة التى يحكم بها الرئيس ويستمد سلطانه من قوتها .. وحتى بعد أن أعلن الديمقراطية .. ونادى بدولة المؤسسات فقد ظل دائما يستند إليها .. ويحكم باسمها .. ولم يكن هناك معتوه واحد فى مصر يعتقد بأن الرئيس يحكم بالشعب بل بالجيش ..

لذلك كان حرص الرئيس الدائم على استرضاء الجيش حرصا يفرضه الانتماء والولاء لهذه المؤسسة ، فمنها تفجرت الثورة .. وإليها تنسب كل الأدوار التى صنعت الأحداث فوق أرض مصر .. واعتزاز الجيش بثورته .. والزعامات التى قادت هذه الثورة .. يضع الرئيس فى موقف شديد الحساسية . فمنطق الانتماء والولاء تؤازره المصلحة البعيدة فى الاستمرار فى الحكم ، ولكن تناهضه فى نفس الوقت ضغوط المطالبة الشعبية بفتح الملفات .

ولعل الرئيس السادات هو أكثر العارفين بأن ولاء القطيع المطيع للمؤسسة العسكرية قد تخطته كل الأحداث ، ولم يعد له مبرر فى منطق متحضر يقف من مؤسسات الدولة على قدم المساواة .. فقد عانت المؤسسة العسكرية نفسها فى عهد سلفه أكثر مما عانته مؤسسات الدولة الأخرى .. وشهدت على يد بعض أبنائها أنواعا من الهوان والانحدار لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الجيوش .. وقد كانت مذابح الجيش طوال هذا الحكم أشد فتكا وتدميرا لهذه المؤسسة من مذابح القضاء والجامعة والصحافة وغيرها من مؤسسات الدولة .. بل وكانت هى المؤسسة الوحيدة التى حملت بكل أوزار الهزيمة وتوابعها الاقتصادية والسياسية .

كان منطق الولاء والانتماء فى ظروف كهذه يظلم المؤسسة العسكرية ولا ينصفها .. ويحرمها من دروس كثيرة كان أقلها فائدة أن تتعلم كيف أن من خرجوا منها بثورتهم قد خرجوا بها عن أهدافها السامية .. وبدلا من أن ينهضوا بشئونها ويدعموا من كيانها كما التزمت مبادئهم ، أسلموا قيادها لنفر من أهل الثقة والحظوة لينقضوا عليها تمزيقا وتدميرا .. ثم يدفعوا بها إلى معركة لتهزم فيها بالضربة القاضية ..

كان أقل ما يجب أن تعرفه المؤسسة العسكرية أن هزيمة يونيو لم تكن مسئولية الجيش .. ولكنها كانت مسئولية بضعة رجال تولوا قمة القيادة السياسية والعسكرية ، كانت مسئولية حفنة من الأفراد يقررون وينفذون .. أما الجيش فقد كان ضحية القرارات الخاطئة .. والتنفيذ الخاطىء ..

هذه الدروس كان يجب أن يستفيد بها الجيش كما تستفيد بها الأمة ، فمصر لم تؤسس جيشا إلا ليكون جيشاً ينقطع رجاله لأشرف المهام وهى حماية الوطن والذود عن حياضه ..

فى منطق كهذا لمن إذن يكون الولاء والانتماء ؟ أللمؤسسة العسكرية التى كانت الضحية الأولى للنظام ، أم لحفنة من الرجال هم المسئولون الأول عنها ؟

لقد كان واضحا من قرار الرئيس بتشكيل لجان كتابة تاريخ الثورة وتحقيق الهزيمة ، أنه فضل تشييع الحقيقة إلى قبور النسيان .. فالتاريخ أيا كان لا تكتبه السلطة التى شاركت فى أحداثه .. والهزيمة أيضا لا تحققها السلطة التى أسهمت فى صنعها .. إنما القضاء المصرى فى أعلى مراتبه هو صاحب الاختصاص الأصيل فى مثل هذه القضايا الدقيقة الشائكة ..

كيف يمكن القول فى موقف كهذا غير أن الرئيس قد خانته الشجاعة أمام قضية الملفات فدار حولها .. ولكنه لم يدخل إلى عمقها .. خوفا من أن تمتد الحقيقة إلى النسب السياسى الذى تشبث فى الانتماء إليه .. أو إلى معاونيه ممن ينتمون إلى هذا النسب . وربما لم يدرك أنه بهذا الموقف قد رفض نسبا أقوى وأبقى من الانتساب إلى ثورة ٢٣ يوليو وهو الانتساب لمصر ومصلحة مصر فى أن تعرف الحقيقة .. وأن تسجلها فى تاريخها المكتوب .. بعد أن عرفها كل الأعداء وسجلوها فى ملفاتهم العلنية والسرية ..

وليس فى هذا افتئات على ثورة ٢٣ يوليو ، فالثورة أى ثورة ليست أشخاصا وزعامات ولكنها مبادىء وأهداف .. وحماية الثورة لا تكون إلا بحماية مبادئها . أما الذين انحرفوا عن مبادئها وتنكبوا طريق أهدافها فلا تجوز حمايتهم أو التستر على خطاياهم وجرائمهم .

قد يكون فى الحقيقة الكثير من المرارة .. والكثير من القسوة .. ولكن كثيرا ما يكون التستر على الحقائق أشد خطرا من فضحها .. التستر على الحقائق حماية للثورة .. وفضح الحقائق حماية لمصر من انحرافات الثورة !!!

رموز الفساد

ليس الفساد بظاهرة جديدة على مصر .. فقد عرف العهد المملوكى أنواعا من المفاسد تشيب لها الرؤوس .. وعرفت الإدارة الخديوية ألوانا من التعفن تهتز لها الضمائر ..

ومع ذلك فلم يكن من طبيعة المجتمع المصرى ابتلاع هذه المفاسد أو السكوت عليها بل كانت تعتبر دائما من الظواهر الشاذة التى تثير فى الوسط الاجتماعى كل أنواع الاستياء والاستنكار ..

وقبيل ثورة ٢٣ يوليو كان من الصعب بل ربما من المستحيل التستر على مفاسد الإدارة .. أو إخفاء أخطائها .. فقد كانت هناك صحافة تكتب .. وكانت هناك معارضة تتكلم .. وكان هناك فوق ذلك أقوى جهاز للرقابة المالية قام فى ذلك العهد وهو ديوان المحاسبة ..

نعم .. كانت مصر تعرف الرشوة .. وكانت تعرف أيضا الإهمال والسرقة واستغلال النفوذ .. ولكنها لم تكن تعرف أن هذه الجرائم والانحرافات أمر عادى يتكرر كل يوم .. ووباء تسرى جراثيمه فى كافة الأجهزة والدواوين والوزارات ..

وفى هذا الزمان .. زمان ما قبل الثورة .. كانت الإدارة محدودة .. والموظفون قلة .. والمسئوليات واضحة . فلم تكن الدولة تتدخل – إلا فى القليل النادر – لتدير مشروعات اقتصادية .. ولم يكن جهدها مركزا سوى فى الإدارة التقليدية وبعض المرافق المعدودة ذات الصبغة الاقتصادية ..

وكان الموظف يجد فى مرتبه ما يناسب أعباء الحياة .. وكانت الوظيفة مصدر جذب لكل باحث عن مركز مرموق وعيش مطمئن ومستقبل زاهر ..

وكانت جريمة الرشوة أو استغلال النفوذ حدثا نادرا ، إذا وقع اهتزت له جدران المحاكم .. وأعمدة الصحف .. وقبة البرلمان ..

وقامت ثورة ٢٣ يوليو ومن بين مبادئها الستة القضاء على الفساد وإصلاح أداة الحكم .. ومع قيام الثورة واستمرارها .. اتسعت أعباء الإدارة .. وتضاعف عدد الموظفين .. ثم جاءت التأميمات المتلاحقة لتضيف إلى أعباء الدولة عبئا جديدا فى امتلاك وإدارة المئات من المشروعات الاقتصادية ..

كان الاتجاه الاشتراكى الذى تبناه عبد الناصر يقوى من القطاع العام ويوسع من مجالات نشاطه ، ولم يكد ينتهى عام ١٩٦١ حتى كان القطاع العام قد ابتلع معظم الأنشطة الإنتاجية .. ومع زحف القطاع العام تحولت مصر تدريجيا إلى دولة موظفين .. وتحولت الإدارة بدورها إلى جهاز ضخم معقد يديره جيش هائل من العاملين ..

كانت العقيدة الاشتراكية هى الشعار الرسمى للدولة .. وكان على الموظف .. أن يعمل .. وأن ينتج فى سبيل المجموع .. كان عليه أن يكد وأن يشقى لتسعد مصر فى مجتمع أساسه الكفاية والعدل ..

ولكن الواقع .. واقع مصر .. كان يخفى فى ذلك الحين شيئا آخر .. وكانت الأرض تميد بما تحتها من أسباب التعفن والفساد ..

كانت هناك مظاهر فساد كبرى ولدت مع ثورة ٢٣ يوليو ولكنها اختفت فى ضجيج الثورة .. ففى الشهور الأولى للثورة اختفى جانب هام من مجوهرات أسرة محمد على .. ونهب الكثير من القصور الملكية .. وبعد سنوات قليلة افتضحت اختلاسات مشروع مديرية التحرير .. واضطرت الحكومة إلى تقديم بعض المسئولين للمحاكمة وليس من بينهم المسئول الأول عن المشروع السيد مجدى حسنين من الضباط الأحرار !

وفى هذا الزمن المبكر من عمر الثورة .. كانت حكومة الثورة ترفض إطلاع ديوان المحاسبة على مفردات بعض المصروفات الهامة والأسباب التى أدت إلى

إجرائها .. ومن يومها لم يعد لديوان المحاسبة أو أى جهاز آخر رقابة فعلية على مصروفات الحكومة !

كانت مواجهة الثورة للقيادة الإدارية الشاغرة بعد عمليات التطهير والإقالة تقوم على نظرية أهل الثقة .. وهى النظرية التى أصبحت بعد ذلك أساسا لاختيار القيادات فى كل موقع وموضع .. وكان أهل الثقة هم هؤلاء المقربون لرجال الثورة والمسبحون بحمدهم .. أما أهل النزاهة وأهل الكفاءة فلا لزوم لهم فى مواقع المسئولية إذا لم يحظوا بهذه الثقة الغالية !

هكذا تعاملت الثورة من البداية مع الإدارة وامتد تعاملها ليشمل أيضا كافة المستويات الوزارية والقطاع العام الاقتصادى الذى أصبح من بعد ذلك الجهاز المسيطر على اقتصاديات البلاد .

كانت دلائل الثقة تجد أساسها فى التنظيمات السياسية الجديدة التى صنعتها الثورة .. وأهمها الاتحاد الاشتراكى .. وكانت تجد أساسها أيضا فى مظاهر الولاء والرياء التى يبديها كل طامع فى وظيفة أو منصب للثورة ومبادئها .. وسرعان ما أصبحت العضوية فى الاتحاد الاشتراكى شرطا أساسيا للقبول فى الوظائف العامة .. وأصبح بالتالى الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى إجباريا لكل من أراد الالتحاق بوظيفة عامة أو الارتقاء فى السلم الوظيفى !! ..

وفى داخل هذا الإطار .. إطار الولاء للثورة كان يجرى انتقاء أهل الثقة ، وكان أهل الثقة بدورهم يطبقون نفس القاعدة فى اختيار الصف الثانى من كوادر الإدارة والقطاع العام .. ومع أهل الثقة وغيبة أهل الكفاءة عرفت الإدارة أبشع صور الفساد واستغلال النفوذ وكان نصيب القطاع العام منها أوفر نصيب .. فلم تكن الإدارة الاقتصادية تعنى عند أهل الثقة ما تعنيه فى الشعارات المنشورة على أعمدة الصحف وفى المبادىء التى ينطق بها القادة .. كانت الشعارات والمبادىء تنادى بالتضحية والبذل من أجل بناء الاشتراكية وتحقيق مجتمع الكفاية والعدل ..

وكان أهل الثقة يطبقون شيئا آخر ..

فقد كانت تأشيرة المرور إلى الوظائف العامة بين أيديهم ، وكانت الإدارة

تعرف مسئوليات جديدة تمثلت فى تسيير قطاع عام ضخم يضم المئات من الشركات والبنوك المؤممة والعشرات من المؤسسات الاقتصادية التى أنشأتها الدولة .. كان اقتصاد مصر كله بزراعته وصناعته وخدماته بين أيدى الإدارة الجديدة ..

وكانت فرص الكسب غير المشروع والتلاعب بأموال الدولة مفتوحة أمام كل من أراد أن يغيب ضميره أو يستغل نفوذه .. ولم يكن من السهل فرض رقابة فعالة على هذا الجهاز الإدارى المتضخم بالموظفين والمعقد بالتنظيمات والقوانين واللوائح .. ولم يكن من الممكن أن نتوقع نجاحا لهذه الإدارة ، إلا بتوفير حد أدنى من الكفاءة والنزاهة ..

ولم يكن من الممكن توفير هذا الحد الأدنى طالما أن قواعد الاختيار لا تعترف إلا بأهل الثقة .. فالكفاءة تقتضى قواعد أخرى للاختيار تقوم على المؤهل والخبرة .. والنزاهة تستلزم قيما يؤمن الإنسان بها ويعمل لها ومن أجلها .. وقد يكون بعض أهل الثقة من أهل الكفاءة .. ولكن أهل الكفاءة ليسوا جميعا من أهل النزاهة .. وقد شهدت مصر فى هذا العهد موظفين أكفاء .. ومع ذلك لم تمنعهم كفاءتهم من ارتكاب أبشع الجرائم والتستر على أكبر الأخطاء ..

كانت النزاهة تقتضى قيما يتحلى بها الفرد .. كانت تقتضى انتماء وطنيا قويا .. وإيمانا بعقيدة راسخة .. وتوسما لقدوة صالحة .. وكان من الصعب توفير كل ذلك فى ظلال الدكتاتورية وتحت راية الحزب الواحد .. لقد ضربت الثورة كافة القيم القديمة .. ولكنها لم تستطع إقرار قيم جديدة ..

نادت بالحرية ثم فتحت المعتقلات ونظمت أجهزة المخابرات .. وكممت كل الأفواه التى ارتفعت بالمعارضة ..

نادت بالعدالة وإذا بالطبقة الجديدة التى خلقتها الثورة تحظى بكل امتياز وتستولى على كل شىء ..

نادت بالديمقراطية .. ثم ركزت بين يديها كل السلطات وحشدت جموعا من المنتفعين فى برلمانات تهتف باسمها ..

لقد كانت كل هذه القيم فارغة المحتوى .. وكان الواقع يكذبها على طول الخط ..

وبرزت أولى فضائح هذا التنظيم الإدارى الجديد فى الخسائر المتلاحقة للشركات المؤممة .. فقد كان الإهمال وسوء الإدارة والسرقة ينشب أظافره فى هذه الشركات .. ولم يكن هناك من رقيب أو حسيب يوقف من نزيف الفساد الذى تمكن منها .. ولم يجرؤ إنسان أن يواجه الحكومة بهذه الخسائر .. أو يكشف النقاب عن المفسدين .. فقد كانت الصحافة مكممة .. وكانت البرلمانات مستأنسة .. وكان المصير الأسود ينتظر كل من يحاول النيل من الثقة فى أهل الثقة .. فقد استطاع هؤلاء وبسرعة مذهلة أن يشكلوا جماعات وبؤرا داخل السلطة .. وأن يستمتعوا بنفوذ لا يتمتع به سواهم .. وأن يكونوا على اختلاف درجاتهم جدارا عازلا يحيط بالحاكم ويقطع الطريق على كل من يفكر فى الاقتراب من أبوابه ..

ثم إن هذه الطبقة العازلة من أهل الثقة ، هى المستفيدة الأولى من القطاع العام .. فقياداته أصبحت حكرا عليها وعلى أتباعها .. وثماره أصبحت أيضا مصدرا لثرائها ونفوذها .. ومن غير المعقول أن يقترب إنسان من هذا الكنز الثمين من غير أن يجد منها أشد أنواع العقاب والتنكيل ..

وفى المرة الوحيدة التى تجرأ فيها موظف كبير فى شركة كبيرة وقدم شكوى للحاكم متهما رئيس مجلس الإدارة بالرشوة أجرى تحقيق .. وجرت محاكمة كان المتهم الأول فيها هو الموظف الشاكى !

لقد أتاحت إغراءات القطاع العام أكبر الفرص للنهب والسرقة .. فشركاته ومؤسساته فيها بيع وشراء .. ومع كل بيع وشراء تسهل السمسرة وتكثر العمولات .. وفى كل سمسرة أو عمولة قد يكون موظف واحد أو لجان تضم العشرات .. وإلى مجموع هذه السرقات يضاف الإهمال والتسيب فكلاهما ليس بجريمة يعاقب عليها لأن الموظف فى التطبيقات الاشتراكية ممنوع من الفصل إذا أهمل .. وممنوع أيضا من الكسب اذا أحسن .. فالاجتهاد أو عدم الاجتهاد يستويان .. أو هكذا كان الحال فى الإدارة الاقتصادية الجديدة !

وكان طبيعيا أن تتجه الحكومة استكمالا للشكل وحفاظا على المظهر إلى خلق جهاز رقابى ضخم .. وأن تسلحه بالعناصر البوليسية وغير البوليسية .. وأن تسمى هذا الجهاز بالرقابة الإدارية .. وكان طبيعيا أيضا أن يطالعنا هذا الجهاز كل مدة بفضيحة رشوة .. أو أن يفاجئنا بجريمة اعتداء على المال العام .. وكان أبطال هذه الجرائم دائما من صغار الموظفين .. أو من كبارهم عندما يغضب عليهم أهل الثقة !

كان أسلوب أكباش الفداء أو القرابين التى تقدم للرأى العام ، هو الأسلوب الأمثل لامتصاص رائحة الفساد .. وادعاء طهارة اليد .. ولا زالت قضية الدكتور السمنى وقضية الدكتور راشد البراوى شهود حقيقة على هذا الأسلوب ..

والنتيجة : خسائر سنوية لبعض الشركات والمؤسسات بلغت فى بعض الحالات أرقاما فلكية ..

ولكن هذه الخسائر لم تكن قابلة للإعلان أو التداول بل كانت تخرج بدلا منها .. مكاسب .. وأرباح تعلن وسط تصفيق حاد لانتصار الإشتراكية !

لم يكن هناك من يملك الاعتراض على هذه الخسائر .. فميزانية الدولة لا تخضع لرقابة أحد .. وميزانية القطاع العام بدورها تجد دائما التغطية من جانب الحكومة .. وإذا لم تفلح الحكومة فى تغطية الخسائر يصدر قرار بتصفية الشركة الخاسرة .. وتجرى التصفية عادة فى الظلام دون أن يعلم أحد لماذا اختفت الشركة من الوجود .. وما الأسباب التى أدت إلى اختفائها ؟ ! ..

والأدهى من كل ذلك إدارة أموال الحراسات وما ارتكبه الحراس من جرائم وتعديات تملأ آلاف الصفحات .. فقد تعرضت هذه الأموال تحت سمع وبصر الحكومة لأكبر عمليات النهب والاختلاس .. وكان بعض أبطال هذه الجرائم مسئولين كبارا فى حكومة الثورة .. وكل ما فى الأمر أن ملفات هذه الجرائم قد طويت بإتقان وأخفيت بإتقان أيضا وراء جدران سميكة من الصمت .. ولا زالت غائبة إلى اليوم وراء هذه الجدران !! ..

وبينما كانت القاعدة الإدارية العريضة تتحرك فى هذا المستنقع العفن.. ولا تجد من يكشف عن جرائمها أو يطالبها بالحساب .. كانت قمة المسئولية أيضا غارقة فى مستنقع آخر ..

لقد كان التصرف فى فصول الميزانية وبنودها يجرى وفقا لهوى الحاكم .. وتبعا لإرادته .. ولم يكن وزير المالية بقادر على التحكم فى مالية الدولة أو حتى الاطلاع على طريقة إنفاقها .. وكان التكليف بإعداد ميزانيات خاصة تسلم فى مظاريف مغلقة لرئيس الدولة أو لأتباعه ، هى السمة المميزة لأساليب الممارسة المالية فى هذا العهد ..

وقد شهدت مالية مصر أنواعا من التصرفات المالية التى لم تعرف أسبابها حتى اليوم .. كما شهدت صورا من الاستدانة والتورط المالى التى تمت فى ظروف غريبة لم يكتشف أمرها حتى اليوم !! .

ففى الستينات اختفى الرصيد الذهبى لمصر والذى كان مودعا فى خزائن البنك المركزى المصرى .. ولا يعلم أحد حتى اليوم أين اختفى هذا الرصيد الذى يبلغ خمسمائة مليون من الجنيهات الذهبية الاسترلينية .. ولم تفصح حكومة واحدة من الحكومات التى تعاقبت على مصر منذ الثورة وإلى اليوم عن مصير هذا الرصيد !

هذه المفاسد الخطيرة التى ضربت جذورها فى عمق الإدارة المصرية بحجمها الجديد ومسئولياتها الجديدة .. كانت إحدى عناصر التركة التى ورثها الرئيس السادات .. وكان طبيعيا وهو المشارك فى الثورة والحكم طيلة عهد عبد الناصر أن يكون مسئولا عنها .. ولم يتردد الرئيس عن إعلان مسئوليته عن كل ما جرى فى عهد سلفه .. ولكنه توقف عند ذلك فلم يحاول فتح الكثير من الملفات ولم يحاول إثارة أخطر قضية على مستقبل مصر الاقتصادى وهى قضية فساد الإدارة وأداة الحكم .. ولم يكن من المفروض أن يعلن رئيس الدولة مسئوليته وكفى .. لأن إعلان المسئولية يستتبع المساءلة .. والمساءلة تستتبع التحقيق والمحاكمة .. وإعلان النتائج على الشعب ..

ولكن ذلك لم يحدث .. فقد اكتفى الرئيس السادات بإعلان مسئوليته بغير حركة واحدة إلى الأمام تكشف المستور من المفاسد والجرائم .. وظلت الإدارة على تعفنها وانحلالها .. وبقى القطاع العام نهبا لكل أنواع الانحراف والتسيب ..

كان من المفروض وقد نجح الرئيس السادات فى التغلب على خصومه عام ١٩٧١ أن يطهر الإدارة من المفسدين .. وأن يعيد تنظيم القطاع العام .. وأن يجد حلولا للشركات الحكومية الخاسرة .. وأن يعيد النظر فى قواعد الاختيار للمناصب القيادية .. ولكن كل ذلك لم يحدث .. فقد استمرت الإدارة بأمراضها ، والقطاع العام بخسائره ومفاسده .. وظلت قواعد الاختيار قائمة على أهل الثقة وإن تغيرت وجوههم من عهد إلى عهد ..

لقد احتفظ الرئيس السادات بهذه التركة الموروثة فلم يمس جوهرها بتغيير أو تبديل .. ومع ذلك فقد أراد استخدامها فى اقتصاد مفتوح لا فى اقتصاد مغلق .. وفى ظلال بعض الحريات لا فى ظلال دكتاتورية صارمة .. وكان هذا أحد وجوه التناقض الخطيرة التى أدت إلى استفحال أدواء الإدارة وانتشار مفاسدها لتعم كافة قطاعات الدولة ، ولتصبح القاعدة العامة التى ترهق المواطن .. وتعرقل جهود الانطلاق نحو البناء .

لقد كان من أكبر الأخطاء تسليم الإنفتاح لإدارة فاسدة .. فقد ترتب على ذلك فتح منافذ جديدة ليدخل منها الفساد الإدارى إلى حقل الاستثمار الخاص .. وليصبح هذا الاستثمار رهينا بمشيئة بعض القيادات السياسية والإدارية .. وسرعان ما انتقلت فرص الإغراء إلى هذا الحقل الجديد .. حقل الاستثمارات الوطنية والمشتركة ، فأصبح لكل استثمار فرقة .. ولكل فرقة قيادة .. ولكل قيادة قائد يتمتع بالنفوذ والحظوة ..

لقد تسلل هذا التيار إلى أعلى بعدما جاء من أعلى ، فقد أسند الرئيس السادات عددا من المناصب السياسية لبعض أصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى .. بل ذهب إلى إسناد أخطر المهام السياسية إلى كبيرهم .. فكان ذلك إيذانا بدخول أصحاب هذه المصالح إلى دائرة النفوذ السياسى المباشر واستيلائهم على معظم قنوات الاستثمار الهامة فى مصر !

أخطر من كل ذلك هؤلاء الذين ولدوا فى ظلال السلطة .. ولم يكن لهم شأن فى الإدارة أو غير الإدارة .. وهم فريق من الأنسباء والأصهار والأقارب والأتباع الذين شاءت ظروفهم أن يقتربوا من القمة أو يعيشوا فى ظلالها .. فقد سارع هؤلاء إلى ركوب الموجة .. وانقلب بعضهم إلى « رجال أعمال »

يجوبون سوق الانفتاح بحثا عن غنيمة .. ويقطعون الطريق على كل مستثمر ليفرضوا عليه المشاركة أو ليبيعوا له نفوذهم مقابل أجر مدفوع ! ..

هذه الجماعات الطفيلية .. لم تلبث أن التقت ببعض أصحاب النفوذ السياسى وارتبطت ببعض القيادات الإدارية لتشكل فى النهاية جذورا متداخلة من الفساد تعيش على الانفتاح وتقتات بثماره ..

والواقع أن هذا التحالف الجديد يشكل أحد العوامل التى تسببت فى انحراف الانفتاح عن أهدافه وجنوحه إلى الاستهلاك بدلا من الإنتاج .. وكان هذا الانحراف سببا فى زيادة استفحال الفساد فلم يعد مقصورا على بعض أهل القمة بل امتد ليشمل كافة درجات السلم الإدارى ..

لقد طحنت الأسعار المتفاقمة الموظف الصغير ، وأكل التضخم المتواصل معظم دخله .. ولم يكن له بد من أن يمد يده طلبا لمنفعة أو رشوة .. يواجه بها أعباء الحياة .. فالمرتبات والأجور الحكومية يصعب زيادتها والبحث عن وظيفة خارج الحكومة ليس سهلا .. والأعباء الوظيفية تفرض نفسها فى اللباس والمظهر .. ولم يكن بد من بسط اليد طلبا للرشوة أو انتهاز الفرص للاختلاس أو السرقة ..

لقد تحركت حكومات الرئيس السادات لمعالجة تفشى هذه الظاهرة ولكن بعد أن انقلبت إلى عادة تمكنت من كافة أجهزة الدولة .. وأصابت الموظف الكبير بعد الصغير .. وكان علاجها لا يخرج عن جرعات من المسكنات الوقتية التى لا تمس أصل الداء .. فعمدت إلى سياسة رفع المرتبات والأجور وتوزيع نسبة أعلى من الأرباح على العاملين فى شركات القطاع العام وتحديد الأسعار ورقابتها .. وظنت أن فى هذه الإجراءات ما يؤدى إلى إصلاح أحوال الموظفين والحد من الرشوة .. غير أن هذه الزيادة الإضافية التى قررتها الحكومة فى المرتبات والأجور كانت أكثر من تافهة إذا ما قيست باشتداد الغلاء وتقلص القوة الشرائية للموظفين .. كما أن سياسة تحديد الأسعار ومراقبتها لم تنجح فى القضاء على جشع الفئات الطفيلية أو تصفية السوق السوداء ..

لقد كان دافع الحاجة الملحة إلى مواجهة متطلبات العيش وراء تفشى الرشوة والاختلاس والتبديد فى أوساط الموظفين .. وكان فقدان القدوة فى القيادات

الوطنية والسياسية العليا حافزا نفسيا قويا في التشجيع على الفساد حتى أصبح عرفا جاريا يقيم له المتعاملون مع الادارة ألف حساب ..

وهكذا أسهمت الإدارة فى إفساد الانفتاح وأسهم الانفتاح بدوره فى إفساد الإدارة .. وكانت ظاهرة الرشوة بسبب الحاجة هى الجديدة فى مفاسد الإدارة الموروثة .. أما الرشوة قصد الإثراء فهى الإضافة المستحدثة لعصر الانفتاح .. وذلك أن الرشوة بسبب الحاجة لم تتوقف أبدا عند حاجة الموظف .. فقد تمكنت بفضل طول الممارسة وانحطاط الوسط الوظيفى من نفوس عدد كبير من الموظفين .. وأصبحت سلوكا إجراميا يغذيه الجشع فى تحقيق الثروات السريعة فى ظل الانحراف الذى انتهت إليه سياسة الانفتاح ..

وكان من نتائج هذه المفاسد المتفاحشة ارتفاع تكاليف الاستثمار فى مصر .. وخاصة الاستثمار الإنتاجى الذى يقتضى لقيامه واستمراره اتصالا دائما بالإدارة .. وتعاملا دائما معها .. وأصبح على المستثمرين مصريين أو أجانب أن يضعوا فى حساباتهم عنصرا جديدا من عناصر التكلفة الضرورية لقيام المشروع واستمراره ، وهى المصروفات اللازمة لمواجهة الرشاوى والعمولات وما إليها من أنواع المنافع التى لا بد من أدائها للإدارة لتحقيق المشروع ،، ولضمان استمراره بغير عقبات قد تعرضه للخسارة أو تنتهى به إلى الإفلاس .. واتجهت كثير من المشروعات التى نهضت فى هذه الظروف إلى إدماج هذه المصروفات فى ميزانيتها المتعلقة بالتسيير وإخفائها تحت بنود مختلفة كالمصروفات النثرية والإكراميات وما إليها ..

ولم يكن الرئيس السادات بمعزل عن هذه الظواهر الخطيرة فقد كانت تعيش حوله وإلى جانبه .. ولكنه على ما يبدو لم يستشعر درجة خطورتها ومدى تأثيرها فى الرأى العام المصرى .. فقد كان دوى المفاسد قويا فى الآذان .. وكانت ريح التعفن تزكم كل الأنوف . كانت الفضائح تتوالى مع الصفقات الكبيرة والصغيرة .. وكان بعضها يتسرب إلى صحافة المعارضة ويخرج إلى الناس فى جرعات من الهمس تشير بأصابع الاتهام إلى مسئولين كبار أو أقاربهم أو أصهارهم .. وكانت الشائعات تأخذ مكانها فى النفوس مع غيبة الحقائق .. أما الصحف الرسمية فقد كانت ممنوعة من النشر إلا بمقدار ما تسمح به

الحكومة .. والحكومة لم تكن تسمح حتى بمجرد التساؤل أو الإيماء الذى يستشعر منه القارىء وجود انحراف أو فساد يمس أداة الحكم .. وكان البرلمان بأغلبيته الحكومية يلعب دوره فى امتصاص النقمة عندما تحوم الشبهات حول كبير مسئول فى الحكومة .. فيعمد إلى تشكيل لجنة للتحقيق فى الوقائع المنسوبة إلى الكبير المسئول .. ولا تلبث اللجنة أن تنشر نتيجة تحقيقها بعد أيام لتؤكد براءة الكبير المسئول !

كان بعض أبطال هذه الفضائح وزراء أو أكثر فى حكومات الرئيس السادات .. ولكن يد العدالة ظلت بعيدة عن أن تنالهم بالمساءلة ولم تتحرك العدالة إلا فى الحالات القليلة النادرة التى افتضح فيها الفساد ولم يكن من الممكن إخفاؤه أو ستره .. وحتى فى هذه الحالات كان من العسير أن يأخذ التحقيق مجراه .. وأن تسلك المحاكمة طريقها الطبيعى .. فقد اكتشفت الجرائم بعد وقوعها بوقت طويل .. وأصبح من الصعب أو المستحيل جمع أدلتها .. لقد تمكن المتهمون - وهم وزراء ومسئولون سابقون فى حكومات الرئيس السادات بحكم مناصبهم ونفوذهم - من إخفاء معالم الجريمة والتأثير على الشهود وعرقلة سير التحقيق .. وتمييع إجراءات المحاكمة ..

كان تراخى الحكومة فى تحريك الدعوى العمومية ضد المتهمين سببا فى إفلاتهم من أيدى العدالة .. فلم يكن تدخلها لتحريك الدعوى إلا بعد أن تفتضح الجريمة ويتفاقم السخط العام ويصبح التحقيق لازما .. وهنا يبدأ دور النيابة والقضاء ولكن بعد أن تكون أدلة الاتهام قد أخفيت .. وأدلة البراءة قد أعدت ..

وما دام الرئيس السادات هو صاحب الاختيار الأول للوزراء .. وما دامت القضية تمس نزاهة الحكم فللحكومة مصلحة أكيدة فى أن ينتهى التحقيق إلى لا شىء .. أو أن يصدر الحكم بالبراءة.

لقد دعمت هذه الأساليب من اقتناع الرأى العام المصرى بعدم جدية الرئيس السادات فى مواجهة المنحرفين .. وعمقت عند المواطن الإحساس بالمرارة .. والعجز عن مواجهة الفساد وكشف المفسدين ..

كان التساؤل الذى يدمى قلوب الملايين : لماذا لم تستعمل الحكومة قوانين الكسب غير المشروع لمحاسبة المنحرفين ؟

لقد أصدرت حكومات السادات هذه القوانين قصد محاربة الفساد .. والضرب على أيدى المفسدين ، ولكنها لم تحاسب مسئولا واحدا عن ثروته ومصادر دخله .. ولم تطالب وزيرا واحدا بأن يقدم بيانا عن ثروته عند دخوله الوزارة وبعد تخليه عن الحكم .. وكان من الممكن أن يكون هذا الإجراء تقليدا تجرى عليه الحكومات حتى ولو لم تنص عليه قوانين الكسب غير المشروع .. ولكن ذلك لم يحدث على الرغم من ظهور دلائل الثراء الفاحش على بعض المسئولين بعد تقلدهم مناصب قيادية بوقت قصير !

كانت حكومات الرئيس السادات تتناسى قوانين الكسب غير المشروع كلما تعلق الأمر بكبار العاملين فى أجهزة الدولة ، وتتذكره أحيانا عندما يتعلق الأمر بالقطاع الخاص .. فنشطت فى تتبع بعض الحالات الفردية كان أبطالها فريقاً من الناس تعرف مصر اليوم منهم الآلاف .. وهكذا طالعتنا الصحف الرسمية بقضية حلاق الإسكندرية الذى قدم للمدعى الاشتراكى بتهمة قبض الخلوات والإثراء على حساب الشعب .. أو تاجر الأخشاب الذى حقق ثروة خيالية خلال بضعة سنوات عن طريق الرشوة واستغلال النفوذ !

هذه الأمثلة وغيرها .. من قضايا الفساد واستغلال النفوذ .. كانت تثير اشمئزاز الرأى العام ونقمته على أداة الحكم أكثر مما كانت تستجلب رضاه واطمئنانه على نزاهة الحكم .. فهذه الحالات التى قدمت إلى المدعى الاشتراكى ليست سوى عينات صغيرة من إفرازات الانفتاح ، وهى عينات عرفت بانعدام النفوذ .. أو باختلافها مع أصحاب النفوذ .. أما الشريحة الكبيرة من أصحاب النفوذ وأصحاب أصحاب النفوذ فتنتشر على كل صعيد .. وروادها يجدون جذورهم الحقيقية فى أداة الحكم .. ويستمدون قوتهم منها ..

هذه هى الحقيقة التى أرادت حكومات الرئيس السادات تغطيتها ببعض القضايا الهامشية ، بينما ظلت القضايا الهامة بأبطالها الكبار بعيدة عن أعين الجمهور على الرغم من إحساسه بها واستشعاره لخطورتها ..

كانت هذه المفاسد من أقوى الأسلحة التى استخدمتها المعارضة ضد الرئيس السادات .. فقد وجدت هجماتها أصداء كبيرة فى الرأى العام المصرى .. وعمقت من اقتناعه بضرورة الإصلاح الجذرى .. ووجدت صحفها الصغيرة

إقبالا واسعا فى أوساط المثقفين وغير المثقفين على الرغم من محاولات الحكومة التضييق عليها .. وخنق أصواتها بمختلف الوسائل .. هذه الهجمات الساخنة .. لم تجد من الرئيس السادات سوى الاستخفاف ثم التبرم .. ثم الثورة التى انتهت بمصادرة بعض الصحف أو عرقلة صدورها ..

لم يحاول الرئيس السادات أن يتقصى الحقائق .. أو أن يطرح القضية على بساط البحث .. فقد كان دائم النظر للمعارضة على تباينها على أنها حاقدة عليه .. رافضة لنظامه .. وأن هجومها على الفساد ليس إلا تشهيرا أو كذبا قصد به النيل منه ومن نزاهة حكمه !

لقد كانت مساجلات الرئيس مع المعارضة تطفح بهذه الحقيقة .. وتأبى عليه مجرد الشك فى الاتهامات التى تكيلها المعارضة لبعض قياداته وأجهزته .. ولم يتوان عن وصفها بالمعارضة الهدامة التى لا تسعى إلى النقد إلا لمجرد النقد ، ولا تعمل لمصلحة مصر بل لمصلحة أقطابها فى الوصول إلى الحكم !!

هذه المواقف الغريبة التى اتخذها الرئيس السادات من المعارضة المصرية كانت سببا إضافيا لاشتداد أزمة الثقة فى الحكم واتساع قاعدة المعارضة التى لم تعد تشمل الأحزاب السياسية المسموح بها فقط ، بل أخذت تمتد أيضا لتجد أنصارا فى كافة الأوساط الشعبية .. وصادف التيار الإسلامى فى هذه المواقف حافزا إضافيا لتثبيت الاقتناع بفساد النظام وفقدان الأمل فى إصلاحه .. فلم تكن ردود فعل الرئيس ضد المعارضة تنطلق من أرض صلبه .. بل كانت تبدأ وتنتهى من أرض عمها الفساد وغطى كل شبر فيها كافة أنواع الشره والاستغلال والتعفن ..

كان المواطن العادى يرى فى ردود الفعل هذه إصرارا على تكريس الفساد وحماية استمراره .. وكان يكفى الرئيس أن يتلفت حوله بقلب مفتوح ليرى أمورا لا تليق ببلد ينطلق من الصفر .. ويدعى قادته أنهم عاملون من أجل البناء والرخاء .. لقد كان الواقع يكذب الشعارات .. فكيف يتصور الناس أمنا غذائيا يقوده مجموعة من كبار أصحاب المصالح الخاصة لم يكن همهم فى كل العهود سوى قتل منافسيهم والانفراد بساحة الأعمال .. وكيف يصدق الناس تنمية إقليمية وضعت قنواتها المصرفية بين أيدى نفس المجموعة لتتصرف فى تمويلها وفق مصالحها وأهوائها ؟ !

من يستطيع تصديق الرئيس عندما يتكلم عن الإصلاح والبناء وفى كل إجراء إدارى رشوة .. وفى كل صفقة حكومية عمولة .. وفى كل استثمار منفعة لمسئول .. كان فى تكرار هذه الكلمات نوع من الاستخفاف بالعقول ، وضرب من الاستهانة بالإرادة الشعبية ..

فقد كانت بعض رموز الفساد متربعة فى قمة هرم السلطة ، فى الوقت الذى كان الرئيس يشدد فى كلماته الحماسية على الإخلاص والفداء من أجل بناء مصر .. وذهب إلى حد الدفاع الحار عن واحد من هذه الرموز عندما تعرض لهجمات المعارضة .. وأعقب دفاعه عنه بتوسيع اختصاصه ومنحه سلطات لا نهائية فى أخطر مشاكل مصر . وظل هذا الرمز عالقا بالسلطة على الرغم من كل شيء حتى أجبر على الاستقالة بعد أن أصبح نفوذه يشكل خطرا على نظام الرئيس .. وأصبح التخلص منه بلباقة وهدوء ضرورة سياسية !

هكذا كانت الأيام الأخيرة من حياة الرئيس أنور السادات أياما طافحة باليأس والتمرد والثورة .. وفى ظلماتها كانت حشود اليائسين تتجمع فى ساحات المعارضة وتتخذ لها مسارات تنظيمية جديدة ..

كانت المعارضة الحزبية تختنق بأيدى الحكومة .. وكانت المعارضة السرية تنمو تحت الأرض بعيدا عن رقابة الحكومة .. أما حزب الرئيس فقد ظل معزولا عن القواعد الشعبية العريضة .. ولم يفلح رغم كل الإمكانات من النفاذ إليها أو اجتذاب التأييد فى صفوفها ..

لقد أضافت مواقف الرئيس من قضايا الفساد إلى قوة المعارضة قوة جديدة ودعمت من شوكتها ضد نظامه .. وأصبح ضرب الفساد هدفا شعبيا تتسابق إليه المعارضة على تباينها واختلافها .. وكان على الرئيس أن يواجه النتائج .. ولكن كيف ؟

الإنفتاح المنحرف

كان الميراث ثقيلا ..

خزينة خاوية .. وديون متراكمة .. وهيكل اقتصادى أنهكه سوء التدبير والتسيير .. وموارد تأكلها الحرب !

كان اقتصاد الدولة المغلق بتنظيماته المعقدة ومركزيته العنيفة .. وبيروقراطيته المستفحلة ينوء تحت وطأة الهزيمة ويبدد الأحلام فى قدرة مصر الاقتصادية على الاستمرار فى الصمود بغير دعم هام وإصلاحات جذرية ..

وكانت ميزانية الدولة تنوء تحت أعباء إنفاق هائل يقابله عجز كبير فى الموارد .. فقد حرمت مصر منذ الهزيمة من مصدرين هامين من مصادر دخلها .. وهما بترول سيناء ورسوم العبور بقناة السويس ، وأصبحت مضطرة إلى مواجهة هذا العجز المفاجىء فى الموارد وفوقه أعباء إنفاق عسكرى ومدنى متصاعد !

ولم تجد الحكومة بدا من تمويل العجز بالمعونات العربية والقروض الخارجية وتأجيل بعض الالتزامات المستحقة .. وأصبحت هذه المصادر الثلاثة منذ الهزيمة قنوات تقليدية لتغطية العجز المتزايد ..

وما أن جاء عام ١٩٧٠ حتى أصبحت مصر أمام ثغرة فى الموارد بلغت ٣٩١ مليون جنيه أى بنسبة ١٢,٦٪ من مجموع الموارد القومية .. أما مديونية مصر فى نفس العام فقد بلغت ١,٦ مليار من الجنيهات !

وأمام تزايد أعباء الإنفاق بسبب الإعداد لحرب أكتوبر تزايدت الحاجة إلى مزيد من الموارد ، وتزايد الإلتجاء إلى مزيد من القروض والمعونات الخارجية ..

ودخلت مصر حرب أكتوبر باقتصاد تحت الصفر ، وخرجت منها وقد عزم الرئيس السادات على قرار .

البنية الأساسية مستهلكة تماما .. فشبكات الطرق والسكك الحديدية والكهرباء والمياه والمجارى والتليفونات لم تمتد إليها يد الإصلاح أو التطوير منذ سنوات طويلة ..

كانت ضرورات الإصلاح الجذرى واضحة للعيان .. كانت الزراعة تعانى من تراجع شديد فى الإنتاج بسبب نقص المساحة المزروعة بحوالى مليون فدان ، وضعف الميكنة الزراعية وندرة الصناعات الزراعية ..

الصناعة بدورها تعانى من انخفاض كبير فى الكم وتدهور هائل فى الكيف بسبب فوضى الإدارة وضخامة العمالة واستهلاك الآلات التى يحتاج إحلالها أكثر من عشرين ألف مليون جنيه !

أما الخدمات الإدارية والتجارية والسياحية فقد كانت فى أدنى درجات التدهور .. فقد ظلت على تخلف نظمها وقدم أساليبها ، وفوق ذلك عمالة زائدة تعرقل من نموها وتهبط بإنتاجيتها ..

كانت المعاناة اليومية تطحن المواطن المصرى فى معيشته .. وكانت الطوابير المتزاحمة على كل شىء هى سمة الشارع المصرى فى ذلك الحين ..

وبدت المؤشرات الرقمية لمستوى المعيشة شديدة السواد .. فمتوسط دخل الإنسان المصرى لم يزد عن ٤٨٠ دولارا أى ما يساوى ٥٪ من متوسط دخل الفرد فى العالم الصناعى !! ومتوسط المساحة السكنية التى يشغلها لا تزيد عن ٣ متر مربع أى ما يعادل ١/١٠ من المساحة التى يشغلها الفرد الأوروبى ، علما بأن أوروبا تعانى من أزمة سكنية !!

ولا يتمتع بالمياه النقية سوى ٣٥٪ من المساكن بينما ٤٠٪ يحصل على المياه النقية من خارج المسكن و ٢٥٪ من المساكن لا تجد مياها نقية على الإطلاق !!

ولا يحظى بالكهرباء سوى ٤٩٪ من السكان بينما ٥١٪ محروم تماما من استهلاكها !!

أما الأمية فقد ظلت تغطى حوالى ٧٥٪ من مجموع السكان !!!

كان الإصلاح الجذرى ضروريا وملحا .. ولكن من أين يبدأ وكيف يبدأ ؟

لم تكن هناك نظرية اقتصادية جديدة أو مذهب اقتصادى جديد .. إنما كانت هناك تجربة بعيوبها وأخطائها .. وكانت هناك نتائج ملموسة لتلك التجربة .. ولم يكن هناك وقت للإنتظار ..

كانت ضرورات الحياة الأساسية هى المطلب الأول للجماهير .. وكان إشباع هذه الحاجات هو المدخل الطبيعى لحل المشكلة الاقتصادية .

وأشارت كل الأصابع إلى ضرورة زيادة الاستثمار فهو السبيل الوحيد لزيادة الإنتاج .. ولكن متطلبات الاستثمار ضخمة .. والموارد المتاحة محدودة .. ولا بد من البحث عن مصادر تمويل جديدة .. ولا حت فكرة .. كان أصحابها هذه المرة أيضا رواد مدرسة الانغلاق التى قادت الاقتصاد المصرى لسنوات طويلة .. وكانت فكرة بسيطة فى مظهرها .. تقول بفتح الأبواب على الاستثمارات الخاصة المصرية والعربية والأجنبية لتسهم إلى جانب الاستثمارات العامة فى مضاعفة الإنتاج ومواجهة الحاجات الأساسية للجماهير .. ومعنى ذلك الانتقال بالاقتصاد المصرى كله من اقتصاد مغلق يدار بمركزية التخطيط الحكومى إلى اقتصاد مفتوح تحركه قوى السوق ولكن تتحكم الدولة فى توجيهه وفق الاختيارات القومية !

هذه الفكرة على بساطتها الظاهرية .. لم تكن فى الواقع كذلك .. فالجمع بين مذهبين اقتصاديين وسياستين اقتصاديتين فى إطار واحد على الرغم من تباعد أصولهما النظرية .. وتباين أساليبهما العملية .. وعدم نضج أى منهما فى التجربة .. يجعل المضى فى تطبيق الفكرة مغامرة غير محسوبة العواقب ..

ولكن ضغوط المطالبة الشعبية برفع المعاناة .. وتعويض الحرمان .. لم تترك لجهابذة الانغلاق وقتا للتفكير أو التدبر .. وكان لا بد من شيء جديد تتعلق به آمال الجماهير التى قتلها ملل الانتظار وصدتها التخمة الوظيفية فى دواوين الحكومة والقطاع العام عن أن تجد العمل المناسب بالاجر المناسب ..

وأخيرا انعقد العزم على قرار .. وأعلن الرئيس السادات سياسته الجديدة .. وأطلق عليها سياسة الإنفتاح .. أى تحرير الاقتصاد المصرى من القيود التى تكبل انطلاقه وبعث الطاقات الفردية الخلاقة التى قتلها اقتصاد الدولة .. ولكن مع الإبقاء على القطاع العام ودعمه ..

وكانت من أوائل الإجراءات التى اتخذتها الحكومة تنفيذا لهذه السياسة فتح باب الهجرة والعمل بالخارج للمصريين ، فألغيت تأشيرات الخروج ووضعت الكثير من التيسيرات الإدارية للتشجيع على هذا الاتجاه الجديد ..

وفى الوقت نفسه رفعت الموانع على تأسيس الشركات ، وفتحت أبواب الاستثمار للعرب والأجانب ، وخفضت أو ألغيت الكثير من الحواجز الجمركية ، واتخذت إجراءات نقدية تسمح بتداول العملات الحرة واستعمالها للأفراد والشركات وفق أسس جديدة ..

وتأسست سنة ١٩٧٤ بقرار جمهورى هيئة استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة لتكون بمثابة الجهاز الساهر على شئون الاستثمار العربى والأجنبى فى مصر وفى المناطق الحرة التى قررت الحكومة إنشاءها ..

كان المستهدف من هذه السياسة الجديدة كما أفصحت الحكومة إعادة بناء الاقتصاد المصرى على نهج جديد يضع حدا للمعاناة ويوفر العيش الكريم لكل مواطن .. ومقتضى هذا الهدف أن تتجه سياسة الانفتاح إلى تشجيع الإنتاج والحد من الاستهلاك ، أى توجيه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة وتجنب الاستثمارات الهامشية أو العقيمة ..

ووضعت الحكومة فعلا جدولا بأولويات الاستثمار وحددت معايير الموافقة على الاستثمارات الأجنبية وفقا لما تمليه الخطة العامة للدولة ..

كان كل شيء واضحا من حيث المبدأ فما يستهدفه الانفتاح هو الاستثمار الإنتاجى فى الصناعة والزراعة والخدمات .. والاستثمار المطلوب هو الذى يضيف جديدا ومفيدا لقدرات الاقتصاد المصرى .. وكانت أسبق القطاعات الإنتاجية على غيرها الزراعة والتصنيع الزراعى والصناعة والإسكان والسياحة ..

ولما كان تجميع المدخرات وتوجيهها نحو أهداف الإنفتاح يقتضى قنوات تمويلية جديدة تعمل بأسلوب جديد ، وكانت البنوك المصرية عاجزة عن مواجهة احتياجات التمويل بسبب الجمود الذى أصابها خلال سنوات الإنغلاق الطويل ، فقد عمدت الحكومة إلى تشجيع تأسيس البنوك المشتركة حتى تتدعم البنوك المصرية بالخبرات الأجنبية وتكون أكبر قدرة على تغذية الاستثمارات الجديدة بالمدخرات المصرية والقروض الدولية .. وأدى هذا الاتجاه إلى قيام بنوك مصرية أجنبية بلغت خلال السنوات الأربع الأخيرة ثلاثة وثلاثين بنكا مشتركا .. كما تأسست بنوك مصرية جديدة على الأصعدة الوطنية والمحلية .. وأصبحت الشبكة المصرفية تغطى كافة القطاعات وتنتشر فى كافة أقاليم مصر ..

هكذا كان ظاهر الصورة العامة لبدايات الإنفتاح :. صورة تبشر بالتفاؤل وتحفز الطاقات الفردية على الانطلاق فى البناء .. ومواجهة العجز فى كل شىء .. والقصور فى كل شىء .. فقد كان السوق المصرى يعانى النقص الشديد فى أبسط ضرورات الحياة ، وكانت الحكومة تحاول مواجهة الضرورات الملحة بالدعم المتواصل للسلع الغذائية ومستلزمات المعيشة الأساسية .. وكانت ميزانية الدولة تنوء بهذا الدعم وتتحمل أعباءه على الرغم من العجز الظاهر الذى لم تفلح القروض فى مواجهته ..

ولكن الذى لم يفهمه رجال الرئيس السادات هو أن سياسة الانفتاح لا يمكن أن تقود إلى نهاية سعيدة إلا اذا اقترنت بإجراءات جذرية .. وجهود جادة لإصلاح الهيكل العام للاقتصاد المصرى .. كان .لابد من إصلاح الهيكل الإدارى الذى يقع عليه فى المقام الأول كافة أعباء البناء .. وإصلاح الهيكل التشريعى الذى يقتضى وحدة واستقرارا فى القوانين واللوائح الاقتصادية والمالية .. وإصلاح هيكل النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية .. الذى يستلزم الترميم والتوسع فى الطرق والموانى والمطارات والتليفونات والتلكس .. وإصلاح هياكل المرافق فى المدن الكبرى والذى يستتبع إعادة بناء شبكات المجارى والمياه والكهرباء والتوسع فيها ..

وكانت أيضا مشكلة إعادة تنظيم القطاع العام ومراجعة حجمه المترهل ونشاطه الضاغط على المسار الإقتصادى الجديد . فقد أدت الأوضاع

الاحتكارية لبعض شركاته والهيمنة التى تمارسها على بعض الأسواق إلى وقف انسياب الاستثمارات الخاصة وتدفقها إلى القطاعات الإنتاجية . فضلا عن أن إدارته المتردية وإنتاجه المتخلف وخسائره المتزايدة كانت سببا فى استنزاف جانب هام من موارد الاقتصاد الوطنى وإرهاق ميزانية الدولة بأعباء الإعانات المتواصلة لشركاته الخاسرة !

وفوق ذلك كانت سياسة الانفتاح تقتضى عنصرا حيويا هاما لا بد من العمل على توفيره وهو العمالة الفنية والكفاءات المهنية ، وبغير هذا العنصر الحيوى يصبح الاستثمار عالى التكلفة .. وتصبح مسيرة البناء مهددة بالتوقف ..

والحق أن هذه الإصلاحات الأساسية ليست هينة أو ميسورة .. فإجراؤها يقتضى الدراسة الجادة والجرأة على اتخاذ القرار وتنفيذه .. ومقتضى ذلك التخلى عن أهل الثقة ممن أفسدوا أجهزة الإدارة .. أو انتفعوا بالقطاع العام وأوقفوه على أنفسهم وأتباعهم .. والاتجاه إلى الاستعانة بطراز جديد من العقول والكفاءات يناسب السياسة الاقتصادية الجديدة التى انتهجتها الدولة ..

غير أن هذه الإصلاحات الأولية لم تحظ مع الأسف من الحكومات المتعاقبة بالاهتمام اللازم .. ولم تظفر منها سوى بالجهد القليل الذى يمس سطح المشكلات دون عمقها .. وكأن الإنفتاح فى تصورها مجرد إجراء يبدأ وينتهى بإصدار قانون .. أو بتوقيع قرار .. أو بتعديل لائحة !

لقد كان طبيعيا أن يتجه الانفتاح فى ظل هذه المواقف اتجاها خاطئا .. وأن يأخذ مسارا مضرا بالاقتصاد المصرى والمجتمع المصرى .. وأن ينقلب إلى نوع من الفوضى يسود فيها القوى ويسحق فيها الضعيف .. وأن يثمر فى النهاية طبقة هامشية تقتات على حساب أمن المجتمع واستقراره ..

كان طبيعيا أن تنزلق المدخرات فى معظمها إلى الاستثمارات الطفيلية .. والتوظيفات العقيمة .. وأن تصبح الوساطة والتجارة والمضاربة هى الصفة الغالبة لمجتمع ما بعد الانفتاح ..

لقد ذهب الجانب الأعظم من مدخرات المصريين إلى تمويل الواردات ، والاتجار بالعملات ، والسمسرة بالأقوات ، والمضاربة فى كل شىء وأى شىء يجلب المنفعة المباشرة والكسب الفورى ..

كان طبيعيا أن يحدث كل ذلك وأن يخرج الانفتاح عن معناه المقصود إلى معنى آخر يخل بتركيب المجتمع المصرى ، فتنسلخ عن هذا المجتمع فئات لا تعرف إلا لغة المال ولا تسعى إليه إلا بأرخص السبل وأحطها .. أما هؤلاء الذين آمنوا بدعوة الإنفتاح واتجهوا إلى البناء الحقيقى فى ميادين الزراعة والصناعة فقد عانوا الكثير من المتاعب وتكبدوا الكثير من الأعباء .. وإذا كان بعضهم قد نجح بعد عناء فى تحقيق استثمار نافع فإن معظمهم قد انصرف نهائيا عن حقل الاستثمار ..

كانت المشكلة الأساسية مشكلة أجيال لا تعرف شيئا فى حقل الأعمال .. ولا تفهم شيئا من قواعد العمل فى سوق حر مفتوح .. وكانت أيضا مشكلة طريق واحد مهدته الحكومة وشجعت عليه ولم تحاول أن تمهد غيره وهو طريق الاستيراد المفتوح والمناطق الحرة والتعامل المباح بالنقد الحر ..

وكانت الطرق الأخرى مغلقة أو ملغومة ..
فطريق الاستثمار الزراعى تحف به كل المخاطر .

فلا قاعدة واضحة تحدد استغلال الأراضى الصحراوية .. ولا بنوك محلية تقبل بتمويل الاستصلاح الزراعى ..
ولا عمالة زراعية تؤمن هذا النوع من الاستثمار ..

لقد كان الاستثمار الزراعى – وخاصة فى الأراضى الجديدة – خطرا على المستثمر ..وتبدو الخطورة بصورة أشد وضوحا لو عرفنا متاعب الروتين ومفاسد الإدارة ومزالق التعامل مع جهات التمليك والتمويل فى كل ما يتعلق بالاستثمار الزراعى فى الأراضى القديمة والجديدة ..

أما الاستثمار الصناعى فقد وقفت دونه الكثير من العقبات وأهمها ندرة العمالة الفنية .. وارتفاع أسعار الأراضى المخصصة للمصانع .. وضعف الخدمات المتعلقة بالطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية .. وفوق ذلك عدم استقرار القوانين المتعلقة بالنقد مما أدى إلى تقلب أسعار المواد الأولية والسلع الوسيطة التى تستخدمها الصناعات الجديدة .. غير أن تمويل الأنشطة الصناعية وإن وجد من بعض البنوك إقبالا أكبر بالقياس للزراعة ، إلا أنه خضع للعديد من الشروط فضلا عن أسعار الفوائد الباهظة ..

صحيح أن الحكومة بدأت تتحرك بعد بداية عصر الانفتاح فأسست البنوك المتخصصة فى تمويل الصناعة والإسكان ، وخصصت بعض المدخرات لتمويل الزراعة ، ولكن تدخلها جاء متأخرا ومحدودا .. فقد استولت موجة الاستهلاك على الطلب الداخلى وفرضت وجودها على التجار والمستوردين .. وأصبح على طالب الاستثمار الزراعى أو الصناعى أن يقف فى طوابير الواقفين على أبواب البنوك المتخصصة انتظارا لدوره فى الحصول على قرض رخيص !

قطاع واحد ظل يتحرك فى ظل الانفتاح تحرك السلحفاة على الرغم من أهميته البالغة وهو « قطاع الإسكان » الذى تأسست له من زمن بعيد وزارة بأكملها .. وتربع فى ساحته أكبر مقاول فى مصر على الإطلاق .. وعلى الرغم من أن هذا المقاول وهو عثمان أحمد عثمان قد احتل أو كاد كل المساحة التى يشغلها قطاع الإسكان فإنه لم يستطع وحتى اليوم حل هذه المشكلة .. ولم ينجح فى مواجهة احتياجات الإسكان الشعبى .. ولا حتى احتياجات الإسكان المتوسط ..

ومع ذلك فقط ظلت شركات المهندس عثمان أحمد عثمان تستأثر بنصيب الأسد من موارد الدولة المالية المخصصة للإسكان الشعبى ، وتأخذ ماشاءت من القروض والتسهيلات المصرفية لغير ذلك من أنواع الإسكان .

قد تكون مشكلة الإسكان فى مصر أكبر من حجم المهندس عثمان احمد عثمان ، ولكن المقاول الكبير لم يكتف بالاهتمام بهذه المشكلة وحدها ، بل أخذ يضيف إليها اهتمامات جديدة لم يكن له عهد بها من قبل ، فاقتحم ميدان الصناعة ثم الزراعة والأمن الغذائى .. وأخيرا البنوك الوطنية والإقليمية !!

ومن عينة المهندس عثمان أحمد عثمان - وهو الوجه العريق فى حقل المقاولات - برزت فى فوضى الانفتاح وجوه لم تكن معروفة من قبل وأصبحت خلال سنوات قليلة تسيطر على السوق المصرى وتتقاسمه فيما بينها ..

هذه الوجوه قديمها وجديدها لم تكن تنعم فقط بالحجم المالى المؤثر .. ولكنها كانت تنعم أيضا بالنفوذ السياسى المباشر وغير المباشر . وقد كان تلاقى هذين النفوذين عندها سببا فى سد العديد من منافذ الاستثمار فى مصر .. وجعلها حكرا موقوفا عليها لا يقربه أحد . ولم تتوقف إفرازات الإنفتاح

الإستهلاكى عند هذه الوجوه .. بل تجاوزتها إلى بضع مئات من المحاسيب والأعوان والأنصار .. وبضع عشرات من المكاتب والشركات الكبيرة والصغيرة تحمل أسماء حقيقية أو مستعارة ، ولكنها تشكل فى النهاية شبكة ممتدة فى عمق الاقتصاد المصرى تعمل فى تناغم وانسجام لاغتنام الفرص واقتناص المكاسب .

كانت الفرص قائمة فى السوق المصرى المتعطش لكل شيء .. وكانت المكاسب متاحة فى الباب المفتوح على الاستيراد بدون تحويل عملة .. وكان عملاء سوق الواردات حاضرين بكل قوتهم .. وعلى رأسهم جماعات المنتفعين بالانفتاح والمستهلكون الجدد من أسر الملايين العاملين بالخارج .. وفئات العمال والحرفيين الذين تضخمت مكاسبهم بسبب ندرة العمالة ..

وكانت مدخرات المصريين العاملين بالخارج جاهزة لتمويل الواردات من كل أركان العالم .. وشهدت السوق المصرية « كرنفالا ضخما » للسلع الاستهلاكية الجيدة والرديئة منها الترفى .. ومنها نصف الترفى .. ترد من آسيا وأوربا وأمريكا .. لتطرح على المستهلك الجديد بأسعار باهظة .. ولتجد منه على الرغم من انحطاط بعض أنواعها إقبالا منقطع النظير ! ..

لقد كان الجشع التجارى يفرض نفسه على بعض كبار المستوردين .. ويدفع بهم إلى استغلال جهل المستهلك الجديد بالسوق الدولية .. وحرمانه الطويل من أبسط مقومات الحياة خلال مراحل الإنغلاق الإقتصادى ..

هذه الفئات من المستهلكين الجدد هى وحدها القادرة على توجيه طلبها إلى السلع المستوردة .. أما غيرها فلم يكن باستطاعته الإقبال على استهلاكها أو حتى مجرد التفكير فى هذا الاستهلاك ..

وفى هذه الظروف لم يكن غريبا أن يؤدى فتح أبواب الاستيراد بلا ضوابط إلى هذا « السعار الاستهلاكى » الذى لم يتوقف عند حد .. ولم يكن غريبا كذلك أن يترتب على سماح الحكومة بالاستيراد بدون تحويل عملة اتجاه جانب كبير من مدخرات المصريين بالداخل والخارج إلى تمويل استيراد السلع الاستهلاكية ..

كانت كل المؤشرات تفضى بوضوح إلى هذه النتائج .. ولم تكن بحاجة إلى عبقرية اقتصادية لتنبهنا إلى مخاطر هذه السياسة على مستقبل مصر الاقتصادى الاجتماعى ..

لقد حددت دراسات البنك الدولى عن الفترة (١٩٧٥ - ١٩٧٩) أن الناتج القومى قد ارتفع بالأسعار الحقيقية فى القطاعات السلعية أى الزراعية والصناعية (باستثناء البترول) بنسبة ١٩,١٪ بينما قفز هذا الناتج فى قطاع الخدمات بنسبة ٧٥,٣٪ .

ومعنى ذلك أن الاستثمار فى قطاع الخدمات كان يمثل الاتجاه الغالب فى ظل الانفتاح .. ومعنى ذلك أيضا أن الأجور والأرباح التى يوزعها هذا القطاع لا يقابلها إنتاج سلعى كاف .. والنتيجة ارتفاعات متفاحشة فى الأسعار الداخلية وتزايد الاستيراد من الخارج لمواجهة العجز فى الإنتاج المحلى ..

وإذا ما أمعنا النظر فى أنواع الخدمات التى يتجه اليها الاستثمار ، لتبينا أن معظمها من خدمات المال والتجارة كالبنوك وشركات التمويل والتأمين وبيوتات الاستيراد .. فقد نمت هذه الخدمات فى مجموعها بما يفوق نسبة ١٠٠٪ بينما بلغ عدد التوكيلات التجارية حتى نهاية عام ١٩٨١ هى ١٩١٥ توكيلا كان نصيب القطاع الخاص منها نصيب الأسد !

وتشير الإحصاءات أنه حتى نهاية يونيو عام ١٩٨١ بلغ عدد المشروعات التى بدأت العمل فعلا فى مصر وفقا لقانون الاستثمار ٣٩٢ مشروعا من بينها ٩٣ بنكا وشركة استثمار وتمويل . وبلغ مجموع رؤوس أموال هذه المشروعات حوالى ألف مليون جنيه .. ولكن بلغت رؤوس أموال البنوك وشركات التمويل وحدها ٥٨٨,٨٦ مليون جنيه أى بنسبة ٥٩٪ من مجموع رؤوس أموال هذه المشروعات !

والأخطر من ذلك هو اتجاه معظم البنوك الجديدة إلى توظيف ودائعها فى عمليات قصيرة الأجل ، كتمويل التجارة والخدمات ، وعمدت فى سبيل اجتذاب أصحاب الودائع إلى تطبيق أسعار فائدة مرتفعة مما شجع شرائح هامة من المدخرين على تفضيل الحصول على فوائد عالية مأمونة بدلا من الاستثمار المباشر فى القطاعات الإنتاجية ..

هذه المؤشرات وغيرها كانت تحدد بوضوح انحراف الانفتاح عن المسارات المستهدفة واتجاهه إلى مسارات طفيلية تهدد المجتمع بأوخم العواقب .. فقد لعب التضخم دوره فى تشويه سلوك المستثمر وصده عن الاستثمار المنتج .. ودفع به إلى اختيارين غالبين :

١ - إما أن يوظف أمواله فى ودائع مصرفية مقابل فائدة مضمونة .

٢ - وإما أن يوظفها فى المشروعات الطفيلية ذات العائد الضخم والسريع الذي يعوض كل الأعباء التى يفرضها التضخم الزاحف على كافة القطاعات الإنتاجية ..

كان واجب التمهيد للإنفتاح يفرض على واضعى السياسة الاقتصادية قدرا وافيا من الدراسة والإعداد .. ثم قدرا أوفى من التطبيق والمتابعة .. ولم يكن من الممكن فى الأوضاع التى كان عليها الإقتصاد المصرى عند الإنفتاح أن نرجو اتجاها صاعدا نحو الاستثمارات البناءة .. وأن ندهش عندما ينحرف الانفتاح كله إلى غايات استهلاكية لا تفيد الاقتصاد المصرى فى شيء .. لقد اقتصرت جهود الحكومات التى تعاقبت على هذه السياسة على مجرد الترقيع والرتق ولم تتجه إلى مهاجمة أمهات المشاكل التى تعوق الإنفتاح إلا بعد استرخاء وتردد .. وبغير قاعدة ثابتة تنطلق منها ..

لم يكن سهلا بطبيعة الحال أن تمهد الحكومة لانفتاح بإصلاحات جذرية حاسمة تشمل كافة الهياكل والتجهيزات الأساسية ، فهذه الإصلاحات تقتضى وقتا وجهدا ومالا .. ولكن وجه التقصير يأتى من أن حكومات الانفتاح لم تتحرك لاتخاذ هذه الإصلاحات الجذرية إلا بعد تطبيق سياسة الانفتاح بوقت طويل .. وبعد أن بدأ الزمام يفلت من يدها ..

لقد انطلق الانفتاح عشوائيا ليتخذ المسارات التى تليق بأوضاع الاقتصاد المصرى .. ولم تستطع الحكومات المتعاقبة معالجة هذا الانحراف بل اكتفت فى تصحيحه بإصدار القرارات المتناقضة .. واتخاذ الاجراءات السطحية التى عمقت من الانحراف وزادت من خطورته .. وكانت النتيجة القاطعة تزايد الثغرة بين الموارد والنفقات ، والاتجاه المتزايد إلى تغطيتها بالقروض الخارجية حتى بلغ حجم الدين العام فى نهاية عام ١٩٨١ حوالى ١٨,٨ مليار جنيه !

كان من الضرورى للقضاء على هذه الثغرة قيادة الانفتاح والتحكم فيه طبقا لقاعدة ثابتة تضغط الاستهلاك الضار وتشجع الاستثمار النافع ..

ولم تكن من وسيلة فعالة لضغط الاستهلاك الضار سوى تنظيم الاستيراد وتقنين السلع المستوردة بأساليب قانونية ورقابية .. ثم وضع حد لنزيف الإنفاق الاستهلاكى الذى تمارسه الحكومة .. لقد كان الاستهلاك الحكومى ولا زال عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة .. وعلى الرغم من زيادة مواردنا القومية خلال السنوات القليلة الماضية بسبب تصدير البترول (٢,٨ مليار دولار) وتحويلات العاملين بالخارج (٢,٥ مليار دولار) ورسوم قناة السويس (١,٢ مليار دولار) فلم تستطع الحكومة مواجهة الثغرة المتزايدة بين ما ننتج وما نستهلك .. فلا هى على زيادة الإنتاج بقادرة .. ولا هى على ضغط الاستهلاك بقادرة .. بل اقتصر جهدها على الدعوة إلى ترشيد الاستهلاك الخاص .. متناسية إنفاقها الاستهلاكى الذى تجاوز كل حد !!

وكان مؤدى ذلك أن التزايد الكبير فى معدل مواردنا الإضافية (صادرات البترول - عائدات العاملين بالخارج - دخل قناة السويس) والذى بلغ فى نهاية عام ١٩٨١ حوالى ٣٠٪ لم يستطع ملاحقة المعدل الهائل فى الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار وسداد ديوننا الخارجية !

لقد ظل نزيف الإنفاق فى القطاعين الحكومى والعام يتصاعد بمعدلات مرتفعة ، وكانت أسبابه واضحة للأعمى والبصير . وهذه بعض الأمثلة :

★ نزيف إنفاقى فى بعض شركات القطاع العام بسبب سوء التنظيم والتشغيل فضلا عن الفاقد والراكد الراجع إلى سوء الإنتاج والتخزين .

★ نزيف إنفاقى فى القطاعين الحكومى والعام بسبب العمالة الزائدة والطاقات العاطلة التى تتقاضى أجورا لا يقابلها إنتاج حقيقى .

★ نزيف إنفاقى بسبب التوالد المفرط للوزارات والمؤسسات والهيئات واللجان التى لا مبرر لها .

★ نزيف إنفاقى بسبب تضخم نفقات الاستثمار واتجاه نسبة هامة منها إلى الاستهلاك بسبب سوء الدراسة والتنفيذ .

ولم يكن من سبيل لتشجيع الاستثمار النافع سوى العمل الفورى على حل المشكلات الجذرية .. وعلى رأسها مشاكل الإدارة والتشريع والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والمرافق الضرورية لنجاح الانفتاح .. وفوقها مشاكل العمالة ، ومع الأسف لم تستطع حكومات الانفتاح قيادة الانفتاح ولا التحكم في توجيهه .. بل العكس هو الصحيح .. لقد كان الانفتاح هو الذى يقود سياسة الحكومة ويتحكم فى توجيهها .. وكان التسابق على منح التيسيرات للمستوردين .. والتباهى بتأسيس البنوك والشركات .. والتساهل فى الرقابة على المناطق الحرة .. والتمادى فى السكوت على المضاربة فى العملات ، كان كل ذلك وغيره هو الطابع المميز لسلوك حكومات الانفتاح تجاه الانفتاح !

ولعل الأخطر من كل ذلك هو سياسة تهجير العمالة التى انتهجتها الحكومات المتعاقبة منذ بداية عصر الانفتاح .. لقد فتحت الحكومة أبواب الهجرة والعمل بالخارج على مصراعيها ... وشجعت عليها بكل الوسائل .. وظنت أن فى هذه السياسة مصدر خير كبير .. فالملايين العاملة بالخارج تدر عليها سنويا بضعة مليارات من العملة الصعبة .. وتضيف إلى الدخل القومى موردا جديدا .. وهذا الدخل الإضافى سوف يسهم فى تمويل الاستثمارات الجديدة التى يتيحها عصر الانفتاح .. ولكنها نسيت أن العقول والسواعد ثروة قومية غالية . بل هى أهم الثروات التى يقتضيها البناء .. وأن ما تكسبه هذه العقول والسواعد فى الخارج تخسره مصر فى الداخل فى اختناقات العمالة .. وارتفاع تكلفة الاستثمار .. وبطء الإنجاز .. وسوء الأداء .

ويكفى أن نقول هنا توكيدا لخطورة هذه السياسة وضررها .. إن فوضى الهجرة قد أدت إلى خلق عقبات كبيرة أمام الاستثمارات فى ميادين الزراعة والصناعة والإسكان ، فقد ترتب عليها ندرة العمالة الفنية .. والكفاءات المهنية .. مما أدى إلى ارتفاع فاحش فى الأجور وانحطاط كبير فى الإنجاز .. وضياع خطير فى الوقت ..

لقد كان من النتائج المباشرة لهذه السياسة ارتفاع تكلفة الاستثمار فى مصر إلى أكثر من ٣٠٠٪ بالقياس لسنة ١٩٧٥ ، وظهور فئة جديدة من « العمال

بالصدفة » الذين لم يبلغوا درجة الإتقان فى المهنة أو لم يتلقنوا شيئا من أصولها ، ولكنهم مع ذلك يتقاضون أجورا عالية تصل فى بعض المهن إلى عشرة أضعاف ما يتقاضاه موظف ممتاز فى السلك الحكومى !

وإذا بحثنا عن الدافع الرئيسى الذى يكمن وراء هذه الهجرة لوجدناه فى السياسة وليس فى الاقتصاد .. فليس من المعقول أن يصدر بلد عمالته وكفاءته الفنية على هذا الوجه الفوضوى فى وقت هو فى حاجة إليها لإعادة البناء والإنماء .. فالبناء والإنماء أحوج ما يكون للعقول والسواعد الفنية أكثر من أى شيء آخر ..

نعم لقد كانت رغبة الحكومة فى الاستفادة من دخول العاملين بالخارج ملحة ، ولكن رغبتها فى التخلص منهم فى ذلك الحين (١٩٧٣ / ١٩٧٤) كانت أكثر إلحاحا !

كانت الحكومة تخاف من خطر تكدس العاطلين بعد حرب أكتوبر .. وكانت عاجزة فى نفس الوقت عن استيعابهم فى وظائف جديدة .. فلم تتردد فى أن تضرب عصفورين بحجر وتعمل على تصديرهم إلى الخارج وبذلك تضمن دخولهم وتتجنب خطرهم !

ولم تجد الحكومة أى صعوبة فى تقرير هذا الحل .. بل وجدت ترحيبا شديدا من جموع العاملين المصريين فمعظمهم شباب حرم متعة الحياة .. وضاقت به سبل العمل فى مصر .. وتملكه اليأس الطويل من إمكانات الإصلاح .. وكانت الهجرة بالنسبة له متنفسا من الضغوط والهموم والأعباء .. وبحثا عن عيش كريم افتقده فى وطنه !

هذا « الهروب الكبير » الذى هيأت له الحكومة وشجعت عليه كان من أكبر الضربات التى أصابت الانفتاح .. وجعلته يتجنب طريق الاستثمار المفيد وينحرف إلى الاستهلاك الضار .. فالاستثمار الإنتاجى بحاجة إلى عمالة ماهرة ، فإذا ندرت هذه العمالة هرب الاستثمار إلى ميادين الأنشطة الهامشية التى توفر له كسبا شريفا وتجنبه مشاكل العمالة .

كان من المفروض أن تدرس الحكومة قضية العمالة .. وأن يضع المسئولون نصب أعينهم وهم بصدد تقرير الانفتاح سؤالا واحدا : بمن سنبنى مصر ؟

كانت الإجابة الصحيحة على هذا السؤال كفيلة بإقناع المسئولين بضرورة تنظيم الهجرة .. وعدم فتح أبوابها بهذه الصورة الفوضوية التى تحرم مصر – وهى الأصل – من المهارات الفنية والحرفية التى عانت فى سبيل تكوينها الكثير ..

كان من الضرورى تقنين الهجرة وتصنيف المهاجرين تبعا لفئات السن وأنواع المهن ، وتنظيم هجرتها وفقا لاحتياجات الاقتصاد المصرى بحيث لا تنقلب كما انقلبت إلى هجرة جماعية .. وبحيث لا تنتهى كما انتهت إلى هجرة طويلة أو دائمة تحرم مصر من ثروتها البشرية ..

كانت السبل كثيرة أمام هذا التقنين .. ولكن الحكومة نسيت حاجة الاقتصاد المصرى إلى العمالة ، وتذكرت حاجة الاقتصاد المصرى إلى الدولار ! .. ولم تفهم أن العمالة هى العملة الصعبة وليس الدولار ..

الدولار يمكن الحصول عليه من مصادر كثيرة أما العقول والسواعد فلا يمكن الحصول عليها من أى مصدر .. ألم يكن تحت يد الحكومة المصرية فى بعض المناسبات مساعدات وقروض بلغت المليارات من الدولارات ، ومع ذلك لم تستطع استخدامها فى المشروعات الاستثمارية واضطرت فى النهاية إلى رد بعضها ؟

أليس هذا القصور فى استخدام القروض راجعا إلى أسباب اقتصادية على رأسها اختناقات العمالة وندرة الكوادر الفنية والمهارات اليدوية !!

لقد وقفت الحكومة مكتوفة الأيدى أمام أموال وقروض لا تستطيع استخدامها فى الاستثمارات الحيوية ، فى الوقت الذى كانت فيه هذه الإستثمارات ضرورية ولازمة للانطلاق فى البناء .

ومن الغريب أن هذا العجز الظاهر فى القدرة على استخدام القروض لم يحفز الحكومة على تدارك الأمور ، ولم يحرك عندها الرغبة فى العمل على تنظيم الهجرة والاجتهاد فى خلق بدائل تمكن من تعويض العمالة المهاجرة .

كانت انعكاسات هذه السياسة واضحة جلية .. ولكن المتفائلين بسياسة الانفتاح والمصفقين لها لم يكفوا عن الاعتزاز بتصدير العقول والسواعد المصرية

إلى الخارج .. ولم يكفهم نزيف العقول والعبقريات المصرية الذى تدفق إلى الولايات المتحدة وكندا واستراليا عبر السنوات الطويلة التى سبقت الانفتاح .. لم يكفهم أن تواجه مصر مستقبلها ونصف عقلها الواعى أو أكثر مهاجر فى الخارج .. فنشطوا فى تصدير البقية الباقية .. وكأن مصر قد حققت مرادها .. وأصبح بوسعها الاستغناء عن الطبيب والمهندس والعالم والأستاذ .. ولم تعد بحاجة إلى الحداد والنجار والبناء .. فكل هذه القوى العاملة « فائض » عن احتياجات الاقتصاد المصرى لا بد من العمل على تصديره مقابل الدفع بالدولار !

بهذا المنطق المعكوس كان لا بد أن نتوقع الفشل لسياسة الانفتاح .. وأن نتوقع الثمن الباهظ لنتائجها ! ..

لقد أفلست هذه السياسة فى أن تقود مصر إلى البناء والرخاء :.

وأفلست أيضا فى أن تؤدى بمصر إلى الاستقرار والرخاء ! ..

فالقدرة الإنتاجية للاقتصاد المصرى لم تتدعم بالاستثمارات المفيدة فى الزراعة والصناعة .. ولم تحظ هذا القطاعات سوى بنصيب تافه من حصيلة المدخرات المصرية .. وكان طبيعيا أن تختفى السلعة المصرية أو تندر فى الأسواق .. وأن تحتل السلع المستوردة كل الفراغ .. أما القطاع العام فقد ظل بدوره كسيحا لا يقوى على الحركة وظلت شركاته الزراعية والصناعية عاجزة عن تطوير نفسها على الرغم مما يتمتع به معظمها من أوضاع احتكارية .. والنتيجة أزمات طاحنة فى كل شىء .. وغلاء فاحش يلتهم دخل المواطن ولا يترك بين يديه شيئا يقيه غوائل الدهر ..

ولعل أخطر نتائج الانفتاح ذلك الشقاق الاجتماعى العميق الذى أخل بتركيب المجتمع المصرى .. وقلب من موازينه فى سنوات قليلة ..

فهذه الفئات الجديدة التى أفرزها الانفتاح الاستهلاكى هى المستفيدة الوحيدة من انحرافه .. فقد مكنها هذا الانحراف من الإثراء السريع على حساب الفئات الاجتماعية الأخرى وأخذت الفوارق تتسع بسرعة مذهلة بين فئات المنتفعين بالانفتاح وفئات المتضررين من الانفتاح ! ..

ولا شك أن ضعف روابط الانتماء الوطنى وانعدام الخبرة بالاستثمار المنتج وإمكانات السوق المفتوح المتعطش لكل شيء ، قد أغرى هذه الفئات على الكسب السريع من أى طريق وبكل طريق ، وألهمها قدرة التكالب على الأنشطة الهامشية والسعى الدائب لإغراق السوق المصرى بكل شيء مستورد .. والتحايل لتهريب السلع الاستهلاكية من الأسواق الحرة والتفنن فى المضاربة على السلع المستوردة أو المهربة والعقارات المبنية وغير المبنية ..

وقد هيأت لها عناصر الطبقة العازلة الجديدة ورواسب الفساد المتخلفة من العهد الماضى دروبا خطرة لا ستغلال المعاناة فى الغذاء والكساء والإسكان والدواء ، فأصبح لكل ميدان فريق .. ولكل فريق سيد .. ولكل سيد حظوة عند جهات وهيئات .. وانقلب حقل المال والأعمال فى النهاية إلى غابة شرسة لا يدخلها إلا من كان من أهلها .. ولا يقربها إلا من دفع الثمن من قوته وكرامته ..

أما البقية .. وهى الشريحة الغالبة من شعب مصر من موظفين وفلاحين وأرباب مهن حرة .. فقد صعقتهم الأسعار المتفاحشة .. وعذبهم الحرمان من ضرورات العيش .. وهدهم اليأس من قدرة الصمود أمام تكاليف الحياة المتزايدة ..

لقد اختفت السلع المصرية أو كادت من الأسواق .. ولم يبق فى الغالب غير المستورد .. والمستورد ليس فى متناول الجميع .. بل هو وقف على أصحاب الدخول الكبيرة من أبناء عصر الانفتاح ..

وهكذا بدأ المسلسل :

كلما اشتد الإقبال على شراء السلع المستوردة وغيرها من السلع المحلية النادرة .. قفزت الأسعار .. وكلما قفزت الأسعار .. تناقصت القوة الشرائية لجموع الشعب .. وكلما تناقصت القوة الشرائية تزايد عجز الأغلبية عن مواجهة أعباء الحياة ..

ولم يقف المسلسل عند هذا الحد بل امتد لهيب الأسعار ليشمل كل شيء .. مواد الصناعة .. مواد الزراعة .. مستلزمات الإسكان .. ومعظمها مستورد من

الخارج .. ولكل من هذه السلع وكيل أو وسيط أو محتكر .. وحتى القطاع العام لم ينج من هذا المصير فقد اعترف من البداية بقواعد اللعبة .. وأخذ دوره فيها بكل دقة وإتقان .. وأصبحت شركاته بين أيدى السماسرة والمضاربين والوسطاء .. يشترون مواده الأولية ويبيعون إنتاجه .. أما الشعب فليدفع ثمن هذا الإنتاج مضاعفا فى السوق السوداء أو بعد عناء إن استطاع فى طوابير الجمعيات والمجمعات الإستهلاكية !

كانت إحدى النتائج الخطيرة لمسلسل الغلاء الذى شمل كل شىء الانهيارات الخلقية التى مست فئات عديدة من شعب مصر .. لقد أصبح الإغراء بالكسب عن أى طريق يجتذب هذه الفئات .. وأصبحت مجبرة على إتقان قواعد اللعبة فى غابة المال والأعمال .. ولم تعد الكرامة أو الإباء أو الترفع عن المصلحة الخاصة قيما يعتد بها .. بل أصبحت على النقيض دليلا على البلاهة وانعدام الخبرة ..

لقد برزت فى السوق المصرى قيم جديدة تفرض نفسها على المتعاملين، وليس منها الشرف والنزاهة واحترام الكلمة واعتبار المصلحة الوطنية .. بل غابت كل هذه القيم ليحتل مكانها النفاق والكذب والرشوة واستغلال النفوذ .. وأصبحت هذه الصفات هى الطابع الغالب لرجل الأعمال الجديد .. أما رجل الأعمال القديم .. الذى بنت مصر على أكتافه بداية نهضتها .. فلم يعد له فى مصر وجود إلا فى النادر القليل من الحالات ..

ولم تنج الأسرة المصرية من غول الغلاء وضغوطه المستمرة .. فقد أصاب وحدتها وتماسكها بنوع من التفكك .. فهرب الأب والزوج بحثا عن دخل إضافى فى دول البترول تاركا أبناءه أو زوجته فى مصر .. وتشرد الإبن والإبنة ساعيين إلى العيش أو الهجرة فى الخارج ووراءهم آباء وأمهات ينتظرون فى مصر .. وأخذت مظاهر الانحلال تستشرى أمام إلحاح الحاجة إلى تأمين العيش وإغراءات الاستهلاك الترفى .. فاندفعت فئات اجتماعية إلى طريق الرذيلة طلبا للمال .. أو رغبة فى تقليد الفئات التى تعلوها فى القدرة على الاستهلاك ..

كان الرئيس السادات – والحق يقال – يحس بمشاكل المعاناة ويستشعر خطرها على الاستقرار السياسى والاجتماعى .. وكان دائم المناداة بضرورة

مواجهتها .. والعمل على محاصرتها والتغلب عليها .. ولكن الرئيس لم يستشعر على ما يبدو الأسباب الحقيقية التى أدت إلى استفحال هذه المشاكل .. ولم يكتشف أنها النتائج الطبيعية لانحراف سياسة الانفتاح .. وأنه لولا انحراف هذه السياسة عن أهدافها لما اشتدت وطأة المعاناة .. ولما استفحلت الفوارق الاجتماعية المترتبة على التفاوت الصارخ فى الدخول ..

لقد كانت المعارضة السياسية على اختلاف ألوانها تهاجم سياسة الانفتاح .. وتندد بأساليب الحكومة فى معالجته .. وكان طبيعيا أن تستغل المعارضة أخطاء الحكومة وأن تضرب على هذا الوتر الحساس بكل قوتها .. وأن تذهب بعض فرقها - كالشيوعيين والناصريين إلى حد المقارنة بين الأوضاع الاقتصادية فى عهد عبد الناصر والأوضاع الاقتصادية فى عهد السادات .. وأن تستخلص من كل ذلك مسئولية الرئيس السادات الكاملة عن التردى الذى أصاب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .. وأن تنسب إلى عهده كافة الأخطاء والانحرافات التى أثقلت كاهل الشعب فى قوته ومعيشته ..

كانت المعارضة تنتقد ما تراه معوجا من سلوك الحكومة .. بالأسلوب الذى يلائم أهدافها ومراميها .. وكان طبيعيا أن تتفاوت هجماتها على سياسة الانفتاح بين الموضوعية .. والأغراض .. وأن يتراوح نقدها بين البناء والهدم .. ولكنها كانت تتفق فى شىء واحد وهو انحراف سياسة الانفتاح عن أهدافها وضرورة تصحيح هذه السياسة ..

وكان من المفروض أن تنتزع هذه الهجمات تفكير الرئيس السادات .. وأن تدفع به إلى البحث فيما تسوقه المعارضة من نقد .. وأن تحثه على الاستفادة منه فى تصحيح المسار وتلافى الأخطاء .. ولكن هجمات المعارضة المتزايدة لم يكن لها من أثر سوى إثارة حفيظة الرئيس السادات فاندفع فى مهاجمتها .. متهما إياها بسوء القصد والرغبة فى استغلال المعاناة لإثارة الفتنة .. وظلت مواقفه تجاه المعارضة تتخذ طابع الاستنكار والرفض إلى آخر يوم فى حياته ..

لم تكن المعارضة إذن فى نظر الرئيس السادات سوى « معارضة من أجل المعارضة » فهذه النتائج المدمرة التى خلفها الانفتاح ليست سوى ظاهرة صحية فهى البشير بالمجتمع الجديد .. مجتمع الرخاء .. الذى دعا إليه ونادى بقيامه !

ويبدو أن الرئيس السادات كان على ثقة كاملة بسلامة السياسات التى انتهجتها حكوماته تجاه الانفتاح .. ولم ير فى كل هذه النتائج الضارة سوى رواسب ورثها عن العهد الماضى .. ولم يجد فى اشتداد المعاناة سوى ظواهر طبيعية التحول من مجتمع الركود والانغلاق إلى مجتمع الحركة والانفتاح .

ولكن الرئيس لم يستطع إقناع الجماهير بشىء من ذلك .. ولم تتمكن وسائل إعلامه من تقديم تفسير مقبول لما يجرى على الساحة من أنواع التمزق والمعاناة .. فقد ظلت القاعدة العريضة على جهل كامل بأوضاع الاقتصاد المصرى فى عهد عبد الناصر ..

ولم يكن لها أن تعرف عن هذا الاقتصاد إلا ما ساقته أقلام الشيوعيين والناصريين .. أما الحقيقة كل الحقيقة فلا زالت مختبئة فى الوثائق والملفات لا تجد من يفتحها أو يكشف أسرارها ..

لقد كانت تبرئة سياسة الانفتاح والاستخفاف بهجمات المعارضة دليلا على أن الرئيس السادات لم يكن يملك تصورا أوليا لمعنى الانفتاح المثمر البناء .. ولكنه كان يملك إرادة تحقيق هذا الانفتاح .. وفارق كبير بين إرادة الفعل ووسائل تحقيق هذه الإرادة .. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب التى حدت بالرئيس السادات إلى أن ينادى فجأة وبعد سنوات من بداية الانفتاح بالثورة الإدارية وبالحرب على التسيب وبالتجهيز الزراعى ، وقد كانت هذه المشكلات من بين أوائل المشكلات التى يجب مواجهتها لنجاح سياسة الانفتاح ..

هل كان الرئيس السادات يعتقد فى إمكانية نجاح سياسة الانفتاح بغير حل هذه المشكلات ؟ وكيف ذلك إذا كان الإصلاح الإدارى ومحاربة التسيب والتجهيز الزراعى هى حجر الزاوية فى نجاح سياسة الانفتاح ؟

ولو وضح أن الرئيس السادات استشعر حقا الانحراف واكتشف أسبابه بعد بداية الانفتاح ، فلماذا عالج هذه المشكلات الخطيرة بالطريقة التى عولجت بها ؟ ..

لقد كانت هذه المعالجات مجرد شعارات ترفع فوق أعمدة الصحف ووسائل الإعلام ، ثم تنكس بعد ذلك بأسابيع قليلة .

هذا ما حدث بالضبط بالنسبة للثورة الإدارية .. لا تخطيط ولا تنفيذ .. ولا متابعة .. بل مجرد شعار ارتفع وسط حماس شديد .. ثم اختفى بعد أن فتر الحماس وبقيت الإدارة على حالها !!

وهذا ما حدث أيضا بالنسبة لمحاربة التسيب .. لا تخطيط ولا تنفيد ولا رقابة .. بل مجرد شعار ارتفع وسط زحمة الشعارات .. ثم ضاع فى زحمة الشعارات !!

ولم يسمع أحد عن إصلاح جذرى فى الإدارة أو كوادرها .. وهى المعنية بالثورة الإدارية . ولم يسمع أحد أيضا عن أساليب جديدة لوقف التسيب أو متابعته .. بل سمعنا عكس ذلك تماما ..

سمعنا عن تفاقم البيروقراطية .. واستفحال الفساد الإداري ..

وسمعنا كذلك عن تسيب القطاع العام وخسائره المتلاحقة .. وسمعنا فوق ذلك عن إلغاء الرقابة الإدارية !!!

أما التجهيز الزراعى فقد تحول إلى شعار ضخم اسمه « الأمن الغذائى » وأسندت مهمة تحقيقة إلى المهندس عثمان أحمد عثمان .. وكفى المؤمنين القتال !!

لقد حدد الرئيس سياسة الأمن الغذائى فى ضرورة التوسع الزراعى الرأسى والأفقى وإطلاق يد الأفراد والجمعيات فى استصلاح الأراضى الجديدة .. واكتفت حكومته بإصدار قانون غامض ظنت أنه يترجم إرادة الرئيس فى تحقيق هذه الأهداف .. وتولى المهندس عثمان أحمد عثمان قيادة تنفيذ هذه السياسة ، ومع ذلك ظلت ترسانة القوانين القديمة التى صدرت فى ظل الإصلاح الزراعى قائمة .. وظل القانون ١٠٠ الذى يحدد الملكية الزراعية بخمسة أفدنة يقف عقبة فى سبيل سياسة التوسع فى استصلاح الأراضى الجديدة التى نادى بها الرئيس .. وظلت حدود الاختصاصات بين المحافظات وهيئة الإصلاح الزراعى والهيئة الجديدة لا ستصلاح الصحارى بلا تحديد أو إيضاح .. وظلت إجراءات تمليك هذه الأراضى مبهمة غامضة تخضع لأهواء الأجهزة الإدارية ومفاسدها ..

ولم تسلم حكومة الرئيس بأن تحقق أهداف الأمن الغذائى لا يمكن أن تجرى على هذه الصورة الارتجالية ، وأن اطمئنان الأفراد والجمعيات لسلامة هذه السياسة وإقبالهم عليها رهين على الأقل بوجود قواعد واضحة تحدد شروط الاستصلاح وتعين جهات الاختصاص .. وتيسر الإجراءات .. حتى يتمكن المستصلحون من تملك الأراضى المستصلحة فور تحقق الشروط التى يستلزمها القانون .. ويطمئنون بذلك على ما أنفقوه من أموال ..

لقد تناست حكومة الرئيس كل ذلك وتركت لنائب رئيسها فى شئون الأمن الغذائى مهمة تقديم البراهين على قدرة شركاته فى هذا الميدان .. فقدم فى مدة وجيزة مشروع الصالحية الكبير الذى استخدمت فيه أحدث الوسائل والأساليب لاستصلاح مساحة تبلغ ٤٠ ألف فدان ..

ومع أن المشروع فى حد ذاته إضافة بناءة للمساحة الزراعية ، إلا أن أحدا لم يفهم المقصود من هذا المشروع النموذجى : هل هو « ركلام » للمهندس عثمان أحمد عثمان يبرز كفاءته وقدرته على الاستمرار فى قيادة سياسة الأمن الغذائى فى مصر ؟ ! أم هو مثال يحتذى ضربه المهندس عثمان أحمد عثمان لجمهور المستصلحين أفرادا وجماعات ..

إن كان الهدف من مشروع الصالحية ضرب المثل لتشجيع المصريين على الاستصلاح .. وحثهم على الإقبال عليه كما صورت أقوال الرئيس أنور السادات فإننا نتساءل كم من المستصلحين المصريين يتمتع بإمكانات المهندس عثمان أحمد عثمان وشركات المهندس عثمان أحمد عثمان .. ونفوذ المهندس عثمان أحمد عثمان !!

إن التكلفة الفعلية للفدان فى مشروع الصالحية لا زالت تائهة .. وحتى كتابة هذه السطور لم يستطع الخبراء استخراج تكلفة استصلاح واستزراع الفدان الواحد من تكلفة تجهيز البنية الأساسية .. ولم يستطع الخبراء أيضا معرفة الإنتاجية الحدية للفدان حتى يمكن الحكم على مدى سلامة المشروع من الوجهة الاقتصادية البحتة ..

لقد ظل الوضع معلقا مع شعار « الأمن الغذائى » .. وظل آلاف المستصلحين أفرادا وجماعات تائهين فى بحار الروتين وزحمة القوانين وتلاعب

الموظفين وتنازع الاختصاص بين المحافظين والهيئة العامة للإصلاح الزراعى وهيئة تعمير الصحارى .. وهكذا مضت سنوات على تعليق الشعار .. وسنوات أيضا على تعليق أوضاع المستصلحين !!

الرئيس السادات إذن كان يحس بالمعاناة اليومية لجموع الشعب .. وكان يستشعر خطرها .. ولكنه ربما لم يدرك .. أن هذه المعاناة إنما استفحلت وتفاقمت بسبب الفوضى التى أدى إليها الانفتاح .. وربما كان الرئيس السادات ضحية تضليل بعض الأجهزة والحكومات التى سهرت على تنفيذ الانفتاح ، والتى لم تجد حرجا فى مناسبات عديدة من تبشير الرئيس بالنتائج الباهرة والمنجزات الهائلة التى أدت إليها هذه السياسة ..

لقد كانت هناك بيانات تصاغ وأرقام تكتب بمداد التفاؤل والمبالغة .. حتى أن الرئيس كان دائم الإعلان كل سنة عن أن سنة كذا ستكون سنة الرخاء ونهاية المعاناة !

إن مسئولية الأجهزة والحكومات التى توالت على الانفتاح قائمة .. ولكن مسئولية الرئيس السادات قائمة أيضا وفى المقام الأول .. لأنه هو الذى اختار هذه الأجهزة وهذه الحكومات .. وهو الذى اصطفى المهندس عثمان أحمد عثمان ليسند إليه أخطر مشكلات المعاناة وهى الإسكان والغذاء .. وهو الذى دعم هذا الإسناد بقنوات تمويل هامة تمثلت فى عشرات البنوك الوطنية والمحلية التى اضطلع المهندس عثمان أحمد عثمان بتأسيسها ..

المسألة إذن .. لم تعد فى نظر الشعب المصرى مسألة انفتاح بناء يسهم فيه الجميع ويشارك فى ثماره الجميع ، ولكنها مسألة فرق وجماعات وأسر تحتكر قنوات الانفتاح ولا تسمح بالمرور إلا لأتباعها .. أما البقية أو الأغلبية فعليها أن تدفع الثمن من أقواتها .. وأقوات أبنائها .. وأن تتحمل فى صمت وخنوع كل أنواع المعاناة ..

وكان طبيعيا أن يغذى الحقد والثورة تلك الملايين المسحوقة بالحرمان وقد ضربها اليأس فى أن ترى إصلاحا يصحح المسار وينقذ المجتمع من تلك الشريحة الضالة ..

وكان طبيعيا أيضا أن يولد بشكل حاد « تنافر طبقى » ، وأن يتمكن من جسد المجتمع المصرى فى صور عنيفة من الرفض والتمرد .. وألا تفلح دعوات الرئيس السادات إلى المحبة والسلام فى وقف هذا التنافر أو التخفيف من حدته ..

لقد وقع انقلاب فى تركيب المجتمع المصرى .. وكان الرئيس السادات آخر من يعلم أن هذا الانقلاب لم يكن معه .. بل كان ضده ..

وكان الخطأ .. خطأ الرئيس فى اختيار الفريق الذى يقف معه .. والفريق الذى يقف ضده !!

سلام بغير سلام

لم يكن السلام بين العرب واسرائيل مطلبا مصريا فقط .. بل كان دعوة تحملتها معظم الدول العربية .. بل ومنظمة التحرير الفلسطينية ..

لقد خرج مطلب السلام بعد هزيمة عام ١٩٦٧ منتصرا .. وبدأ الطموح إلى استعادة كل فلسطين يتضاءل تدريجيا تحت قسوة الواقع الذى صنعته الهزيمة ..

ولكن السلام .. لم يكن له عند جميع الأطراف المطالبة به معنى واحد وإن انطلق من عبارة مطاطة يرددها الجميع : انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين !

ولم يكن سهلا وقد انكمشت المطالب العربية إلى هذا الحد معرفة المعنى الدقيق للحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

فقد اختلف مضمون هذه الحقوق باختلاف المشروعات والبيانات والتصريحات التى ترددت فى عرض الساحة العربية بعد حرب أكتوبر .. ثم تبلورت أخيرا حول عبارة جديدة : الإنسحاب إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينة على جزء من أرض فلسطين .

واذا كان مطلب الانسحاب إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ دقيقاوواضحا فإن إقامة دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين قد أثار الكثير من التساؤلات عن حدود هذه الدولة وطبيعتها ، وسبب العديد من التحفظات وردود الفعل السلبية من جانب إسرائيل وبعض القوى العظمى ..

والواقع أن قضية الحقوق الفلسطينية هى القضية الأساسية فى كافة مشروعات السلام العربية وغير العربية والعقبة الكبرى فى طريق تصفية الصراع العربى الإسرائيلى ..

وكان العرب فى كافة مؤتمراتهم قد اتفقوا على المواجهة الجماعية لخطوات السلام وعدم انفراد أى بلد باتخاذها ..

ولعل هذه المرة الأولى التى يتمسك فيها العرب باتفاقاتهم .. ويثورون بالإجماع على كل من يخرج عليه .. فخطوات السلام عندهم لا بد أن يشارك فيها الجميع .. أما ضربات الحرب فمن الممكن أن تحمل أعباءها دول عربية دون غيرها !

هكذا علمتنا المواقف العربية تجاه القضية الفلسطينية .. أن نتفق على عدم مسالمة العدو الإسرائيلى إلا مجتمعين .. وأن نحاربه متفرقين .. وأن تكون المشاركة فى جهود السلام كاملة غير منقوصة .. أما المساندة فى جهود الحرب فتكون وقفا على أمزجة الحكومات وتبعا لأهوائها !

ومع ذلك فقد كان تشبث العرب بالمصالحة الجماعية أمرا له وجاهته .. فمواجهة العدو على موائد المفاوضات بصف عربى موحد أفضل من مواجهته بدولة عربية واحدة أو دول عربية محدودة ..

كان بدهيا أن يكون فى الاتفاق على عدم الانفراد بمصالحة إسرائيل مصلحة عربية ، ولكن ما يستوقف النظر أن هذا الاتفاق الجماعى لم يتضمن أى تحديد دقيق وواضح للمطالب العربية والفلسطينية .. ولم يقترن باستراتيجية جادة تستهدف الوصول إلى حل سلمى يقبل به الجميع ..

وبينما كانت المنظمات الفلسطينية تتطاحن فيما بينها وتختلف جذريا أو تفصيليا حول إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، كانت بعض الحكومات العربية تواصل الدعوة إلى تدمير الكيان الصهيونى ولا تعترف بالسلام إلا مع قيام دولة علمانية يتعايش فيها اليهودى والفلسطينى .

كان السلام إذن متفق عليه من حيث المبدأ ومختلف عليه جدا من حيث المضمون !

ولم تثمر الجهود التى انطلقت منذ حرب أكتوبر فى وضع حد أدنى للمطالب العربية يتفق عليه الجميع ويقره الجميع كشرط للسلام .. ولكنها أثمرت فقط فى وصف السلام الذى ينادى به العرب « بالسلام العادل » ..

لقد رددت المحافل العربية كثيرا تعبير السلام العادل الذى يعتبره العرب بديلا للحرب .. ولم يفهم أحد ما هى حدود العدل الذى يجب أن يكون مقرونا بالسلام ؟

كان العرب ولا زالوا مختلفين على السلام كما كانوا دائما مختلفين على الحرب ، إنما الشيء الوحيد الذى اتفقوا عليه ألا ينفرد أى منهم بحل مع العدو الصهيونى ..

وبمعنى آخر يجب أن يكون الحل باتفاق العرب جميعا وفى مقدمتهم الفلسطينيون .. فى هذه المتاهة الكبرى وقف أنور السادات ومعه دول المواجهة ينتظرون الاتفاق على حل يقر الحقوق المشروعة لشعب فلسطين والسلام العادل للعرب .

أما إسرائيل – وحليفتها الولايات المتحدة – فقد كان لها فى السلام وجهة نظر أخرى ، ونقطة الانطلاق عندها عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد لشعب فلسطين .. وعدم القبول بالحقوق المشروطة لشعب فلسطين إلا ضمن الكيان الصهيونى أو كيانات الدول العربية القائمة .. أما إقامة دولة فلسطينية مستقلة فهذا ما تصر إسرائيل على رفضه والحيلولة دونه بمختلف الطرق والأساليب ..

ومضت سنوات والجيوش العربية محشودة على الجبهات الثلاث ، والمقاومة الفلسطينية تطارد حتى آخر جبهة تتحرك منها فى الجنوب اللبنانى لتحاصر هناك وتصفى هناك بأيدى عربية وأسلحة عربية !

أما الصف العربى الذى اتفق على رفض الحلول المنفردة مع إسرائيل .. فلم يكن فى الواقع صفا يعتد به .. بل كان فى حقيقته شراذم مهلهلة من المحاور والأحلاف الصغيرة والكبيرة تتشاغل بمشاكلها المحلية وتتنابذ بأفضليات الزعامة .. تصبح وتمسى على صراعات الحدود أو حروب المذاهب حتى

لا نكاد نجد دولة عربية واحدة ليست على خلافات ساخنة أو باردة مع جاراتها .. وليست على تعبئة شاملة أو جزئية لمواجهة هذه الخلافات .

هذا هو « الصف العربى » الذى وقف بداخله أنور السادات منذ توليه الحكم فى مصر .. « صف » يجتمع وينفض على موائد الخلاف يدخل أقطابه إلى المؤتمرات ومعهم مشكلاتهم الخاصة قبل مشكلة فلسطين .. ويخرجون منها بهمومهم الخاصة قبل هموم فلسطين !

وكان أنور السادات مطالبا بحكم الإجماع العربى أن يظل متمسكا بهذا « الصف » إلى أن يدرك الحل الذى ترضاه كل الأطراف أو يهلك دونه .. ولم لا إذا كان الواقفون فى هذا الصف ليسوا على مسافة واحدة من خط النار .. فمنهم من ينزف الدماء .. ومنهم من يستمتع بمشاهدة الدماء .. ومنهم من يضحى بكل قوته .. ومنهم من يمن ببعض قوته !

ولو كانت المسافة واحدة من خط النار لفهم الأبعدون حرارة المواجهة العسكرية .. ومرارة المعاناة فى الحروب الطويلة .. ولكان لهم موقف آخر ، وربما « صف » حقيقى متماسك يشدّ بعضه بعضا فى مواجهة عدو مشترك ..

لو لم تكن هذه القسمة الجغرافية الجائرة التى جعلت بعض الدول متاخمة لأرض فلسطين ومعظمها بعيدة عن أرض فلسطين لتغيرت المواقف وتبدلت الأدوار ، ولأدرك كل بلد عربى حقيقة الحرب والمعنى الدقيق لحالة الحرب .

ولكن هذه القسمة الجغرافية الجائرة جعلت قذائف المدافع ونيران الطائرات لا تصب إلا فى بعض دول عربية .. ومعيشة الخنادق والاستحكامات لا تفرض إلا على بعض دول عربية .. ودماء القتلى والجرحى لا تجرى إلا فى بعض دول عربية .. وطوابير المترقبين للقمة خبز أو نقطة زيت لا تظهر إلا فى بعض دول عربية .. ومظاهر المعاناة والبؤس والخراب لا تبدو إلا فى بعض دول عربية !

لذلك لم يكن الإحساس بقضية فلسطين واحدا عند كل العرب .. بل كان إحساسا يتدرج من الحرارة الشديدة إلى التبلد الشديد .. من الشعور بالواجب القومى والدينى إلى فقدان الشعور بكل واجب قومى أو دينى ..

ولم يعد ما يوحد الجميع حول القضية سوى رباط المظهر الذى يأبى على العرب إلا أن يهتفوا باسم فلسطين ويتسابقوا فى إعلان تأييدهم لحقوق شعب فلسطين ، طالما أن هذا التأييد لن يكلفهم سوى شق الحناجر أو بعض الدراهم .

هكذا نفهم قصة « الصف العربى » الذى توهم العرب وجوده وأخذوا على أنور السادات خروجه عليه ..

دول عربية تدفع الدم والمال والخراب ..

ودول عربية تدفع بعض المال ..

ودول عربية لا تدفع شيئا على الإطلاق ..

والكل فى « صف واحد » يعمل من أجل فلسطين ويضحى من أجل فلسطين .

والكل ملتزم بالبقاء فى هذا الصف إلى أن يوجد الحل الذى يرضاه الجميع !

الحل العسكرى مرفوض من الأغلبية بعد تجربة حروب أربع ..

والحل السلمى .. لا زالت المداولات تجرى فى شأنه .. وعلى الجميع أن ينتظر القرار ..

ماذا يمكن أن تفعل مصر بظروفها الداخلية المعقدة فى هذا الموقف ؟

كان على مصر أن تتجه إلى الأخوة العرب لتقول لهم إن هذا الصمود على اللا حل يكلف غاليا ، وإن إمكاناتها الاقتصادية وظروفها الاجتماعية تفرض عليها واجب المصارحة بثقل الأعباء التى تسببها حالة الحرب ..

لقد وصل التدهور الموروث من زمن الهزيمة بالاقتصاد المصرى إلى ما تحت الصفر .. كل شيء منهار وبحاجة إلى إعادة بناء .. الزراعة .. الصناعة .. الخدمات .. كل هذه القطاعات الحيوية لم تعد بقادرة على مواجهة الاحتياجات .. عوامل النمو فى الاقتصاد المصرى توقفت أو كادت .. ومظاهر التحلل الاجتماعى والأخلاقى بدأت تطفو على السطح ..

وكان لا بد من مشاركة فعالة ودعم قوى يحمل عن كاهل مصر قسطا هاما من أعباء المعركة .. كان لا بد أن يفهم العرب أن الحرب ليست سلاحا

فقط .. فأدنى مصروفات الحرب هى السلاح .. ولكن الحرب أيضا طعام وكساء ودواء .. وفوقها تأمين لأسر المحاربين ولأولادهم ضد الحاجة والعوز .. الحرب اقتصاد قوى يغذى ويظاهر الجيوش المحاربة .. ومصر كانت فى مسيس الحاجة إلى مثل هذا الاقتصاد ..

كانت بحاجة إلى البناء والسلاح .. كانت بحاجة إلى وقف التدهور واستئناف المسيرة الإنمائية حتى تكون أكثر قدرة على الاستمرار فى الصمود والمواجهة .. ولم تكن معونات بعض العرب المالية بكافية على مواجهة هذين الاحتياجين : احتياج البناء .. واحتياج الحرب ..

فماذا فعل الرئيس السادات ليطالب من لم يسهموا بالمساهمة .. ومن أسهموا بزيادة المساهمة ؟

يبدو أن الرئيس السادات لم يتردد فى فعل الكثير .. فقد كانت الميزانية عاجزة .. والديون متراكمة .. والمعيشة قاسية .. ومقومات البناء مفقودة .. وكان اشتداد الضائقة يطبق على مصر من كل جانب ..

لقد تحرك السادات فى كل اتجاه ليقول للعرب إن مصر بعد أربع حروب لم تعد قادرة على حمل العبء الأكبر وحدها .. لقد ذهب يدعو المتفرجين والمتصدقين من العرب أن يفعلوا شيئا من أجل الحفاظ على صمود مصر ..

ولكن الخطأ الأكبر الذى ارتكبه الرئيس السادات أنه لم يقل ذلك فى العلن .. ولم يجهر به على مرأى ومسمع من الناس ، بل اكتفى بدبلوماسية الكواليس .. ومفاوضات الدهاليز المغلقة .. وحتى فى مؤتمرات القمة .. كانت السرية تفرض نفسها على الأقوال والتفاصيل ، وكانت الاجتماعات تبدأ وتنتهى ببيان قصير يبشر باتفاق وجهات النظر .. ويعلن عن نجاح المؤتمر فى تحقيق أهدافه !

كانت « وفود الاستجداء » تتقاطر سرا من مصر على بعض الدول العربية تسألها العون المالى .. وتشرح الاحتياجات الملحة لاستمرار المواجهة .. وكانت تعود بالوعود .. أو بالعون المشروط .. أو بالمال الذى لا يشبع ولا يسمن من جوع ! .

كانت تلك التحركات السرية أو أسلوب دبلوماسية الكواليس من أكبر الأخطاء التى ارتكبها الرئيس السادات على الصعيد العربى .. بل كان الخطأ القاتل الذى جعل العرب يقلبون عليه الدور ويتعللون بمبادرة السلام ليصوروا أنفسهم فى صورة من تلقى الطعنة من الظهر .. ومن خانه رفيق السلاح فى معمعة المعارك !

كان المطلوب من الرئيس أنور السادات أن يكشف كل هؤلاء .. وأن يحدد مواقفهم من مصر أمام الرأى العام العربى .. وأن يقدم وزنا دقيقا لجهودهم بالأرقام من أجل قضية فلسطين .. بل وأن يطالبهم بضريبة الدم ما داموا يضنون بالمال .. ويدعو جيوشهم لتأخذ نصيبها من أعباء الحرب فى خنادق سيناء وعلى ضفاف القنال ..

كان المطلوب من الرئيس السادات أن يضع جميع العرب أمام مسئولياتهم من قضية فلسطين قبل أن يفض يديه من إجماع العرب ..

كان عليه أن يوضح للعرب بأن القسمة الجغرافية الجائرة لا تغير شيئا من قدر الالتزام القومى بقضية فلسطين .. فما دامت العروبة هى الشعار الذى يرفعه الجميع فلا أقل من أن يتساوى الجميع أمام القضية فلا يحمل العبء الأكبر منها القطر القريب ويهرب من أعبائها القطر البعيد ..

كل قطر عربى مسئول عن الإسهام فى أعباء القضية بقدر إمكاناته المادية والبشرية . فهل أسهم العرب كل العرب فى أعباء هذه القضية منذ قيامها بقدر إمكاناتهم وطاقاتهم ..

لا .. والسجلات لا زالت موجودة .. والوثائق الرسمية تشير بالأرقام إلى الخسائر العربية فى الدماء والأموال على امتداد اثنين وثلاثين عاما من عمر القضية .. وتحدد نصيب كل قطر عربى منها .. ولو طولب العرب بكشف حساب رسمى لخجل معظمهم عن تقديمه .. ولما وجدوا من أعباء المشاركة فى القضية سوى أطنان من التسجيلات والبيانات والتصريحات التى أطربت العدو بالتهديد والوعيد ! ..

والسؤال المطروح الآن : لماذا سلك الرئيس السادات طريق الدبلوماسية السرية وفضل العمل وراء الكواليس حتى آخر لحظة ؟

لقد فاجأ الرئيس كافة العرب شعوبا وحكومات بقرار الذهاب إلى القدس .. وكأن هذا القرار قد اتخذه فجأة وبلا مقدمات ..

كان ظاهر الحال يشير إلى وجود صف عربى متماسك وعلاقات عربية جيدة .. ولم يكن هناك ما ينبىء بوجود خلافات بين مصر وغيرها من الدول العربية .

لقد كانت الساحة العربية راكدة إلا من كلام عن السلام العادل .. والدولة الفلسطينية المستقلة .. والمساعى التى تبذل فى المؤتمرات .. واللقاءات لمواصلة الدعم العربى لدول المواجهة ..

ولم يكن الرأى العام العربى يعلم بتفاصيل المحاورات التى دارت والمواقف التى اتخذت بين مصر ودول الدعم العربية .. ولا بتفاصيل المحادثات التى تمت بين الرئيس السادات وهنرى كسينجر قبل وبعد حرب أكتوبر ، وما بذلته الولايات المتحدة من جهود فى سبيل دفع القضية إلى طريق السلام الذى تراه كثمن لإنهاء حالة الحرب ..

كان الستار مسدلا على كل تلك الأحداث والتفاصيل ، ولم يبق فى الساحة العربية سوى بعض الشائعات والمخاوف والتخمينات التى ترددها صحف عربية وأجنبية حول احتمالات الصلح مع إسرائيل .. وحول دور الولايات المتحدة فى التمهيد لهذا الصلح .

ولا بد أن نسلم قبل الإجابة على هذا السؤال بأن قرار الرئيس السادات بالذهاب إلى القدس وما استتبعه من إجراءات لم يكن قرارا مفاجئا أملته ظروف اللحظة .. فمن المستبعد جدا أن يكون الرئيس السادات قد اتخذ هذا القرار بين يوم وليلة . ولكنه قرار اتخذ بعد تدبر وروية .. قرار أخذت تتجمع أسبابه عند الرئيس السادات خلال السنوات التالية لحرب أكتوبر .. فقد كان الأمل يتضاءل يوما بعد يوم فى استمرار الحرب ضد إسرائيل .. وكانت مواقف بعض الدول العربية من قضية الدعم لدول المواجهة تذكى هذا الاتجاه وتقويه .. ويبدو أن الرئيس قد فقد الأمل نهائيا فى الاعتماد على دعم عربى جاد يمكن مصر من استمرار الصمود .. ولكنه لم يعلن عن ذلك بل استمر فى محاولاته السرية وهو يفكر فى نفس الوقت تفكيرا جديا فى السلام ..

ولا يوجد ما يفسر إخفاء الرئيس السادات لنواياه وعدم اتجاهه إلى سياسة الدبلوماسية المفتوحة فى الضغط على دول الدعم وغيرها من الدول العربية القادرة إلا أنه أراد الاستفادة من المعنويات العربية إلى آخر المدى حتى يتهيأ البديل الآخر – وهو طريق السلام – الذى يسعى إليه .. كما أراد أيضا الاستفادة من سكوت الدول العربيةوعدم ثورتها عليه وهو يهيىء لمبادرة السلام إلى أن تجتمع أسبابها بغير مشكلات أو مضاعفات ..

هكذا نفسر الأسباب التى دفعت بالرئيس السادات إلى أسلوب الدبلوماسية السرية فى مخاطبة دول الدعم العربية ومهادنته لهذه الدول حتى إذا أعلن قراره انقلب عليها بالهجوم العنيف الذى جند له كل الأقلام وكل الحناجر .. وذهب فى عنفه إلى حد الرفض الكامل لكل محاولات الوساطة والاسترضاء التى جرت بعد ذلك .

لقد كان الرئيس السادات يضمر ولا شك ضيقه بالمواقف العربية .. ويأسه من أن تؤدى هذه المواقف إلى شىء ملموس يدعم صمود مصر .. وربما كان يضمر أيضا صورة وردية للسلام الذى تعرضه الولايات المتحدة على لسان هنرى كيسنجر.. وأيا كانت الدوافع فإن الأسلوب الذى اختاره لا يتفق وخطورة القرار الذى يعد له .. فكل قرار سياسى لا بد له من مبررات تهيىء الرأى العام لقبوله واستيعابه .. وهذه التهيئة لم تكن مستحيلة وإن كانت صعبة ودقيقة ، ولكن تحقيقها كان يقتضى استخدام أسلوب آخر ودبلوماسية أخرى ، وفوق ذلك كان يقتضى قدرة عالية من التدرج بالضغط المفتوح على دول الدعم العربية ..

غير أن هذا الأسلوب لم يكن من أساليب المدرسة التى ينتمى إليها الرئيس السادات .. فهذه المدرسة تؤمن دائما بالسرية فى إعداد القرار .. والمفاجأة فى إعلانه ، ولا ترى فى تقبل الرأى العام للقرار السياسى ضرورة يعتد بها .. ثم إن الرأى العام المصرى – وهذا هو المهم فى تقدير الرئيس – كان مهيئا بحكم المعاناة الطويلة لتقبل حلول السلام إذا ما قدمت له فى الصورة المناسبة .. وهذا ما فعله الرئيس السادات وأجهزة إعلامه قبل وبعد الإعلان عن المبادرة وحتى توقيع اتفاقية كامب ديفيد ..

ولكن هذا التقديم وإن كان يبدو كافيا فى وقته بالنسبة للرأى العام المصرى ، فلم يكن كافيا على الإطلاق بالنسبة للرأى العام العربى .. بل كان صدمة كبيرة للشعوب العربية والشعب الفلسطينى بوجه خاص ..

وقامت الدنيا فى وجه الرئيس السادات .. وبذلت المحاولات والجهود لإعادة مصر إلى مواقعها قبيل المبادرة ، ولكن ذلك لم يفلح فى حمل الرئيس السادات فى العدول عن قراره .. بل زاده تشبثا بالقرار .. وإصرارا على المضى فى طريق السلام حتى نهايته ..

وكان طبيعيا ومنطقيا بعد كل ذلك أن تصدر الحكومة المصرية بيانا رسميا تحدد فيه مواقف الدول العربية تجاه دعم مصر وأن تشفعه بالأرقام والوثائق ولكن ذلك لم يحدث ..

واكتفت أجهزة الإعلام المصرية خلال الشهور الأولى للمبادرة بالتوكيد على عدم كفاية هذا الدعم لمواجهة أعباء الصمود .. والتدليل على عدم جدية المواقف العربية من قضية فلسطين بالمحاولات التى بذلتها لرفع هذا الدعم إلى مستوى المعركة .. ولم يكن الرأى العام المصرى على إلمام تفصيلى بهذه المحاولات وإن كان على إحساس كامل بالتقصير العربى تجاه قضية فلسطين ، وانشغال معظم العرب عنها بقضاياهم الخاصة وصراعاتهم المحلية .

أما دول الدعم المالى فقد ظلت هى الأخرى تتكتم الأرقام الرسمية للمعونات التى قدمتها لمصر ، ولم تعلن عن هذه الأرقام إلا بعد زيارة الرئيس السادات للقدس بوقت طويل .. وهنا فقط ردت الحكومة المصرية بأرقام رسمية مخالفة للأرقام التى أعلنتها دول الدعم .. وظل الغموض قائما حول حقيقة هذه الأرقام ..

وفى هذه الأثناء كانت الدبلوماسية الأمريكية تهيىء الخطوط العريضة لمشروع السلام .. ولم يكن المشروع فى حقيقته سوى تعبير دقيق عن إرادة إسرائيل فى إنهاء حالة الحرب .. أما إحلال السلام العادل بين العرب وإسرائيل أو على الأقل بين مصر وإسرائيل فلم يكن منه فى جوهر المشروع شىء .. صحيح أن المشروع كما ورد فى ظاهر نصوصه يرمى إلى إحلال السلام العادل

والدائم مع مصر وتطبيع العلاقات بين الدولتين .. ولكن الممعن فى صلب المشروع تأخذه الدهشة من مشكلتين على الأقل :

الأولى :

تقرير مصير الشعب الفلسطينى فى المناطق المحتلة ، فقد ورد النص المتعلق بحقوق الفلسطينيين غامضا كل الغموض .. ولم يفهم أحد إن كان المشروع يعنى حقا تقرير المصير أو الحكم الذاتى ..

وفارق كبير بين الأمرين ، فتقرير المصير يعنى حق الشعب الفلسطينى أن يقرر مصيره فى الاستقلال بأرضه أو الانضمام لإحدى دول المنطقة .. أما الحكم الذاتى فلا يعنى أكثر من استقلال الشعب الفلسطينى بإدارة شئونه المدنية بينما تظل السيادة السياسية والعسكرية على الإقليم لإسرائيل .

وهذا العيب الأساسى معناه تعليق تسوية القضية الفلسطينية ، ومعنى ذلك أن السلام العادل الدائم الذى عناه المشروع غير ممكن التحقيق !!

أما الثانية :

فهى التى تتعلق بسيادة مصر الكاملة على شبه جزيرة سيناء .. ولن ندخل فى عمق التفاصيل الفنية ولكن يكفى أن المشروع قد جرد سيناء فى أبعاد معينة من تواجد عسكرى مصرى كامل .. وهذا التجريد أيا كان انتقاص لسيادة مصر على أراضيها .. وهذا الانتقاص ليس خطيرا فى حد ذاته .. ولكن خطورته تأتى من آثاره الاستراتيجية والعسكرية على مصر .. فالطرف الآخر – أى إسرائيل – لم يعامل بالمثل .. بل احتفظ المشروع بحقوقها الكاملة فى تواجد عسكرى مسلح على حدود مصر الشرقية .. ومعنى ذلك فى بساطة أن مصر مفتوحة عسكريا على إسرائيل عبر سيناء .. وأنها بالوجود العسكرى الإسرائيلى الكامل على حدودها مهددة فى كل وقت باجتياح أراضيها والوصول إلى قلبها بغير أدنى حماية .. وهذا أمر تأباه العدالة الدولية ويرفضه أبسط تعبير للسلام العادل .. لأن مصر لم تكن البادئة بالعدوان .. ولكن إسرائيل كانت هى البادئة دائما فى حرب ١٩٥٦ وفى حرب ١٩٦٧ .. فلماذا إذن يؤمن المعتدى من المعتدى عليه ؟ !

لقد كانت دفوع إسرائيل فى هذه النقطة تقوم دائما على أسطورة العمق الإسرائيلى المحدود .. وما يستتبعه من ضرورة وجود حدود آمنة تحمى أراضيها أمام عمق عربى هائل على كافة الجبهات .. ولكن هذه الدفوع لا تستقيم مع التفوق فى التسليح الذى تضمنه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى معا لإسرائيل ، والذى ثبتت جدواه وسلامته بالتجربة ضد العمق العربى وفى حروب متعددة ، فإسرائيل تملك تسليحا جويا ضاربا يطاول هذا العمق فى أى موضع . بينما لا يملك العرب مجتمعين مثل هذا التسليح .. وقد التزم الاتحاد السوفيتى دائما بعدم المساس بما أسمته القوتان الكبيرتان « بالتوازن » بين العرب وإسرائيل ، ولم يحدث أن أقدم الاتحاد السوفيتى على تسليح الجيوش العربية بقوة جوية تعادل ماتملكه إسرائيل .. فلماذا إذن تجرد سيناء من السلاح .. ولمصلحة من هذا التجريد ؟ .. هل هو حقا لمصلحة السلام ؟ .. وهل يمكن لمصر أن تطمئن على أمنها ومستقبلها .. وسلاح إسرائيل مسدد إلى صدرها ؟ .

كان المشروع فى هذه النقطة الخطيرة بحاجة إلى تعديل أو تغيير .. فإما تجريد من السلاح بأعماق مناسبة لكل من الطرفين ، وإما سيادة مسلحة كاملة على الأقل لكلا الطرفين .

ولكن المشكلة هى أن الطرف المصرى أصبح معزولا عن الميدان العربى .. ولم يعد له الثقل المعنوى على الأقل الذى كان يمثله فى المجموعة العربية .. وأخطر من ذلك أن دبلوماسية كيسنجر وبيجين أصبحت تعى جيدا أن الرئيس السادات أى المفاوض المصرى - « هو الرجل الذى يستطيع » - هو سيد الموقف الداخلى فى مصر وبين يديه كل أوراق الحل والعقد .. فالأغلبية تؤيده .. والبرلمان يفوضه .. والمعارضة تسانده ، ونقطة بهذه الأهمية والخطر يمكن تمريرها بلا صعوبات كبيرة .. خاصة وأن الرئيس قد سار أشواطا فى مبادرته .. وأصبح من المستحيل عليه .. أمام قوة الدفع أن يتوقف أو أن يتراجع ..

وبعد مفاوضات ومشاورات بين مصر وإسرائيل .. وبعد وعود وعهود من جانب الولايات المتحدة التى أراد الرئيس السادات أن يصفها دائما بالشريك

الكامل فى المفاوضات ، أصبح مشروع المعاهدة معدا للتوقيع .. وبالصورة التى أرادتها إسرائيل !

وذهب الرئيس السادات إلى واشنطون لتوقيع اتفاقية كامب ديفيد .. ومع توقيع الاتفاقية قطعت معظم الدول العربية علاقاتها بمصر .. وبدأت حرب الكلمات !

لم تكن حرب الكلمات بين مصر السادات وحكومات الرفض العربية بالبسيطة أو بالهينة ، فلم تكن هذه الحكومات تملك من وسائل الضغط أكثر من ذلك .. ومن هنا كان الهجوم على الرئيس السادات قويا ومركزا يتراوح بين الكثير من السباب والقليل من الموضوعية .. واستقبلت القاهرة هذا الهجوم بنوع من الاستخفاف وردت بأعنف منه ..

ومضت العديد من الإذاعات العربية توجه موجاتها صوب مصر لتهاجم الرئيس السادات على مدار الليل والنهار ..

غير أن الهجوم العربى – وخاصة ما يسمى بجبهة الصمود والتصدى – لم يقتصر فقط على مبادرة الرئيس السادات أو اتفاقية كامب ديفيد ، ولكنه كان هجوما شاملا تناول كل نظام الرئيس السادات بل وحتى شخصه وأسرته ..

واندفع المهاجمون يتتبعون كل تصرف أو واقعة – أو حتى شائعة – لينسجوا حولها القصص والأقاويل ، وليجسدوا حجمها فى الصورة التى تزعج الرأى العام المصرى ..

وكان الأمل معقودا أن تؤدى هذه الهجمات إلى تحريك الشارع المصرى ضد الرئيس السادات أو تأليب الجيش عليه ..

ولم تثمر هذه الهجمات رغم شدتها فى تحقيق شىء من ذلك .. ولكنها على العكس أثمرت في تعميق النقمة على الحاضر .. وكان استفحال الأزمات الموروثة واشتداد وطأة المعاناة اليومية .. وانتشار الفساد فى أجهزة الدولة ، كان كل ذلك من أقوى العوامل التى فتحت بعض الآذان على هجمات دول الرفض العربية .. ودفعت قطاعا من الرأى العام المصرى إلى متابعة الأخبار والتعليقات التى تقدمها إذاعات الرفض على بعض الأحداث الداخلية الهامة ..

وكان من العوامل الرئيسية التى جعلت الجماهير المصرية أكثر إصغاء لهجمات الإعلام العربى - وهى التى تأبه بهذه الهجمات فى بدايتها - ضرب الاتجاهات الديمقراطية التى بدأت تأخذ مسارها بعد سنوات طويلة من الفردية والطغيان ..

فبعد عشرين شهرا من الانفتاح الديمقراطى يتجه الرئيس السادات إلى التضييق على الرأى الآخر وتقييد الانطلاقة الديمقراطية .. ويأتى هذا الاتجاه مواكبا لمبادرة السلام حتى إذا ما وقعت اتفاقية كامب ديفيد تكون الساحة المصرية قد خلت أو كادت من الأحزاب القوية والأصوات القوية التى تملك قدرة الجدل والمعارضة، ولا يبقى فى الساحة سوى أفراد أو أحزاب ضعيفة لا يتعدى تأثيرها دائرة محدودة من الرأى العام ..

لقد كان من نتائج هذا الاتجاه أن فقدت الصحف القومية الكبرى وأجهزة الإعلام الرسمية الكثير من قوة التأثير فى الرأى العام المصرى ، وأخذت الآذان والعيون تتفتح أكثر وأكثر على إذاعات الرافضين وصحف الرافضين .. وتقترب أكثر وأكثر من الأصوات القليلة الباقية التى كانت تجهر بمعارضة الرئيس السادات فى الداخل والخارج .

وقبل شهور من اغتيال الرئيس كانت أصوات المعارضة فى الداخل والخارج أقوى من كل أجهزة الإعلام المصرية .. كانت كلمات بعض أئمة المساجد وبعض الصحف الصغيرة تعلو على كلمات الصحف الكبرى وخطب المسئولين .. لقد كانت هذه الكلمات تلمس عند الجماهير حقيقة حالها وتحرك فيها كل نوازع الرفض للحاضر ..

ولعل فى هذا التزاوج بين بداية السلام وبداية خنق الحريات وتقييد الديمقراطية سببا مفهوما وهو إرادة الرئيس السادات فى أن يؤمن نفسه ضد تأليب الرأى العام المصرى عليه بعد أن شنت دول الرفض على شخصه ونظامه أعنف الهجمات ، وجندت ضده أوسع الإمكانات الإعلامية ، وذهبت بعضها إلى حد التآمر عليه والمطالبة بإهدار دمه ، وربما وجد الرئيس السادات أن فى مواصلة المسيرة الديمقراطية التى بدأها خطورة عليه وخاصة أن بعض قطاعات

المعارضة المصرية رفضت من البداية مبادرة السلام وشجبت بعنف اتفاقية كامب ديفيد التى نتجت عنها ..

ولكن يبدو أن الرئيس السادات لم يفهم أن مشكلته الحقيقية لم تكن فى مبادرة السلام ولكنها كانت فى الأسلوب الذى انتهجه لاتخاذ طريق السلام .. هذا الأسلوب المفاجىء والعنيف أثار حفيظة العرب وولد عداء شخصيا بين الرئيس السادات وبعض قادة العرب .. بحيث أصبحت قضية كامب ديفيد عندهم فى النهاية معبرا لضرب نظام الرئيس السادات .. وشخص الرئيس السادات نفسه ..

كان أعداء الرئيس السادات موقنين بأن تركيز هجماتهم على اتفاقية كامب ديفيد وحدها لن يفيد كثيرا فى تحريك الرأى العام المصرى ، أما النظام وسياسته الداخلية فقد كانت أجدر بتركيز الهجوم من أى شىء آخر ..

وربما لم ينتبه الرئيس السادات إلى أن مواصلة المسيرة الديمقراطية فى هذه الظروف كان يمكن أن يعينه على تصحيح الكثير من أخطاء السياسة الداخلية .. ويمتص العديد من الطاقات الشابة ويقوى من شوكته فى مواجهة خصومه .. ويدعم من قدرته تجاه إسرائيل ..

لقد كان منهاج الخوف من الديمقراطية مسيطرا على سلوك الرئيس السادات فى مواجهاته الصعبة لقضية السلام ..

وكان حريصا إلى نهاية حياته على توكيد الإجماع المصرى الكامل على مبادرته فلم يستسغ حتى مجرد الخروج الفورى على هذه المبادرة .. ولم يقبل مجرد اتجاه بعض الأصوات المصرية إلى معارضتها فى الداخل أو فى الخارج .. بل عمل بكل الوسائل على إخماد هذه الأصوات فى الصحافة المحلية والدولية ومحاصرتها فى المؤتمرات واللقاءات العربية ، حتى إن موقف الرفض لمبادرة السلام من بعض المحامين المصريين فى مؤتمر المحامين العرب بالرباط قد أثار حفيظته ودفع به إلى اتخاذ اجراءات انتقامية شملت فى النهاية مجلس نقابة المحامين بأكمله !

كانت هذه المعارك الكلامية بين الرئيس السادات وبعض قيادات الرفض العربية منعطف انحراف حاد إلى الهجمات الشخصية .. ومناسبة للتنابذ بالألقاب والطعن فى الشرف واتهام النزاهة ..

ولم يتمهل الرئيس السادات .. ولم يترفع عن هذه المنازلة الرخيصة .. فانقاد لها فى عنف وقوة .. وأصبحت معظم خطبه التى تضاعفت فى الشهور السابقة على اغتياله لا تكاد تخلو من عبارات القذف والتهكم على بعض القادة العرب .. حتى هؤلاء الذين امتنعوا عن الانزلاق إلى هذا المنحدر لم ينج واحد منهم من لذعاته واتهاماته وتجريحه ..

لقد سيطر الانفعال أخيرا على الرئيس السادات .. وبدأت نبرة التوتر تعلو خطبه وتصريحاته .. وجاءت مواجهاته مع المعارضة الداخلية لتزيد الطين بلة .. وتحول لهجته إلى خليط غريب من التحدى والاستعلاء ..

ولم يفهم أحد لماذا يكثر الرئيس السادات من الخطب المطولة .. ولماذا يتكلم دائما عن نفسه ولماذا يؤكد دائما شعبيته .. ولماذا يسخر دائما من معارضيه . ؟ !

لم يفهم أحد لم هذا التحدى .. ولم هذا الاستعلاء ؟ لقد كانت الشهور الأخيرة من حياة الرئيس حربا كلامية على جبهتين : جبهة الخارج ضد العرب .. وجبهة الداخل ضد المعارضة ..

وعلى الجبهتين كان الرئيس يتحرك بردود الفعل .

وعلى الجبهتين خسر الرئيس : خسر العرب وخسر المعارضة .

الطبقة العازلة

كانت الديمقراطية فى إجازة مفتوحة ..

وكانت غيبتها طوال عهد عبد الناصر تجد التبرير فى أسطورة البطل المنقذ .. أو الدكتاتور العادل الذى جسدت فيه الجماهير كل آمالها فأسلمت له القيادة بغير منازع ..

كان عبد الناصر المتصرف الوحيد فى كل شيء .. ولم تمنعه ثورة ٢٣ يوليو من تعطيل المبدأ السادس من مبادئها والذى يقضى بإقرار حياة ديمقراطية فى مصر ..

ومات عبد الناصر بعد أن قاد بلاده والعالم العربى إلى كارثة .. وبعد الكارثة .. وسقوط الأسطورة ، وجد عبد الناصر مبررا جديدا للانفراد بالسلطة : فقد كانت هناك هزيمة .. واحتلال .. وجيوش عربية رابضة فى خط المواجهة .. ولا وقت بطبيعة الحال للكلام عن الديمقراطية ..

وعندما جاء الرئيس السادات .. ونجح فى الخلاص من جناح على صبرى .. تفاءل الناس خيرا .. فقد كان الجناح المنهار .. من أنصار دكتاتورية الحزب الواحد .. ومن أنصار القمع والتنكيل باسم العقيدة الاشتراكية التى يمثلها هذا الحزب ..

ولكن ظروف الحرب القائمة .. والإعداد لتحرير الأرض كانت حاجزا نفسيا قويا يمنع الناس من المطالبة بالديمقراطية ..

كانت إحدى إيجابيات الهزيمة إيقاظ الوعى النائم على أسطورة البطل المنقذ وتجسيد الخطيئة فى السلطة المطلقة .. وجاء الزمن ليسقط الأضواء على العديد من الأخطاء والجرائم التى ارتكبت فى ظلال الحكم المطلق وسيادة الحزب الواحد ..

لقد فهم الرأى العام مخاطر الانفراد بالسلطة بعد أن احترق بنيرانها .. وفهم أكثر لزوم الاختيار الشعبى للحاكم ولزوم الرقابة الشعبية على تصرفاته .. ولم تعد الثقة بلا حدود .. والسلطة بلا قيود تجد ما كانت تجده يوم كانت الأسطورة فى عنفوانها ، فقد أصبحت الجموع الشعبية أقل استعدادا لإطلاق الثقة بالحاكم .. وأقل تقبلا لانفراده بالسلطة ..

ومع ذلك فقد مضى الرئيس السادات فى قيادة البلاد وبين يديه كل السلطات .. واتخذ قرار الحرب ضد إسرائيل وبين يديه كل السلطات .. وانتظر الناس نهاية الحرب وانتهت الحرب .. وبدأ الكلام عن السلام .. وعن الانفتاح .. وبدأ الكلام أيضا عن الديمقراطية ..

وكان الحديث عن الديمقراطية صعبا للغاية ..

فقد كانت الأحزاب السياسية غائبة .. والزعامات الشعبية نادرة .. والصحافة القومية مؤممة .. والقوانين الاستثنائية قائمة .. وفى كل ذلك كان الوعى بحقيقة الديمقراطية عند الأجيال الجديدة شديد الانحطاط ..

وكان الرئيس السادات يردد هذه المعانى منذ اليوم الذى انفرد فيه بالسلطة دون مزاحم ، فقد جعل شعاره بعد ثورة التصحيح .. سيادة القانون ونهاية مراكز القوى .. ومضى فى التمهيد للديمقراطية وقد تصور الناس أن البناء وشيك وأن ثورة التصحيح سوف تحقق المبدأ السادس الذى أهملته ثورة ٢٣ يوليو يوم وعدت بإقامة نظام ديمقراطى سليم ..

لقد كان وعى الرئيس السادات بانحراف ثورة ٢٣ يوليو حاضرا .. وكانت المسئولية عن هذا الانحراف ماثلة فى مراكز القوى التى هاجمها بشدة فى شخص على صبرى وجماعته ..

ومراكز القوى هذه التى حملها الرئيس السادات مسئولية انحراف الثورة .. وخروجها عن الخط الذى تبناه الضباط الأحرار وصاغوه فى مبادىء ستة أقسموا أمام الشعب على الالتزام بها هى آفة الفردية الأولى .. وأول أمراضها القاتلة .. وقد عانى منها نظام حكم عبد الناصر منذ اليوم الذى قرر فيه الانفراد بالسلطة بعد إقصائه للرئيس محمد نجيب وتخلصه من مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٤ ..

ماذا حدث لعبد الناصر بعد ذلك ؟ ..

لقد تسابقت إلى رحاب سلطته الكثير من العناصر الوطنية وغير الوطنية .. تدافع المتسابقون يعرضون تعاونهم .. ويقدمون خبراتهم .. وسرعان ما تشكلت حول عبد الناصر طبقة من المساعدين والمعاونين أخذت تتسع وتتدعم حتى أصبحت الركيزة الأساسية لحكمه ..

هذه الطبقة الجديدة من أعوان الحاكم نسيج من نوع خاص تعرفه جيدا كافة النظم الدكتاتورية .. فأعضاؤها ليسوا من أهل الكفاءة ولكنهم من أهل الولاء الذين يثق الحاكم فى إخلاصهم لنظامه .. وتفانيهم فى خدمة سياسته .. وتزاحمهم على تنفيذ إرادته بغير نقاش أو مراجعة ..

هؤلاء المخلصون المتفانون فى خدمة الحاكم وخدمة نظامه لم يأتوا إلى سدة الحكم اعتباطا .. ولكن جرى انتقاؤهم بنفس الأساليب التى جرت أيام هولاكو وتيمورلنك وهارون الرشيد وهتلر وغيرهم من كبار الطغاة .. فقانون الانتقاء فى مملكة الطغاة واحد منذ الأزل لم يجر عليه أى تغيير .. فكل من أراد أن يجعل من نفسه عونا للطاغية عليه أن يبرز مواهبه .. عليه أن يثبت ولاءه لشخص الحاكم أولا .. وأن يقدم شهادة « تأليه » للجالس على قمة السلطة .. وأن يقرنها بالأقوال والأفعال التى تمجد تصرفاته وتبارك خطواته ..

وعلى الحاكم بعد ذلك أن يصطفى من هؤلاء من أراد ليكون عونا له .. أو أن يترك مهمة الترشيح للصف الأول من أتباعه ليقدموا له قوائم المخلصين والأوفياء .. فهؤلاء الأتباع يعرفون جيدا معايير الاختيار .. ويطبقونها بحذق ومهارة ، وقلما أخطأوا فى ترشيح من ليس جديراً بالترشيح أو أهملوا عنصرا نشطا يستحق الترشيح ..

هكذا كانت الفردية وستظل دائما عامل جذب وطرد دائم للعناصر المتعاونة وغير المتعاونة .. أو القابلة والرافضة للحكم الفردى .. فطبيعة هذا النوع من الحكم تفرض منطقها فى انتقاء العناصر الملائمة من الأعوان والمساعدين ، فتجتذب منهم كل مجيد لقول نعم وتطرد منهم كل مجاهر بقول لا .. ثم تحصرهم فى وعاء الصراع الطاحن من أجل الاستئثار بالحاكم .. وفى خضم هذا الصراع يتصادم الأعوان من أهل الولاء وينقسمون إلى فرق وجماعات تضرب بعضها بعضا ..

ويشتد الصراع بين هذه الفرق والجماعات ثم يهدأ بعد أن تنتصر وجوه وتنهزم وجوه .. وتهوى أسماء وتبرز أسماء .. ويظل الحاكم دائما متربعا على عرشه يرقب بعين الغبطة والسرور هؤلاء الذين يتزاحمون عند سدته طلبا للقربى وأملا فى نيل الرضى والقبول ..

والنتيجة دائما كما شهدتها مصر فى عهد عبد الناصر طبقة عازلة من الأتباع والأعوان والمريدين تتكاثر حول الحاكم بدافع الجذب إلى السلطان .. وتنمو وتتشابك على امتداد الزمن بفعل الممارسة الفردية لتضرب فى النهاية جدارا عازلا بين الحاكم والمحكومين لا يسمح بالمرور والاتصال إلا فى الاتجاه الذى يلائم مصالحها .

هذه الطبقة العازلة هى التى تملك مقاليد السلطة الفعلية .. وهى التى تأمر وتنهى باسم الحاكم .. وهى التى تتصرف فى الكبيرة والصغيرة بتفويض غير مكتوب .. وهى أيضا التى تحظى بكافة أنواع الامتيازات التى توثق روابطها بنظام الحكم وتجعلها فى مركز المدافع العنيد عن ثباته واستقراره ..

والحاكم شديد الاعتزاز بهذه الطبقة ، فهى من إفرازات وجوده واستمراره .. لا يستطيع التخلى عن مساندتها .. ولا يمكنه التخلص منها وإن كان دائم التغيير والتبديل فى أفرادها ، لا يترك لأى من أعضائها فرصة الانفراد بالسلطة .. فالجميع يستمدون سلطانهم من الحاكم ويدورون فى فلكه دوران الأفلاك حول الشمس ، فهو الذى يقرب من يريد .. وهو الذى يبعد من يريد .. وهو الذى يكافىء من يكافىء ويعاقب من يعاقب ..

ولكن الحاكم الفرد لا يظل دائما سيد كل المواقف .. فاستمرار الحكم وطول الممارسة الفردية يقويان من شوكة هذه الطبقة .. ويرفعان جدار العزل الذى تضربه حول الحاكم فلا يلبث أن يسقط أسيرا لها لتحركه فى الاتجاه الذى يخدم مصالحها ويؤمن استمرارها ..

وطبيعى أن تستخدم هذه الطبقة دفاعا عن مصالحها كافة أنواع الأسلحة المشروعة وغير المشروعة ، فالحكم الفردى بطبيعته لا يميز بين النوعين لأنه لا يخشى رقابة أو مراجعة من سلطة أخرى غير سلطة الحاكم .. ولا يتهيب حسابا قد يلتزم بتقديمه إلى جهة أعِلى من جهة الحكم .. ومن هنا كان للطبقة العازلة سلطة تقديرية واسعة فى حماية مصالحها باسم مصلحة الحاكم .. فالمصلحتان متحدتان وإن اختلف أصحابهما فى المرتبة والدرجة ..

ولننظر كيف بدأ الاختيار الأول للأتباع والأعوان فى زمن عبد الناصر .. فقد كان اختيارا قائما على الولاء لحكم اغتصب السلطة بالقوة المسلحة ويخشى من أن تغتصب منه بنفس الطريقة .. فأى شىء لا يساوى شيئا إلى جانب الثقة وإن اصطدمت بالمصلحة العامة . وحتى المناصب والمراكز الفنية التى تستلزم تأهيلا خاصا لم تنج من هذا المصير .. فلا الشهادة ولا الخبرة ولا الذكاء تعتبر معايير ترشيح لهذه المناصب ، إنما المهم هو معيار الولاء وإن انطبق على جاهل أو غبى أو أفاق !! ..

وعلى نفس النهج كانت الاختيارات التالية لنظام عبد الناصر وإن اتجهت من الردىء إلى الأكثر رداءة ، فقد مارس هذا الاختيار أتباعه المقربون ، ثم مارسه بعد ذلك أتباع الأتباع حتى اتسعت الدائرة وتشابكت المصالح وظهرت الشللية .. واختلط الحابل بالنابل فى محيط كِبير يضرب بعضه بعضا ..

كانت الطبقة العازلة منقسمة إلى فريقين لأن السلطة كانت موزعة بين رجلين .. عبد الناصر وعبد الحكيم عامر .. وكان لكل منهما أتباعه وأعوانه .. وكان لكل منهما حريته الخاصة فى اختيار فريقه .. وظل التماسك قائما بين الفريقين على الرغم من صراعاتهما الصامتة التى شهدتها كواليس النظام .. ولم يطف الصراع على السطح ويأخذ صورته العلنية التى يعرفها الجميع إلا يوم

هزيمة الخامس من يونيو .. ففى هذا اليوم سقط القناع وبرز الوجه المخيف لحقيقة السلطة التى حكمت مصر زهاء الخمسة عشر عاما ..

لقد تبادل الفريقان الاتهام حول الهزيمة .. ولم يفهم الجميع أى الفريقين هو المسئول عن الهزيمة .. ولكن تأكد الجميع أن الطبقة العازلة التى أفرزها النظام هى إحدى العوامل الرئيسية التى صنعت الهزيمة ..

ودولة المخابرات التى هاجمها الرئيس أنور السادات فى ثورة التصحيح لم تكن فى الواقع سوى الشريحة القوية لهذه الطبقة .. بل هى الشريحة التى تحيى وتميت .. لأنها السيف القاطع الذى يستند إليه كل نظام عبد الناصر .. فقد كان أمن النظام هو شغله الشاغل ، وكانت تقارير المخابرات هى أول التقارير التى يقرؤها عبد الناصر صبيحة كل يوم .. وكان رأى المخابرات هو الرأى الحاسم الذى لا يرد .. فرجالها هم خيرة الخيرة من أهل الولاء .. وقمة الغيرة على النظام ومن يمثله .. وقد لعبت أجهزة المخابرات أدوارا خطيرة فى نقل صور الأحداث والأشخاص إلى الحاكم .. وتحليل المواقف وتحديد النتائج واقتراح الآراء .. وكان لها من السلطات والوسائل ما لم تتمتع به أى أجهزة حكومية أخرى فى تاريخ مصر .. وطغى نفوذها على كافة الميادين العامة والخاصة وشمل الأشخاص والأموال والإدارات .. وامتد إلى التفتيش والقبض والتحقيق والتعذيب والقتل .. ولم يقف أسلوب واحد فى طريقها بل كانت كل الأساليب عندها مباحة ومشروعة !!!

كانت أخطر القرارات تبنى على تقارير أجهزة المخابرات ، وكانت هذه الأجهزة تعتمد أساسا على الآلاف من الأعوان والأنصار من داخل الطبقة العازلة أو من خارجها .. ولم يكن من السهل اكتشاف الإنحراف فى هذه الأجهزة .. فهى الرقيب الأعلى على كل شيء .. ولا تعلوها أى سلطة رقابية أخرى غير سلطة الرئيس أو نائبه المشير .. تستطيع مساءلتها أو مراجعتها . ولم يكن عند الرئيس أو نائبه من الوقت أو من الاستطاعة التى تمكنه من المراقبة الحقيقية لهذه الأجهزة .. أو حتى مراجعة نشاطها وأعمالها .. وكانت النتيجة اشتداد سطوة هذه الأجهزة وتوغلها فى الأخطاء والجرائم حتى أصبحت قيدا على من صنعها وأمدها بكافة السلطات ..

كانت أجهزة المخابرات العنصر الفعال في الطبقة العازلة .. كانت هى العين الوحيدةالتى يرى الحاكم من خلالها .. والأذن الوحيدة التى يسمع أيضا من خلالها .. لقد تحولت إلى ستار حديدى ضخم لا ينفذ منه إلى الحاكم إلا ما تريد نفاذه .. ولا يخرج منه إلا ما تريد خروجه .. وما فعله بريا بستالين فعلته هذه الأجهزة فى النهاية مع عبد الناصر ..

إنها سمة كل دكتاتورية تنفرد بالسلطة فى غيبة الشعب ، وتحيط نفسها بسياج من الأتباع والحراس لتؤمن وجودها فلا تلبث أن تسقط فريسة سهلة لهذا السياج المحكم من الأتباع والحراس .

إن حاجة الطاغية إلى تأمين نفسه وتوطيد نظامه هو الباب الذى يدخل منه أهل الثقة .. ولما كان الخوف من فقدان السلطة هو مصدر هذه الحاجة فإن أهل الثقة لا يتورعون عن تغذية هذا الخوف من فقدان السلطة عند الطاغية حتى يزداد تشبثه بهم وتتدعم ثقته فيهم فلا يلبث أن يطلق لهم واسع السلطات .. ولا يلبثوا هم أن يصبحوا الحكام الفعليين من وراء الستار .. والمتصرفين الحقيقيين فى الصغيرة والكبيرة وإن صدر التصرف ممهورا بتوقيع الطاغية .

هذه هى الحقيقة التى سطرها التاريخ فى كل ممالك الطغيان .. فلو أن عبد الناصر نفسه قد وصل إلى الحكم بناء على اختيار شعبى حر .. ولو أنه فى اختيار معاونيه اتخذ الأسلوب الديمقراطى السليم .. ولو أنه رضخ فى سياساته وقراراته للإرادة الشعبية الحقة .. وخضع فى ممارسة الحكم للرقابة الجماهيرية الفعلية .. لما أمكن لمثل هذه الطبقة أن تولد .. وأن تتكاثر .. وأن تنحرف وتطغى .. وأن تقضى عليه وتورط شعبه والشعوب العربية هذه الورطة الكبرى التى لا زلنا إلى اليوم ندفع ثمنها !!

لقد كان قرار دخول مصر حرب اليمن .. الذى اتخذه جمال عبد الناصر وحده مبنيا على أسباب فى مقدمتها تقارير المخابرات المصرية عن الأوضاع فى اليمن بعد انقلاب السلال .

وكانت سياسة عبد الناصر فى سورية إبان الوحدة مبنية أيضا على تقارير المخابرات المصرية ..

وكانت علاقاته وتصرفاته تجاه بعض الدول العربية مبنية كذلك على هذه التقارير .. وكان مستشارو الرئيس السياسيون يتفننون فى مواكبة مزاجه وتملق رأيه إذا ما استشعروا ميله لقرار معين .. فلا يكاد يخطو الخطوة الأولي فى تنفيذ القرار حتى يهتف له الجميع في صوت واحد .. ويندفعون خلفه مهللين مكبرين مباركين .. وعندما يبدو خطأ القرار أو تتضح خطورته فى التنفيذ .. لا يقوى أحد على مواجهته بالحقائق .. أو مطالبته بمراجعة سياسته ..

لقد كان انحراف القرارات يبدأ وينتهى من غير أن ينبه إليها أحد .. كان الجميع على يقين كامل من أن أى مصارحة بالحقائق أو أى إعلان للرأى يمكن أن يكلف صاحبه غاليا .. فالرئيس لا يتقبل الآراء التى تخالف رأيه .. وأفراد الطبقة العازلة .. متربصون ببعضهم البعض .. كل يريد أن يكون على مسافة أقرب من الرئيس .. لذلك كان الصمت والتملق هو السمة الغالبة لهذا العهد .. وكانت الأخطاء والانحرافات تبدأ وتستفحل فى عتمة الكتمان والسرية المفروضة حول الحاكم والمحكوم .. ولا تطفو على السطح وينكشف أمرها إلا بعد أن يتضخم حجمها ويصبح من المستحيل إخفاؤها أو التستر عليها ..

هذا ما حدث فى قصة الصواريخ الشهيرة القاهر والظافر والناصر التى تولى أمرها ضابط من أهل الثقة وقدم مشروعا فى شأن إنتاجها فاز بموافقة الحاكم .. وخصصت له اعتمادات ضخمة وضعت بين أيدى هذا الضابط .. وكانت النتيجة عملية احتيال عالمية كان أبطالها بعض المغامرين الألمان الذين استطاعوا إيهام الضابط المذكور بقدرتهم على إنتاج هذه الصواريخ .. وكان أول ضحاياها جمال عبد الناصر نفسه الذى صدق يوما بأن مصر دخلت فعلا عصر الفضاء ! ..

ويروى التاريخ السرى لهذه المرحلة مئات القصص التى لا يصدقها عقل ، والتى لا يتسع المجال لذكرها .. كانت ولا زالت خافية على الناس .. ولكنها لم تكن خافية على أعضاء الطبقة العازلة .. بل كانت معروفة لمعظمهم .. ولم يكن أعوان عبد الناصر المقربون يجهلون حقيقتها .. ولا شك أن الرئيس السادات كان على علم بالكثير من تفاصيلها ودقائقها .. فقد كان يعيش فى محيط السلطة وإن كان يقترب منها حينا .. ويبعد عنها أحيانا .. وكان المأمول

والمتوقع أن يستوعب الرئيس السادات هذه الدروس وأن يرتاع لهذه الأخطاء .. وأن يكون أول المسلمين بمساوىء الفردية .. وأول الناقمين على حكم الطغيان ..

لقد عاش الرئيس السادات زهاء سبع عشرة سنة فى دائرة الطبقة العازلة .. وتعامل معها .. وتمرس على أساليبها ووسائلها .. واكتوى بالصراعات والحروب الباردة والساخنة التى دارت بين جماعاتها وفرقها .. وذاق مرارة الفتن والدسائس التى شاعت بين أقطابها .. ولا بد أنه كان أعرف الناس بها .. وأكثرهم دراية بمكائدها وآثامها ..

ولقد قال الرئيس السادت كلمته فى هذه الطبقة يوم ثورة التصحيح وإن كان قد خلع عليها اسم مراكز القوى .. وحملها المسئولية الكاملة عن انحراف ثورة ٢٣ يوليو .. بل وذهب فى هجومه عليها إلى حد الهجوم على عبد الناصر نفسه الذى مكن لهذه الطبقة ورعاها حتى أصبحت دولة داخل الدولة ، ثم دويلات تتقاسم السلطات فيما بينها على حساب المصلحة العليا للبلاد !!

لم يكن الرئيس السادات جاهلا إذن بحقيقة هذه الطبقة ولا بالأسباب التى أدت إلى ميلادها ونموها .. ولا بالأضرار الجسيمة المترتبة عليها .. لقد عاصر مولدها ونموها وعانى الكارثة التى قادت البلاد إليها .. وكان كل ذلك حاضرا فى رمز واحد: الدكتاتورية .. وكان التصحيح أيضا مجتمعا على طريق واحد .. الديمقراطية ! ..

وكان المعنى الأول يفيد الرفض المطلق لحكم الفرد .. وكان المعنى الثانى يشير إلى ضرورة إقرار المشاركة الشعبية فى الحكم ..

لماذا إذن انتهى الرئيس السادات إلى نفس الطريق الذى انتهى إليه عبد الناصر .. وبنفس السرعة ؟

من الصعب إعطاء إجابة واحدة محددة تفسر هذا السلوك .. ولكن الواضح أن الرئيس السادات كان شديد التعاطف مع كل هؤلاء الذين ساندوه وعاونوه فى ثورة التصحيح .. وكان معظمهم من رجال الصف الثانى أو الثالث فى الطبقة العازلة التى تكونت خلال عهد عبد الناصر .. ولكن أغلبهم كان من العناصر

التى أبعدت عن مركز الحكم بعد أن أصبحت السلطات الفعلية بين أيدى على صبرى ..

هؤلاء جميعا لم يكن لهم من سبيل آخر فى صراع السلطة سوى الانضمام إلى الرجل الذى يستطيع وضع حد لسيطرة على صبرى وجماعته ..

وكان طبيعيا فى منطق الصراع أن يكافىء المنتصر من ناصروه ، وأن تكون المكافأة من جنس العمل فيحظى هؤلاء بأرفع المناصب فى السلطة الجديدة .. ويأخذون مكانهم فى الصف الأول حول الرئيس . وكان من الممكن أن يكون وجودهم مرحلة انتقالية حتى تستقر الأمور وتجرى التغييرات الجذرية التى وعد بها الرئيس وبرر بها ثورته .. وأن تستأنف مصر طريقها إلى الديمقراطية الحقيقية على أسس تستلهم من مرارة التجربة الماضية ..

ولكن الرئيس لم يسلك هذا الاتجاه بل استقر برجال ثورته فى السلطة الجديدة ليبنى من حوله جدارا من الأتباع والمخلصين لم يلبث أن قوى واشتد بعد أن انضمت إليه وجوه جديدة من الصفوف الخلفية للاتحاد الاشتراكى ، وأصبح هذا الجدار بعد حرب أكتوبر مهيئا للدور الخطير الذى لعبته الطبقة العازلة طوال عهد عبد الناصر ..

ومع ذلك فقد كانت هناك وجوه اختلاف عديدة بين الطبقة العازلة القديمة والجدار الجديد الذى تأسس بإرادة الرئيس المنفردة وجهوده الشخصية .. غير أن هذه الاختلافات لم تكن فى الجوهر وإنما كانت فى الشكل والمظهر أملتها الظروف الجديدة التى طرأت على أرض مصر ..

لم يكن من المرغوب أو المطلوب انتهاج أسلوب الحكم السابق ولا العمل بالوسائل السابقة .. فقد كانت الجماهير تواقة إلى الحرية .. وكانت أساليب الحكم السابق ووسائله حاضرة فى أذهان الناس بكل عنفها وقسوتها .. وكان لا بد من سند شرعى للسلطة .. سند يقدمها للناس فى ثوب جديد لا يثير النفور والاستنكار .. وبحث الرئيس طويلا عن هذا الثوب .. وحوله كانت الطبقة العازلة الجديدة تحاول أن تبحث لنفسها عن دور .

وتكلم الرئيس فى الاتحاد الاشتراكى .. وتبادل الرأى مع خلصائه ومستشاريه .. وكان الرأى الغالب يدور حول رأى الرئيس .. فى ضرورة الظهور بثوب جديد .. وبداية جديدة .. تستجيب لهذا التيار الضاغط الذى يتطلع إلى الحرية والديمقراطية .. ولا حظ الرئيس الاتجاهات التى برزت داخل الاتحاد الاشتراكى وتساءل : لماذا لا نطور هذا التنظيم أو ننقل هذه الاتجاهات إلى خارجه لتصبح أحزابا نفتتح بها المسيرة الديمقراطية ! وصفق البعض لهذه الملاحظة بينما تحفظ آخرون ووجدوا فى هذا الاتجاه تفتيتا للاتحاد الاشتراكى لن يؤدى إلى تعويضه بأحزاب تملأ الفراغ من بعده !!

وكان أصحاب هذا الرأى من الغيورين على الاتحاد الاشتراكى ينعون على الرئيس إهماله لهذا التنظيم الوحيد بعد ثورة التصحيح .. وجنوحه إلى التحرك الدائم خارج إطاره .. وعدم الاستناد إليه فى تدعيم شعبيته .. وقد ترتب على هذا الإهمال نمو أفكار وتيارات جديدة داخل الاتحاد الاشتراكى أفقدته التجانس والانضباط الذى ميزه طيلة عهد عبد الناصر .. ثم أن فضح التنظيم الطليعى الذى سيطر عليه على صبرى وجماعته كان ضربة كبرى لهذا الاتحاد فقد تحطم الرباط الذى كان يشد القاعدة إلى القمة بأقوى الخيوط .. ويضع هذا التكتل السياسى الضخم تحت تصرف القيادة فى كل وقت وحين .

ولم يعدم هؤلاء الغيورون على الاتحاد الاشتراكى الوسائل ليهمسوا بمخاوفهم لأنصارهم ومؤيديهم .. وبأن ينشروا هذه المخاوف فى المحيط المقرب من الرئيس .. وكان شفيعهم فى هذا الهمس ما سجلوه من مواقف مؤيدة للرئيس فى ثورة التصحيح .. على الرغم من وجود أسمائهم فى كشوف التنظيم الطليعى المنحل ! ..

والواقع أن الرئيس لم يعر وزنا لهذه الآراء .. فقد كانت هذه العناصر الغيورة تدافع فى الحقيقة عن وجودها ومستقبلها .. وكان الرئيس متيقنا من ضعفها وعدم قدرتها على التأثير داخل الاتحاد الاشتراكى أو خارجه ، خاصة وأن بين يديه أخطر سلاح ضدها وهو نسخة من وثائق التنظيم الطليعى وأسماء أعضائه .. فقد ظلت السرية مفروضة على معظم هذه الأسماء .. ولم يعلن الرئيس منها سوى أسماء العناصر التى انضمت إلى جناح على صبرى أو تعاونت معه ..

هذه المشاورات والمناورات التى دارت فى كواليس الاتحاد الاشتراكى وفى الأوساط المقربة من الرئيس .. كانت تعكس لون المناخ الذى كان سائدا بعد حرب أكتوبر .. فقد كانت بقايا « الوراثة الطبيعية للثورة » عالقة بعقول القيادات المسئولة عن الاتحاد الاشتراكى .. وحتى الأغلبية التى تجاوبت مع الرئيس فى ضرورة التجديد .. لم تكن مؤمنة بمحتواه الديمقراطى .. إنما كان إيمانها الأكبر فى ضرورة الاستمرار فى السلطة .. والحفاظ عليها بأى ثمن كان .. فرباط المصلحة الخاصة فى الحفاظ على المكاسب الموروثة والمراكز المرموقة كان عندها أقوى وأبقى .. وما دام التجديد من ضرورات مرحلة ما بعد أكتوبر فلا بد من ارتياد طريقه والسير فى خطى الرئيس إلى نهاية الشوط ..

كان الأمل عريضا عند هذه العناصر فى ألا تكون نهاية الشوط حريات حقيقية أو أحزاب حقيقية .. فنفوسهم وعقولهم لم تألف العمل فى هذا المناخ .. ولم تتعود التحرك فى إطاره .. ثم إن مناخا كهذا لن يحتمل سلوكهم ولن يستسيغ أساليبهم فى التفكير السياسى والعمل السياسى ولا بد أن يؤدى فى النهاية إلى اكتشاف حقيقتهم وفضحها أمام الرأى العام ..

هذا الخوف الممزوج بالأمل لم يكن قائما على غير أساس .. بل كان دافعه رباط المصلحة الذى طوق هذه الشرائح من الملتفين حول الرئيس .. وهذه المصلحة فى بقاء النظام واستمراره على الصورة السابقة لن يؤمنها ويساندها سوى التواجد على مسافة قريبة من الرئيس والدخول فى تروس العجلة الديمقراطية التى يفكر فى دفعها إلى الأمام .

وهكذا ساد التفكير فى ركوب الموجة الجديدة بدلا من اعتراضها .. فاعتراض التيار له مخاطره التى يصعب التكهن بنتائجها .. بينما ركوب التيار يفتح الباب على إمكانية تحويله أو احتوائه ..

وجاءت إشارة الانطلاق بإعلان الرئيس فتح الحوار حول الديمقراطية .. وإلغاء الرقابة على الصحف .. وعهد قاطع « بألا يكبت رأى وألا يقهر قلم » .. وصفق الناس وإن انقسموا على أنفسهم بين مصدق ومكذب .. وكان أول المصفقين محيط الرئيس وقياداته العاملة فى الاتحاد الاشتراكى !!

وخرجت الصحافة القومية تحمل الملامح الأولى لمبادرة الرئيس .. فقد أفردت جريدة الأخبار صفحة كاملة للآراء الحرة .. وفتحت جريدة الأهرام حوارا واسعا مع الرأى الآخر . وكرست جريدة الجمهورية بعض أعمدتها للأقلام الجديدة ..

وواكب هذه الخطوة الجريئة .. قرارات بإغلاق المعتقلات وتصفية الحراسات وفتح أبواب التحقيقات فى جرائم التعذيب والاعتداء على الحريات ..

وبدأت مصر تتنسم هواء جديدا .. وحول مصر كانت بعض الحكومات العربية ترتعد لهذا التحول المفاجىء .. لقد كانت تخشى على شعوبها من عدوى الحرية التى يمكن أن تنتقل إليها .. وسارع مبعوثوها بنقل النصائح الأخوية إلى الرئيس السادات بالكف عن ارتياد هذا الطريق بدعوى خطورته على المسيرة القومية التى تقتضى نبذ الخلافات الداخلية وتوحيد الجهود حول مواجهة العدو المشترك للأمة العربية !

وكان هذا الموقف مفهوما من نظم عربية تحكم شعوبها بالحديد والنار .. وترفض عليها حقها فى نسمة حرية باسم قضية فلسطين ، فقد كانت هذه القضية ولا زالت قميص عثمان الذى تلبسه العديد من الدكتاتوريات العربية لحجب الديمقراطية ومصادرة الحريات ..

ولم تستح هذه الحكومات من تقديم هذا التبرير وهى ترى عدو الأمة العربية إسرائيل يواجه هذه الأمة ويتحدى إرادتها بحكومات ديمقراطية !

ولم يتوقف المسلسل الديمقراطى .. فقد دعيت كل الاتجاهات السياسية إلى مناقشة مفتوحة حول سبل إقرار الديمقراطية فى مصر .. وشهدت الصحافة المصرية أكبر معارك الجدل السياسى والفقهى التى انتهت إلى ما يشبه الإجماع على إعدام الاتحاد الاشتراكى .. وإقرار تعدد الأحزاب .. وتحرير الصحافة من سلطات الدولة .. وتغيير الدستور أو تعديله ليلائم هذه الأوضاع الجديدة ..

كانت ورقة أكتوبر التى طرحت فى استفتاء عام فى ١٥ مايو ١٩٧٤ قد لخصت إرادة الرئيس « فى المجتمع المفتوح الذى ينعم برياح الحرية » وكانت

هذه العبارة الفضفاضة هى المنطلق إلى تطوير الاتحاد الاشتراكى بطرح فكرة المنابر .. فقد جاء فى ورقة أكتوبر ما نصه « إن نفى فكرة الحزب الواحد لا تتأكد إلا بالتسليم بتعدد الاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكى . لقد حرصنا على تصفية مراكز القوى التى جعلت التنظيم السياسى جهازا بيروقراطيا لخدمة طموحها المتسلط » ، ثم تضيف الورقة البديل الجديد فتؤكد على ضرورة « تعدد القوى الاجتماعية التى يتكون منها التحالف » والذى « لا بد أن ينعكس فى تنوع الاتجاهات التى تظهر فى الاتحاد الاشتراكى وإلا كف التنظيم السياسى عن أن يمثل صيغة التحالف » ..

وعلى ضوء هذا الاتجاه أعلنت لجنة « تجميع اتجاهات الحوار حول ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى » نتائج المناقشات والآراء التى دارت على كافة مستويات هذا التنظيم ، وقد لخصت هذه اللجنة الرأى الغالب داخل الاتحاد الاشتراكى وهو الرأى الذى تبنته الأغلبية الساحقة من قيادات الطبقة العازلة الجديدة ، ويتحدد حرفيا فى النقاط التالية :

– « اتفقت جماهير شعبنا على ورقة التطوير فى أن الاتجاهات المتعددة داخل الاتحاد الاشتراكى يمكن أن تكون انعكاسا لتعدد قوى الشعب العاملة المكونة للتحالف » .

– « ولذلك طالبت هذه الأغلبية بأن تقوم هذه المنابر على أساس فكرى بحيث يقوم منبر لليمين ومنبر للوسط على أن تلتزم هذه المنابر جميعها بمواثيق الثورة » .

– « إن اختلاف المنابع الفكرية لهذه المنابر من شأنه أن يدعم الاتحاد الاشتراكى العربى ويثرى فكره ويبعث فيه الحركة والحياة كما أن من شأنه أيضا أن يجدد نشاط العمل الوطنى وأن يصحح مساره » .

كان الاتجاه الغالب إذن هو الإبقاء على الاتحاد الاشتراكى بعد تطويره على هذه الصورة الجديدة .. وكانت الطبقة العازلة حتى هذه الآونة تعمل بكامل قواها للحفاظ على هذا التنظيم الوحيد ..

وجاءت قرارات المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى المنعقد من ٢٢ إلى ٢٥ يوليو عام ١٩٧٥ مؤكدة على بقاء الاتحاد الاشتراكى مع الاعتراف بشرعية قيام منابر تمثل مختلف الاتجاهات داخل إطاره . ثم أصدرت اللجنة المركزية فى اجتماعها فى شهر أغسطس من العام نفسه قرارها بضرورة خلق المناخ اللازم لإنشاء المنابر المتعددة « فى إطار التحالف » .

وبدأ فعلا تأسيس المنابر .. ووصلت خلال مدة وجيزة إلى ثلاثين منبرا تمثل كافة الاتجاهات داخل الاتحاد الاشتراكى ، ولكن أقطاب الطبقة العازلة لم يستريحوا لهذا التعدد الذى قفز بعد ذلك إلى أربعين منبرا ، فتقدمت الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى بورقة عمل حول موضوع المنابر قصد وضع حد لهذا التوالد المفرط فى الاتجاهات .. وجاء فى هذه الورقة تحديد دقيق للضوابط التنظيمية الخاصة بإقامة المنابر وهى بالحرف الواحد :

١ - أن تمارس المنابر عملها بعلانية كاملة داخل مقار الاتحاد الاشتراكى .

٢ - أن تبدأ الممارسة فى اللجنة المركزية .

٣ - أن تقوم المنابر من أعضاء الاتحاد الاشتراكى وحدهم .

٤ - ألا يؤدى قيام المنابر إلى انعزال كتل سياسية عن التنظيم السياسى بل يجب أن تظل مرتبطة به ملتزمة بقرارات الأغلبية !!

هذه الضوابط تمثل آخر مواقف الطبقة العازلة الجديدة من الاتحاد الاشتراكى .. وإرادة أغلبيتها التى تتربع فى قمته وتقود حركته فى الحفاظ عليه بالصورة والشكل الذى يضمن سيطرتها ونفوذها على أجهزته وقواعده ..

ولكن .. جاءت المفاجأة عندما أعلن الرئيس السادات بتاريخ ٢٦ / ١ / ١٩٧٦ باعتباره رئيسا للاتحاد الاشتراكى بتشكيل لجنة لدراسة موضوع المنابر تضم ١٢٨ عضوا عدا الأمين الأول للجنة المركزية ، منهم خمسون عضوا من اللجنة المركزية وخمسون عضوا من رؤساء اللجان والمجموعات بمجلس الشعب نصفهم من العمال والفلاحين فضلا عن ٢٨ عضوا من أهل الرأى والخبرة ..

وفى أول اجتماع للجنة المنابر .. جاءت المفاجأة الثانية .. فقد صدرت الأوامر لقيادة اللجنة المركزية بتغيير اسم لجنة المنابر لتصبح « لجنة مستقبل العمل السياسى » .. وأعلن رئيس اللجنة أن الحوار مفتوح للجماهير لتشارك بالرأى فيما يمكن أن يكون عليه مستقبل العمل السياسى فى مصر ..

وسرى الشك عند بعض أعضاء الطبقة العازلة فى نوايا الرئيس .. وميوله حول مستقبل الاتحاد الاشتراكى .. ولكن .. ولكن ظلت شريحة كبيرة على موقفها من ضرورة بقاء الاتحاد الاشتراكى .. بأى ثمن !!

وجاء التصويت السرى ليفضح هذه الحقيقة .. فقد تبلورت مناقشات لجنة مستقبل العمل السياسى عن أربعة اتجاهات :

الاتجاه الأول : يطالب ببقاء الاتحاد الاشتراكى مع تطويره بإقامة منابر ثابتة داخله ، ويؤيد هذا الاتجاه سبعون عضوا من أعضاء اللجنة البالغ عددهم ١٢٨ عضوا !!

الاتجاه الثانى : ويطالب أيضا ببقاء الاتحاد الاشتراكى مع منحه صلاحية إقامة منابر متحركة داخله ويؤيد هذا الاتجاه ٣٣ عضوا !!

الاتجاه الثالث : ويدعو إلى إعدام الاتحاد الاشتراكى وإقامة أحزاب سياسية ويؤيد هذا الاتجاه سبعة أعضاء !

الاتجاه الرابع : ويدعو إلى إتاحة الحرية لإقامة منابر داخل وخارج الاتحاد الاشتراكى على أن تكون هذه المنابر نواة لقيام الأحزاب فى المستقبل ويؤيد هذا الاتجاه عضوان !!

ومعنى ذلك أن الأغلبية الساحقة من أعضاء لجنة مستقبل العمل السياسى ومعظمها من قيادات الاتحاد الاشتراكى كانت تؤيد بشدة الإبقاء على حياة الاتحاد الاشتراكى واستمراره على الرغم من كل الأخطاء والانحرافات التى شابت هذا التنظيم الوحيد .. وعلى الرغم من ضغوط المطالبة الشعبية بضرورة التغيير !!

وفى التاسع من مارس عام ١٩٧٦ قدمت لجنة العمل السياسى تقريرها إلى الرئيس أنور السادات ، وقد تضمن التقرير خلاصة أعمال اللجان الفرعية الذى يصر على بقاء الاتحاد الاشتراكي مع استحداث منابر ثلاثة فى إطاره تمثل اليمين والوسط واليسار .. وعلى هذا الأساس الجديد جرت الانتخابات من ٢٨ أكتوبر إلى ٤ نوفمبر من العام نفسه وحصل منبر الوسط الذى أعتلاه الأستاذ ممدوح سالم على ٢٨٠ مقعدا من مجموع مقاعد المجلس البالغ عددها ٣٥٠ مقعدا .. بينما حصل منبر اليمين الذى ترأس عليه الأستاذ مصطفى كامل مراد على ١٢ مقعدا ولم يحصل منبر اليسار الذى تزعمه خالد محيى الدين على أكثر من مقعدين .. وفاز المستقلون بالمقاعد الباقية !!

فوز ساحق إذن لمنبر الوسط .. وهو منبر الرئيس ومنبر حكومته .. ولكنه قبل ذلك فوز ساحق للاتحاد الاشتراكى الذى ظل رغم المنابر التنظيم الوحيد القابض على مقاليد الحياة السياسية ..

ولكن بعد سبعة أيام فقط من الانتخابات تغير كل شيء وجاءت المفاجأة في ١١ نوفمبر ١٩٧٦ يوم أعلن الرئيس السادات فى خطابه أمام مجلس الشعب الجديد أنه « بناء على نجاح تجربة الإنتخابات واستئناف المسيرة التى عاهدت الله والشعب عليها نحو الديمقراطية ، فقد اتخذت قراراً بتحويل التنظيمات السياسية الثلاثة (المنابر) ابتداء من اليوم إلى أحزاب » !! .

وهكذا ضرب الرئيس عرض الحائط برأى أغلبية لجنة مستقبل العمل السياسى المنبثقة عن الاتحاد الاشتراكى ، والتى تضم كافة القيادات الكبرى لهذا الاتحاد ..

وهكذا وجدت هذه القيادات نفسها بين يوم وليلة متربعة فى أحزاب مفتوحة .. أما اتحادها الاشتراكى فقد شيعه الرئيس وفى نفس القرار إلى مقره الأخير !!

وهكذا طوى الرئيس صفحة وكان عليه أن يفتح صفحة جديدة .. وكانت البداية صدور قانون الأحزاب وبصدوره أصبحت مصر على أبواب الديمقراطية السياسية .. ولم يعد أمامها سوى البدء فى الصياغات الدستورية والقانونية الضرورية لضبط الممارسة الديمقراطية وضمان استقرارها .

كانت هذه التطورات تتلاحق فى سرعةِ الإيقاع الشعبى الذى استجاب لها .. ورحب بقدومها .. ونشطت الساحة السياسية بكافة التيارات التى انطلقت تعد صفوفها وتنظم قواعدها استعدادا لدخول المعركة .

كان قانون الأحزاب يضع قيدا ثقيلا على قيام الأحزاب الجديدة .. فقد اشترط كمرحلة انتقالية موافقة عشرين عضوا فى البرلمان على الأقل على قيام الحزب .. ولم يعف من هذا الشرط سوى المنابر الثلاثة التى تحولت إلى أحزاب بقرار من الرئيس ، وهى حزب الأحرار وحزب مصر وحزب التجمع الوطنى .. وعلى الرغم من صعوبة تحقيق هذا الشرط بسبب وجود أغلبية كبيرة من حزب الحكومة فى البرلمان ، فقد دارت محاولات من قوى سياسية عديدة لتأسيس أحزاب جديدة .. ونجح تجمع الوفد الجديد بعد عناء فى الحصول على توقيع عشرين عضوا فى البرلمان على تأسيس الحزب ..

وسجل قيام حزب الوفد الجديد دويا كبيرا فى الأوساط الشعبية .. فقد ظل الوفد بزعاماته التاريخية وماضيه النضالى مطبوعا فى ضمير الأجيال القديمة والجديدة .. ورأى الناس فيه تجمعا وطنيا يسهم فى ملء الفراغ الكبير الذى ميز الساحة السياسية طيلة ربع قرن .. هذا الإقبال الكبير على الانضمام لحزب الوفد يفسر باهتزاز الثقة الشعبية فى أحزاب القمة .. وهى الأحزاب التى تشكلت بإرادة الحكام ومن مواقع السلطة فغلب على صفوفها أصحاب المصالح .. وطلاب المنافع .. وانتهت قياداتها إلى أيدٍ تجردت معظمها من كل تقدير شعبى ..

وكان الوفد الجديد أول حزب بعد الثورة يولد ولادة طبيعية .. فقد كان ميلاده بعيدا عن السلطة .. وكانت زعاماته وكوادره من القاعدة الشعبية العريضة .. وكانت عضويته مفتوحة لكافة الفئات الاجتماعية . لقد كان الوفد الجديد أقرب إلى جبهة وطنية منه إلى حزب سياسى متجانس .. فقد ضم فى وعائه عناصر من الوفد القديم وبقايا الأحزاب القديمة .. والمستقلين .. وبعض ذوى الاتجاهات اليسارية .. فضلا عن العديد من الشخصيات العامة .. وأصحاب الأقلام والمفكرين .. وكان الظرف يفرض نفسه على هذا التشكيل المختلط ..

فقد بلغ التعطش إلى العمل الوطنى مداه فى الأوساط الشعبية والمثقفة .. وتطلعت الطاقات الشابة إلى إطار سياسى تؤكد فيه ذاتها وتشارك به فى صنع مصيرها ..

كان الحرمان الطويل من المشاركة الجادة فى أعباء الحكم والمشكلات الخطيرة التى خلفها الطغيان تضغط بكل أثقالها فى الوقت الذى لا حت فيه إمكانية تأسيس الوفد الجديد .. وكانت أسبق الإمكانات التى ظهرت فى الساحة بل الإمكانة الوحيدة التى بدت فى ذلك الوقت أمام كل أولئك الذين يبحثون عن أحزاب حقيقية تعمل من أجل إقرار ديمقراطية حقيقية فى مصر ..

وكان طبيعيا أن تتدافع الجماهير الشعبية فى الانضمام لهذا الحزب الجديد .. وأن تسارع قيادة الحزب فى الإعداد لممارسة نشاطه ..

ولم يبد الرئيس السادات أى تحفظ على قيام الوفد الجديد .. ولم يبدر منه علانية أى اعتراض أو تبرم تجاه كوادره أو قياداته .. وربما كان واثقا من قدرته على المواجهة الديمقراطية بحزبه الجديد حزب الوسط .. أو حزب مصر .. خاصة أن بعض مستشاريه قد أظهروا استخفافا بقوة الوفد ورجحوا انعدام شعبيته !

أما حزب مصر فقد كان بمثابة حشد هائل من الأنصار والأتباع جاء معظمهم من مقاعد الاتحاد الاشتراكى المنحل .. ليتربعوا فى كل ركن من أركان الحزب ، إذ عندما أعلن الرئيس تقسيم الاتحاد الاشتراكى إلى ثلاثة منابر واختار لنفسه منبر الوسط قفز أغلبية الأعضاء إلى المنبر الذى اختاره الرئيس .. واحتلت بقايا قيادات التنظيم الطليعى مكان الصدارة من هذا المنبر .. ثم اشتد الإقبال والتزاحم بين هذه العناصر عندما انقلبت المنابر إلى أحزاب .. وكان طبيعيا أن يجتذب الرئيس فوق ذلك طلاب المنافع من خارج الاتحاد الاشتراكى بعد أن أصبحت تأشيرة المرور إلى عضويته بين أيدى أقطاب الطبقة العازلة الجديدة !!

وقد أنتج هذا التلاقى بين العناصر القديمة والجديدة فى إطار الحزب وعيا قويا بالمصلحة المشتركة .. « فالورثة الطبيعيون » القادمون إلى الحزب من خلايا التنظيم الطليعى وصفوف الاتحاد الاشتراكى يحلمون بالصمود فى هذه

التجربة الجديدة ، وطلاب المنافع القادمون بجاذبية السلطة يحلمون هم أيضا فى الاستفادة من الفرصة ما أمكن .. وأقطاب الطبقة العازلة الملتفون حول الرئيس منذ ثورة التصحيح يمسكون بأيديهم كل الخيوط التى تدعم من مراكزها .. وتقوى من سلطانها فى هذا الجو الجديد ..

وهكذا انتقلت عناصر الطبقة العازلة بمتاعها ورجالها إلى رحاب الشرعية الدستورية بعد أن ظلت تعشش فى دهاليز السلطة المطلقة بين الخلايا السرية والعلنية للاتحاد الاشتراكى العتيد .. وانطلقت تحشد أنصارها وتدعم وجودها داخل الحزب الجديد بعد أن حظى بالإمكانات الهائلة التى آلت إليه بالميراث عن الاتحاد الاشتراكى المنحل ..

غير أن هذا الانتقال لم يغير شيئا مما يدور فى القمة .. فالسلطة بكل وسائلها لا زالت مركزة بين أيدى رئيس الدولة .. بينما وزعت الاختصاصات بين أقطاب الطبقة العازلة الجديدة فى الحزب .. والإدارة .. والصحافة .. والمخابرات والنقابات والجامعات وحتى القضاء . لقد برز فى كل هذه الأجهزة قطب يمثل الطبقة العازلة فى موقعه... ويستمد قوته وسلطانه مباشرة من رئيس الدولة .. وأخذ الأقطاب يتسابقون فى دعم مراكزهم بعد هذه القلة الديمقراطية ويتسابقون على اختصار المسافة التى تبعدهم عن رئيس الدولة ..

كانت الأسماء الجديدة القديمة هى التى تستأثر بمعظم المواقع الرئيسية فى قمة السلطة .. وكان همها فى هذا العهد الجديد أن تدعم من نفوذها عند الرئيس ، ولم يكن هذا التدعيم يكلفها سوى استقطاب كل من يرتبطون بها بروابط الولاء والمصلحة .. ويدينون لها بالطاعة العمياء ..

كان الأقطاب كل فى موضعه يشكلون دوائر شبه مغلقة .. تبدأ بهم وتنتهى بهم .. وكانت مخارجها الوحيده تصب عند الرئيس .. ولكن الأقطاب وحدهم هم الحراس الأمناء لهذه المخارج .. فهم المتحدثون الرسميون باسم الجهات التى يمثلونها .. وعنهم يتلقى الرئيس المعلومات والبيانات والتقارير التى يطلبها .. وإليهم أيضا يتجه بأوامره وتعليماته وإرشاداته ..

هذه الدوائر شبه المغلقة يصعب على الغرباء اختراقها أو حتى مجرد الاقتراب منها ، فهى جيدة الحراسة بأجهزة إنذار إنسانية تخطر أقطابها بكل غريب قادم ، وتبطل مفعول كل عمل خارجي يأتى مخالفا للنهج الذى درجت عليه ..

ولكن أقطاب الطبقة العازلة .. وإن كانوا جميعا يصطفون بنظام محكم حول الرئيس إلا أنهم لم يكونوا على مسافة واحدة من سلطانه .. بل كان كل منهم يقف على مسافة تتفق مع أهمية موقعه والمكانة التى يحظى بها عند الرئيس .. وهذه المسافة ليست ثابتة دائما .. بل قد تطول أو تقصر تبعا لرصيد الثقة الذى يعلو ويهبط تبعا للظروف .. لذلك لم يكن غريبا أن يشتد التنافس ويقوى بين الأقطاب على خلاف ما يبدو فى الظاهر .. فكل قطب يسعى إلى الاقتراب أكثر من موقع الرئيس .. وإلى الانفراد أكثر بعقله وقلبه ..

ولكن الذى يجب أن نسجله هنا هو التغير النوعى الذى طرأ على الصراعات التى تدور بين الأقطاب للفوز بمراكز الصدارة .. فقد اختفت أسلحة العنف التى كانت تذهب بهم إلى حد القتال الدموى أو اختلاق المؤامرات للزج ببعضهم البعض فى السجون والمعتقلات .. وحلت مكانها أساليب أخرى أكثر تهذيبا وأقل خشونة تدور كلها حول إضعاف ثقة الرئيس بالخصم .. أو هدم هذه الثقة ، فينتهى إلى الانسحاب من السلطة .. أو البقاء منسيا فى زواياها .. وهذه فى الواقع إحدى المزايا التى يجب أن تذكر للطبقة العازلة الجديدة.!

وميزة أخرى أكثر أهمية وأعظم قدرا وهى فقدان الاستئثار الطويل بالمناصب الكبرى .. فالرئيس السادات – وعلى خلاف عبد الناصر – كان كثير التبديل والتغيير فى أقطاب الطبقة العازلة ولم يكن مولعا بوقف مناصبها على أفراد بذواتهم .. ولعله قد استفاد جيدا من درس المشير .. وسامى شرف .. وصلاح نصر .. وغيرهم ممن احتفظوا بمواقعهم لمدد طويلة وأصبحوا يشكلون خطرا داهما يهدد من جاء بهم إلى هذه المناصب ..

ولعل فى هذه الميزة الثانية ما يفرق بوضوح بين سلوك الرئيس السادات وسلفه تجاه الطبقة العازلة .. فقد رفض الرئيس السادات انفراد أى من أقطابه بموقع قيادى لمدة طويلة .. حتى لا ينمو نفوذه وتمتد سطوته على هذا الموقع .. ويصبح بالتالى شريكا فعليا يقاسمه السلطان !

لقد أراد الرئيس أن يسلك طريقا أكثر عدالة فى التعامل مع أقطاب طبقته الجديدة بحيث يكون أمام كل منهم الفرصة مفتوحة لتقلد موقع .. أو شغل وظيفة .. ولكن بغير توقف أو دوام يطول أمده ..

وقد كان هذا السلوك الحذر سببا فى عدم ظهور مراكز قوى من النوع المسلح بأسلحة السلطة يملك قدرة الانقضاض على الحكم فى أى وقت وحين .. ولكن ذلك لم يمنع من ظهور مراكز قوى من نوع آخر .. مراكز تتمتع بقدرة التأثير المالى أو الاقتصادى وتملك فوق ذلك قدرة الضغط غير المباشر أو غير المحسوس على أداة الحكم .. وتوجيهها إلى الدروب التى تخدم مصالحها ومصالح أتباعها ..

وهذه المراكز الجديدة تعتبر فى الواقع من إفرازات الطبقة العازلة الجديدة فى هذا المناخ الجديد .. فقد ولدت فى مواقع قريبة جدا من الرئيس وكان ميلادها نتيجة لقاء مباشر بين المصالح الاقتصادية والنفوذ السياسى .. وقد مكن لها سبل السطوة والنفوذ « مخزون أهل الثقة » المتربع فى القطاع العام والامتداد الجديد لنشاطها فى القطاع الخاص .. وأصبح استمرارها يشكل قوة ضاغطة تزداد خطرا كلما تزايد حجمها وتعاظمت إمكاناتها ..

ويبدو أن الرئيس السادات لم يكن يرى مراكز القوة إلا فى شكل واحد هو الشكل العنيف المسلح بأسلحة السلطة كأجهزة المخابرات وتنظيمات الاتحاد الاشتراكى وغيرها من أجهزة الدولة التى تملك من السلطات ما يمكنها من تهديد سلطاته .. أما التكتلات المصلحية التى لا ترتكز مباشرة على أجهزة من هذا النوع فلا تشكل فى تقديره مركز قوة طالما أنه لا خطر منها على السلطان .. ولا ضرر من وجودها على استمراره ! ..

وقد يكون فى هذا التقدير خطأ كبير .. ففى زمن تشتد فيه المعاناة وتتراكم فيه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الطاحنة يصبح الرأى العام شديد الحساسية للمسار الاقتصادى للحكومة .. ويصبح بالتالى مشدودا إلى القيادات والسياسات التى تتصل بهذا الميدان .. وكل خطأ أو عثرة تصدر عن هذه القيادات والسياسات يكون لها عند الجماهير وقع بالغ العمق شديد الأثر ..

لذلك كان السماح بتكوين مراكز قوة فى هذا القطاع الحيوى أشد خطرا على الرئيس نفسه من مراكز القوة التقليدية التى شجبها وحارب قيامها فى ظل نظامه .. لأن هذه المراكز الجديدة تعمل غالبا لمصالحها ومصالح من ارتبطوا بها من الأتباع والأعوان .. وهى تجنح بطبيعتها إلى احتكار السوق الاقتصادية والسيطرة عليها وبالتالى تميل إلى طرد كافة القوى الاقتصادية الجديدة التى تسعى للدخول إلى هذا السوق أملا فى المشاركة فى البناء .. وغالبا ما تركب إلى أهدافها الوسائل غير المشروعة .. وتعمد إلى استغلال النفوذ والإغراء بالمناصب .. والرشوة وغيرها من ألوان الفساد والتحلل .. والنتيجة الطبيعية لهذه الممارسة هو تعطيل التسابق المشروع حول الاستثمارات المجدية .. وتحريف المسيرة الاقتصادية .. وتحويلها فى النهاية لمصلحة فئة أو فئات على حساب المصلحة العامة ..

ومن المنطقى أنَ سلوك هذه المراكز فى جو من الانفتاح والديمقراطية .. لا بد وأن يؤدى إلى صدام مع المعارضة .. فالمعارضة بوصفها تعبيرا مشروعا عن قطاعات من الرأى العام .. لن تسكت على هذا السلوك .. خاصة وأنه يمس أهم القضايا التى تشغل الأذهان وترتبط بالمعاناة اليومية للجماهير ..

والواقع أن سياسة الانفتاح الاقتصادى التى واكبت البداية الديمقراطية قد أسهمت فى توطيد أركان الطبقة العازلة الجديدة .. فإلى جانب القطاع العام بامكاناته الضخمة .. جاء القطاع الخاص ليدعم من مصالح هذه الطبقة ويفتح لأقطابها أبوابا واسعة للانتشار فى الحقل الاقتصادى والسيطرة عليه .. وأصبح شعار الانفتاح غطاء تختفى وراءه ذيول هذه الطبقة الجديدة وأتباعها بدعوى المشاركة فى جهود البناء والتطوير .. ولكن الواقع أن نفوذها السياسى قد جلب عليها الكثير من الخير .. ومكنها من توجيه مصادر التمويل الحكومية .. والفوز بالتسهيلات المصرفية .. والتمتع بأولوية شراء السلع المدعومة .. واحتكار العديد من منتجات القطاع العام .. وفى كلمة امتد العبث من القطاع العام إلى القطاع الخاص وأصبحت مظاهره أشد وضوحا مما كانت عليه فى عهد عبد الناصر .. فى ذلك العهد كان النشاط الاقتصادى حكرا موقوفا على القطاع العام وكان نشاط هذا القطاع محاطا بالسرية والكتمان ومغلفا فوق ذلك بدعاية

ضخمة تبرز مكاسبه ومنجزاته .. أما بعد الانفتاح وامتداد النشاط الاقتصادى إلى القطاع الخاص وفتح الأبواب أمام المشاركة العربية والأجنبية فلم يعد من السهل إخفاء الأخطاء أو التستر على المفاسد فكل شيء مفتوح على الناس والصحافة ووكالات الأنباء .. ولم يعد صعبا الوقوف على تفاصيل الصفقات والعمليات الهامة والأسماء التى تختفى وراءها .. ومظاهر الاستغلال والفساد التى تصاحبها ..

كان الأمر الصعب .. أن يلم الرئيس بهذه الحقائق وأن يستخلص نتائجها على الرأى العام .. وعلى سياسة الانفتاح التى تبناها .. فقد استطاعت الطبقة العازلة بقيادة أقطابها إحكام الحصار حول الرئيس .. فالصحافة وأجهزة الإعلام لا تتكلم إلا عن الإيجابيات والمنجزات التى بدأت تتحقق بفضل السياسة الاقتصادية الجديدة ، والتصريحات والبيانات والتقارير الرسمية تعلن بداية تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية على مصر .. وتسابق رجال الأعمال الدوليون على الإسهام فى جهود التصنيع وتقديم التكنولوجيا المتطورة !!

أما الرئيس فقد كان فخورا بهذه الجهود التى تبذلها حكومته وأجهزته فى تطبيق سياسة الانفتاح ، وجاءت خطبه تشيد بهذه الجهود وتباركها .. وتبشر بالرخاء القادم مع الشهور والسنوات القادمة ..

هكذا ارتسمت للحقيقة الواحدة صورتان .. صورة عند الشعب .. وصورة عند الرئيس .. وبين الصورتين وقفت الطبقة العازلة تكرس هذا الازدواج وتحميه ، ولم يكن من الممكن إزالة الفواصل بين واقع الرئيس .. وواقع الشعب إلا بإزالة الطبقة العازلة نفسها .. وهذا ما لم يستطعه الرئيس السادات عندما قرر الاستمرار فى المعركة .. معركة الديمقراطية !!!

أحزاب القمة

كانت معركة الديمقراطية أول تجربة فى حياة الرئيس .. فلم يسبق لمثله أن خاض معركة من أجلها .. بل كان تاريخه السياسى حافلا بالمعارك ضدها !

لذلك كان طبيعيا أن يتساءل الناس عن المعسكر الذى يقف فيه بعد أن قرر خوض المعركة !!

كانت المقدمات تشكك فى النتائج وتطرح الغموض حول نوايا الرئيس من الإصرار على المضى فى المعركة ..

كانت المقدمات تتجاهل بشدة طبيعة المعركة .. وتغفل بإصرار شروط الإعداد لها بالرجال وبالوسائل .. !

كان رجال الرئيس هم أنفسهم رجال الاتحاد الاشتراكى وتنظيمه الطليعى ! ..

وكانت وسائل الرئيس هى نفسها وسائل الدولة الهائلة من بوليس وعسكر ومال وإعلام .. .. !!

كان التكافؤ مفقودا من البداية بين فريق الرئيس وكافة الفرق السياسية الأخرى ..

وكان على المعركة أن تجرى وفق إرادة الرئيس وفى الزمان والمكان الذى يحدده .. وربما ظن الرئيس أن الديمقراطية يمكن أن تقوم بلا معارضة .. أو أن المعارضة إذا ما قامت .. فلن تكون سوى المعارضة اللينة أو المستأنسة .. فالحزب الجديد حزب الرئيس كفيل بالمواجهة .. وجدير بالتصدى ..

كانت الديمقراطية على بداية الطريق .. تخطو أولى خطواتها ، ولم تكن المعارضة الحزبية نفسها قد استوت واستقرت فقد كان حزب الوفد فى طريق التكوين ، وكان حزبا الأحرار والتجمع فى بداية اكتمالهما .. أما الصحف الحزبية فلم تكن فى الساحة منها سوى صحيفتى الأحرار والأهالى وكلاهما متواضعة الإمكانات محدودة التوزيع ..

ولكن حزب الرئيس بدأ منذ البداية عاجزا عن صد تيار المعارضة على الرغم من الإمكانات الهائلة التى آلت إليه بالميراث من الاتحاد الاشتراكى المنحل .. وعلى الرغم من دعم الدولة الذى استأثر به وحده دون سائر الأحزاب !!

كانت المعارضة ضعيفة .. ولكن حزب الرئيس كان أشد ضعفا .. فقد كانت قدرته على التنفس فى هذا الجو الجديد محدودة وكأنه حوت ضخم خرج من الماء ففقد القدرة على الحركة !!

لقد كان هذا الانتقال المفاجىء من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعدد الأحزاب بمثابة انتقال الكائن الذى يتنفس تحت الماء إلى الهواء ، لا بد أن يصاب بالاختناق والموت إذا لم يجد المحيط الذى ولد فيه وعاش فيه ..

والواقع أن هذا الانتقال لم يغير شيئا من طبيعة الطبقة العازلة التى احتشدت فى حزب الرئيس لأنه انتقال لا يمس الجوهر الذى جبلت عليه .. فشأنها فى ذلك شأن من يستبدل بيتا مريحا ببيت مريح لا يغير شيئا من عقلية صاحبه أو أنماط سلوكه .. فالحزب الجديد كالتنظيم الوحيد .. لا تعارضه أحزاب حقيقية .. ولا صحافة حقيقية .. ولا معارضة برلمانية حقيقية .. إنما هو سيد الساحة الخالية من الأحزاب القوية .. والصحف الحزبية القوية .. والمعارضة البرلمانية القوية .. ثم إن الحزب الجديد هو حزب رئيس الدولة .. وكل إمكانات الدولة فى خدمة هذا الحزب .. وهذا الحزب وحده ! ..

كان الانضمام إلى حزب الرئيس هو عين الأمان والاطمئنان لمن يريد من السياسة مأربا .. فقد اختار أسلم الطرق وأقربها إلى السلطة والنفوذ ، فالأحزاب التى تتشكل على وسادة السلطة لا تجد المؤمنين بها المناضلين من أجل مبادئها .. إنما غالبا ما تجد كل باحث عن منفعة شخصية من أصحاب

الحسابات الدقيقة فى الربح والخسارة .. فالانضمام إلى حزب الحاكم لن يكلف صاحبه نضالا .. ولن يحمله خطرا .. ولن يضعه أبدا فى صراع مع السلطة من أجل المصلحة العامة .. صراع قد يخسر فيه بعض مصالحه أو كل مصالحه .. بل وقد يخسر فيه ماله ودمه وحريته !

ومع ذلك فلم يحفل الرئيس السادات بهذا العيب الأساسى فى تشكيل الحزب بل أبدى ارتياحه لهذا الإقبال الشعبى على الحزب الجديد .. ورأى فيه ظاهرة صحية تؤكد شعبية زعامته ، وربما فات الرئيس التجارب التى مرت بأحزاب السلطة .. وما انتهت إليه من فشل كامل ابتداء بحزب اسماعيل صدقى فى مصر ، وانتهاء بأحزاب كمال أتاتورك فى تركيا .. فهذه الأحزاب لا يجتمع عليها إلا طلاب الانتفاع بالسلطة .. وبالتالى فهى باقية قوية ما بقيت السلطة – فى أيدى قادتها .. فإذا ما ذهبت انفضوا سريعا من حولها وسقطت كأوراق الخريف الذابلة ! ..

ولكن الطبقة العازلة هى الطبقة العازلة دائما .. لم تتغير خصائصها من أيام كهنة الفرعون إلى ملوك الطوائف .. وإن اختلف مظهرها ولباسها .. فقد اتجهت سريعا إلى ضبط نفسها على هذا الواقع الجديد ومحاولة التكيف معه .. كانت كسوتها الجديدة تفرض عليها الظهور بالمظهر الديمقراطى الذى فرضته ظروف المرحلة .. فسارعت على الفور بإعداد البرامج السياسية وتشكيل اللجان الحزبية وتنظيم اللقاءات الشعبية ثم إصدار صحيفة تتكلم باسم حزبها على الرغم من وجود صحف قومية تأتمر بأوامرها وتدافع ليل نهار عن سياستها .. وحتى عندما دخلت الطبقة العازلة المعركة الانتخابية الأولى بعد صدور قانون الأحزاب فقد التزمت بالمظهر الديمقراطى الذى يقتضيه المقام : تنافس على الفوز بمقاعد البرلمان الذى لم يكن فى حقيقته سوى تنافس على ترشيح الحزب ، فمرشح حزب الرئيس فى الدائرة هو النائب المرتقب للدائرة .. وكل ما تبقى من لعبة الانتخابات كالدعاية والإعلان والسعى إلى ضمان تأييد الأفراد والهيئات ومراقبة الإدلاء بالأصوات .. الخ هو محض شكليات ومظاهر لا تغنى عن الواقع شيئا وهو أن الحكومة بأجهزتها وإداراتها ووسائلها حاضرة فى كل الدوائر الانتخابية .. إن لم تتدخل فإنها توحى وتوجه .. وإن لم تتكلم فإن نفوذ عمدها ومشايخها وبوليسها المنتشر فى كل مصر كفيل بالبقية !

وجاءت وزارة زعيم الأغلبية البرلمانية الأستاذ ممدوح سالم لتجد أمامها أكواما من المشاكل والتراكمات التى لم تتمكن من مواجهتها وزارات عديدة سبقتها إلى المسئولية الوزارية فى عهد الرئيس السادات ..

كانت أمامها مشكلات المرافق والإسكان والغذاء والبطالة والتعليم الخ .. وكلها مشكلات موروثة استفحل أمرها وتفاقم خطرها وأصبحت تشكل ضغطا يصعب احتماله .

وتطلع الشعب إلى هذه الوزارة الجديدة بعين الأمل فى الإصلاح والتجديد الذى فشلت فيه الوزارات السابقة فهى أولى الوزارات التى تفتتح بها مصر عهد الديمقراطية وعهد الانفتاح الاقتصادى ..

فى هذه الآونة كان الانفتاح الاقتصادى من بين الشعارات التى علق عليها الرئيس آمالا كبيرة .. وكرس لها الكثير من وقته وخطبه .. واعتبره النمط الجديد والوحيد الذى يمكن أن ينهض بالاقتصاد المصرى ويعين على إعادة بناء مصر فى أقصر الآجال .. ومؤدى ذلك رفض النمط الانغلاقى الذى سار عليه الاقتصاد المصرى فى السابق والذى قام على سيطرة الدولة على معظم وسائل الإنتاج وإعدام المبادأة الفردية أو خنقها .. وكان مؤدى ذلك أيضا أن ترسم حكومة الرئيس وحزب الرئيس سياسة دقيقة واضحة لهذا الانفتاح .. وأن تعمل على توفير الشروط اللازمة لنجاحه حتى لا ينحرف إلى غير أهداف الإنتاج والبناء وينتهى إلى الأنشطة الهامشية المضرة بالاقتصاد القومى ..

ولكن سرعان ما تبددت الآمال فى الوزارة الجديدة .. فلم تكن أكثر توفيقا من الوزارات التى سبقتها .. فلم تتغير طريقة التفكير فى مواجهة المشاكل .. ولم تتغير أساليب العمل على حلها .. فالعقلية الموروثة هى العقلية الموروثة .. والأساليب المعتادة هى الأساليب المعتادة .. والحزب لا وجود لنشاطه داخل البرلمان أو خارجه فى توجيه الحكومة أو مساعدتها على مواجهة جذور القضايا وأمهات المشاكل المطروحة ..

لم تكن هناك خطة عمل جديدة .. أو استراتيجية مدروسة .. أو أولويات محددة .. أو حتى مجرد تصور عام للخطوط العريضة التى يجب أن تلتزم بها

سياسة الحكومة تجاه المشكلات المطالبة بحلها .. وبدلا من كل ذلك كانت شعارات تملأ أعمدة الصحف . وتصريحات وزارية تبشر برفع المعاناة .. وتؤكد على حسم المشكلات الخطيرة المعلقة فى أقرب الآجال ! .

أما الانفتاح الاقتصادى فقد ظل على الرغم من أهميته شعارا لا تسانده سياسة مرسومة .. ولا تحدده أهداف واضحة وظلت أخطر العقبات فى طريق تحقيقه قائمة بلا حلول ..

كانت مشكلات المرافق المنهارة .. والإدارة الفاسدة .. والقطاع العام المترهل تسد الطريق على الانفتاح الإنتاجى ..

ولم تجد هذه المشكلات التى يعتبر تذليلها شرطا أوليا للنهوض بالإنتاج من الحكومة الجديدة سوى دوران حولها .. أو هروب من مواجهتها .. وكانت النتيجة أن بدأ الانفتاح يتراجع عن أهدافه الإنتاجية ويأخذ اتجاها استهلاكيا يناقض الغاية المنشودة من تقريره والعمل به ..

كانت نقطة الضعف الرئيسية فى وزارة حزب مصر .. هى نفس نقطة الضعف التى ميزت المنبع الذى جاءت منه .. كانت فى منطق التفكير كما كانت أيضاً فى أساليب العمل .. كان منطق التفكير يقوم غالبا على تنفيذ التعليمات وليس على المبادرة الذاتية أو المبادأة الشجاعة .. وكانت أساليب العمل تعتمد على الطفرة والارتجال لا على الدراسة والتخطيط ..

لذلك كانت سياسة الرتق والترقيع تغلب على سلوك الحكومة فى مواجهة المشكلات الحادة التى تقتضى علاجا جذريا ، وكان تسكين الرأى العام وتهدئته أهم بكثير من مواجهته ومصارحته ..

هكذا كانت مشكلة الرئيس مع حزبه الجديد مشكلة عناصر وكوادر وقيادات سيقت فى معظمها من مدرسة الاتحاد الاشتراكى العتيد .. لتتبوأ مكانها فى حزب جديد يعمل فى ظل ديمقراطية مفتوحة لا مكان فيها لهواة السياسة وجهلائها .. ولا موضع فيها لمن دفعهم الولاء الموروث للحاكم الفرد أو للمصلحة الخاصة إلى الانخراط فى كل تنظيم يتزعمه .. دفعا للمكاره أو طلبا للمغانم ..

وهذا البعد هو أخطر أبعاد الأخطاء التى قادت الرئيس السادات إلى مسلسل من القمع العنيف المباشر كانت نهايته محزنة ودامية !!

لقد أساء الرئيس السادات اختيار جنوده عندما أراد الدخول إلى معركة جديدة .. معركة من نوع خاص هى معركة الديمقراطية .. وعندما أراد أن يكسب المعركة وبنفس الأسلحة التى استخدمت فى كل المعارك السابقة .. وهى أسلحة القوة .. والقمع .. وربما فات الرئيس أن معركة الديمقراطية تختلف عن كل المعارك التى خاضها .. فهى ليست معركة حربية سندها النيران والمدافع وهى ليست أيضا معركة ثورية عمادها القرارات الفورية التى تتكىء على القوة المادية .. إنها معركة تختلف فى رجالها وسلاحها عن كل المعارك التى خاضتها السلطة الفردية فى إدارة البلاد وتسيير شئونها .. فهى معركة لا تعتمد على الهواة .. ولكن على المحترفين .. ولا تستند إلى سلاح القوة المطلقة .. بل إلى سلاح القوة المقيدة بالدستور والقوانين ..

إن معركة الديمقراطية فى حقيقتها وواقعها معركة سياسية تحكمها أصول وقواعد وهى من صميم شئون الساسة المحترفين لا الهواة والمبتدئين ، فالسياسة مهنة واحتراف .. وليست هواية وغواية .. وهى قبل ذلك موهبة يصقلها العلم وتنضجها التجربة .. ولا يبدأ بها صاحبها من الصفوف الأولى بل يدخل إليها من الصفوف الأخيرة تعلما ومرانا حتى إذا ما نضج عقله واستوت تجربته أصبح مهيئا للصعود إلى قمة المسئولية السياسية .. ومن هنا كان القفز إلى الصفوف الأولى بغير موهبة ولا علم ولا تجربة غير مسموح به فى باب السياسة إلا أن تكون محض هواية أو اضطرار فرضه الأمر الواقع فى ثورة أو انقلاب ! ..

لذلك لم يكن غريبا أن يكون الحكم فى مصر وفى العديد من الدول العربية وقفا على الهواة والمضطرين الذين استحلوا العمل السياسى من باب الأمر الواقع عندما استلزمه الحفاظ على السلطة والاستمرار فيها .. وهذا النوع من الحكام كثيرا ما يسقط ضحية الخلط بين الاستيلاء على السلطة .. والاستمرار فى ممارسة السلطة ، وكلاهما يختلف عن الآخر اختلاف النهار والليل .. فالاستيلاء على السلطة عمل مادى لا يكلف القائمين عليه ممن يملكون القوة المسلحة سوى اتفاقا للانقضاض على السلطة القائمة وتقويضها .. أما الاستمرار

فى هذه السلطة وممارسة شئونها على الوجه الذى يحقق الخير للأمة فيقتضى توافر شروط أخرى ليس من بينها استخدام القوة وحدها .. والالتجاء إلى القوة وحدها لحل قضايا الإدارة السياسية ومشكلاتها الدقيقة المعقدة .. لذلك كان من الطبيعى أن يناصب أصحاب مدرسة القوة محترفى السياسة وخبراءها العداء الدائم .. بل وأن يذهب بهم عداؤهم إلى حد اعتبار الاحتراف السياسى سبة أو نقيصة ، ولا يلبثون أن يقحموا فى قواميسهم معنى جديدا لهذا الاحتراف يعادل التجارة أو الدعارة .. وكأن السياسة عندهم ليست بالمهنة التى تقتضى موهبة وعلما وتخصصا لممارستها وتحقيق النجاح فى مضمارها .. ولو أن هؤلاء أصابوا علما لتبينوا أن مهنة السياسة هى أصعب المهن وأدقها على الإطلاق ، بل هى من بين المهن التى لم يبرع فيها على صعيد العالم كله سوى بضع عشرات ! ..

وقد كانت هذه المغالطة الموروثة من عهد الطغيان سببا فى محاربة الاحتراف السياسى وإغلاق مدارسه الطبيعية وهى الأحزاب السياسية وبتر الرئة التى يتنفس منها وهى حرية الرأى .. وظل الحال زهاء ربع قرن إلى أن قرر الرئيس السادات إعادة الأحزاب وإطلاق الحريات .. ولكن جاء هذا لقرار فى ساحة فارغة أو تكاد من الساسة المحترفين .. فقد تلاشى جيل ما قبل الثورة .. ولم يخلفه سوى جيل الرأى الواحد والحزب الواحد ..

لذلك كان استئناف المسيرة الديمقراطية فى هذه الظروف عملا صعبا لأن نجاحهايقتضى قبل كل شىء احترافا سياسيا أى موهبة ودراية وتجربة .. ومن هنا كان تهيئة المناخ الصالح للعناصر الوطنية الجديدة حتى تأخذ فرصتها فى المران والتكوين ضرورة أساسية لإقرار الديمقراطية وتثبيت أركانها ..

ولكن الرئيس السادات لم يشأ الخروج عن التقليد الموروث فى اختيار الأنصار والمعاونين لحزبه الجديد .. فلم يجد تحت يده إلا هؤلاء الذين يدورون فى دائرته منذ ثورة التصحيح .. ومعظمهم من العناصر التى تولت قيادات رئيسية أو ثانوية فى الاتحاد الاشتراكى وتنظيماته السرية ..

هذه العناصر التى تربت - إلا فيما ندر - على عقلية الحزب الواحد .. وممارسة الحزب الواحد هى التى دعيت بعد ربع قرن من المران والتدريب فى كنف السلطة المطلقة لأن تكون أساس النواة الرائدة للحزب الجديد ! ..

وقد كان من أولى بديهيات السياسة أن العقلية التى قطعت شبابها فى أحضان التنظيمات الوحيدة تتصارع فى قاعها أو تطفو على سطحها يستحيل عليها العمل فى تنظيمات سياسية مفتوحة .. وفى بلاد مفتوحة .. وفى ظلال منافسة حزبية مفتوحة .. وكان من الطبيعى أن تتصرف فى هذا المناخ الجديد بعقلية البدوى الساذج الذى تحكمه عادات القبيلة فالمعارضة عندها شىء غير طبيعى .. بل هو شذوذ وعقوق وخروج على القاعدة التى احتبست بين جدرانها زهاء ربع قرن .. والرأى المعارض فى يقينها دعوة خطيرة إلى التغيير .. أو هو تحريض على التمرد والانقلاب يستوجب المواجهة بالعنف والصرامة !!

إن هذه الطبقة لا تعرف فى سلوكها إلا نهجا واحدا هو نهج الخوف من التغيير .. ومحاربة كل اتجاه يدعو إليه .. وهو النهج الذى يتشبث بإبقاء كل شىء على ما هو عليه والحفاظ على التركة الموروثة ما أمكن .. حتى وإن أدى ذلك إلى محاربة كل إصلاح جدى .. أو تطوير مفيد ..

وهذا هو نهج الهواة والمضطرين الذين لم تصنعهم الموهبة السياسية ولا التجربة السياسية ، إنما صنعهم الولاء للحاكم عن حق أو عن نفاق فجاءوا إلى السلطة بقرار لم يكن فى وسعهم إلا أن يقبلوه بالترحاب .. ومارسوا السلطة أيضا بقرار يحدد لهم ما يفعلونه .. وما لا يفعلونه .. فلم يكونوا على امتداد تجربتهم صانعى سياسات .. ولا أصحاب مبادءات ومبادرات .. إنما كانوا منفذين طيعين لقرارات أملتها الهواية من حكام ظنوا أن السياسة قوة مادية تفرض كل شىء .. وتصلح كل شىء .. وتحل كل شىء ..

هؤلاء هم الجدار الذى كان على الرئيس السادات أن يحطمه بعد ندائه بالديمقراطية والحرية .. ليرى من ورائه قوى جديدة وعديدة لم تلوثها التنظيمات السرية ولا الممارسات الفردية ، قوى قد يكون لها من الكفاءة والوطنية ما يفوق هذه الطبقة الموروثة من عهد الطغيان ..

كانت مسئولية هدم هذا الجدار تقع أولا على الرئيس السادات فهو الذى سمح ببنائه .. وهو القادر وحده على إزالته وتبديد وجوده .. ولكن الرئيس كان دائم التذرع بخلو الساحة من العناصر الصالحة ، وكانت الطبقة العازلة نفسها تغذى عنده هذه المقولة وتجتهد فى إحكام الطوق الذى ضربته حوله

حتى تمنع عنه ممكنات الرؤية التى تحرر اختياره .. وتدفع به إلى التفكير فى البدائل الجديدة التى طفت على السطح وتبلورت بعد المبادرات الديمقراطية فى اتجاهات عديدة ..

وأغلب الظن أن الرئيس قد استراح إلى هؤلاء الذين ناصروه من البداية .. أو أنه كان يخشى عدم القدرة على الاستناد إلى غيرهم إذا ما قرر التخلى عن خدماتهم .. ومهما يكن من أمر فإن هؤلاء الذين استعان بهم الرئيس فى ثورة التصحيح وفى إقرار حكمه .. ثم فى تشكيل حزبه .. قد جاءوا جميعا من مدرسة واحدة وخرجوا جميعا من وعاء واحد .. واذا صح لهم العمل فى مناخ الفردية المطلقة وفى إطار التنظيمات الوحيدة التى استمرت بعد وفاة عبد الناصر لأسباب تتعلق بالظروف الدقيقة التى كانت تجتازها مصر حينئذ ، فإن استمرارهم بعد الانفتاحة الديقمراطية يبدو مخالفا لكل منطق .. فالديمقراطية قبل كل شيء تربية وتعليم وثقافة والممارسة السياسية موهبة واستعداد وتجربة .. وهؤلاء كما أسلفنا قد أخذوا كفايتهم من استمراء الرأى الواحد .. واستعذاب العمل فى ظلام السرية .. واعتياد التحرك بالتعليمات .. والتقارير .. وفوق ذلك الإضراب المطلق عن إبداء الرأى عندما يكون فيه اختلاف مع رأى الحاكم حتى ولو تعلق بأخص الشئون الفنية التى كانت حرفة ومهنة لبعضهم !

هذه الطبقة العازلة ظلمت نفسها .. وظلم الرئيس السادات نفسه بها عندما دعاها إلى رحاب حزبه فهرولت تعشش حول قيادته .. وتضرب خيامها على أبوابه ونوافذه لتشاغله بمشاغله الخطيرة التى فرضتها دقة المرحلة ، فقد استشعرت بحاسة النفاق التى تملكتها مواطن القوة والضعف فى شخصيته .. وهى الخبيرة بهذا الاستشعار بحكم تركيزها الدائم على الفرد الواحد الذى منه تستمد القوة وتستدر السلطان .. ووقفت على ما يعتمل فى صدره من رغبات وتطلعات .. وعرفت أن الرئيس السادات يسعى إلى الزعامة الشعبية .. فهو لا يريد أن يكون رئيسا لمصر فقط بل زعيما لشعب مصر .. وأدركت أن الطريق إلى الزعامة لا بد وأن يشوبه الجديد المبتكر .. وأنه لا جديد ولا مبتكر إلا ما يرفع العنت والكبت الذى طال على مصر .. وشعب مصر .. ولكنها أدركت فى نفس الوقت أن الطريق إلى مآربها يجب أن يجرى على نهج آخر مخالف للنهج الذى تعلمته ومارسته وأجادته .. هو نهج الديمقراطية المفتوحة

على حرية الرأى وتعدد الأحزاب .. فكيف السبيل إذن إلى أسلوب يحقق المراد ولكن بغير مساس بالجوهر الثابت والمراكز المستقرة .. أسلوب يغير الشكل .. ولكن لا يغير شيئا من الموضوع ؟ !

كان هذا هو عين المستحيل فى قصة الشرعية الدستورية التى طرحها الرئيس السادات دون أن يستخلص نتائجها الضرورية ..

كان مؤدى القول بالشرعية الدستورية أن تطلق حرية تكوين الأحزاب .. وحرية الرأى .. وحرية الصحافة .. وكان مقتضى ذلك ولازمه أن تعاد صياغة الدستور .. وأن تبدأ المسيرة الديمقراطية بانتخابات عامة نظيفة .. انتخابات لا تجرى فى ظل حكومة حزب الرئيس دفعا لمظنة التأثير أو التزوير إنما تجرى فى ظل حكومة محايدة تشكل لهذا الغرض .. وكانت هذه القضية إحدى ثغرات الدستور القائم ، ففى ظل دستور ١٩٢٣ كانت الانتخابات العامة تجرى غالبا تحت سلطة حكومة انتقالية تشكل من عناصر مستقلة عن الأحزاب .. ولكن هذا التقليد الديمقراطى قد بطل العمل به بعد ثورة ٢٣ يوليو .. وكان هذا البطلان منطقيا فى ظل نظام الحزب الواحد الذى تبنته الثورة .. أما فى ظل نظام تعدد الأحزاب فقد كانت العودة إلى هذا التقليد ضرورية ولا زمة لضمان نزاهة الانتخابات وحيدتها الكاملة .. ولا شك فى أن حكومة الأغلبية تفقد حيادها فى الإشراف على الانتخابات العامة عندما يكون حزبها خصما فى هذه الانتخابات ، إذ من المسلم به فقها وقضاء أن الخصم لا يجوز أن يكون حكما .. فصفة الخصم التى يكتسبها حزب الحكومة عندما يقرر دخول الانتخابات فى مواجهة الأحزاب المنافسة تلحق به وجه المصلحة وتنفى بالتالى عن حكومته وصف الحكم العدل الذى يقف فى السلطة رقيبا محايدا على عملية الانتخابات !

ولكن هذه التمهيدات الضرورية لم تحدث .. بل حدث بدلا منها تمهيدات أخرى كانت بمثابة خطوة حذرة إلى الأمام ، فقد صدر قانون الأحزاب ليبيح حرية تكوين الأحزاب وليضع فى الوقت نفسه قيودا ثقيلة على هذا التكوين .. وألغيت الرقابة على الصحف ولكن حلت محلها الرقابة الذاتية التى يفرضها رئيس التحرير المعين من قبل الحاكم .. وألغيت أيضا حالة الاستثناء ولكن ظل احتمال

إعادتها بقرار من الحاكم قائما فى كل لحظة .

وعلى الرغم من هذه الخطوة الحذرة التى قيل فيها ما يبررها من ضرورة التدرج بالتطبيق الديمقراطى وتجنب الطفرة ، فلم تستطع الطبقة العازلة التصرف بالصورة التى يقتضيها هذا المناخ الجديد ..

كان حزب الوفد الجديد .. هو أكثر ما يؤرق هذه الطبقة .. فقد برز حجمه الشعبى أكبر بكثير مما كان مقدرا .. وبدا تحركه الواسع فى كافة القطاعات الشعبية واجتذابه لشرائح اجتماعية وسياسية مختلفة أكثر أهمية وخطرا مما توقعته السلطة .. وعلى الرغم من عدم امتلاك هذا الحزب لصحيفة تعبر عن رأيه .. وعلى الرغم من وجود الصحف القومية كلها فى قبضة الحكومة .. فقد سارعت صحيفة حزب مصر والصحف القومية إلى شن حملاتها على الحزب الجديد وقياداته منذ الأيام الأولى .. وكانت حملات تنطوى على الكثير من التشهير أكثر مما تنطوى على الموضوعية ومع ذلك لم تفد هذه الحملات فى وقف تدفق الجماهير وإقبالها على الحزب بل كانت كمن ينفخ فى النار لا يزيدها إلا اشتعالا ! ..

وربما لم يفطن الرئيس إلى أن مرد هذا الإقبال الشديد لم يكن راجعا فقط لما تمتع به الوفد من رصيد تاريخى لا زال ممتدا فى الأوساط الشعبية رغم ربع قرن من الانقطاع .. ولكن أيضا بسبب ضعف حزبه .. ولا شعبية قياداته .. فقد سئم الناس أحزاب السلطة .. وسئموا الوجوه التى عرفوها وخبروها فى الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى ثم حزب مصر .. وأدركوا بعد طول التجربة أن هذه الأحزاب لا يجتمع عليها سوى الوصوليين .. وطلاب المنافع .. ثم إن حزب الوفد الجديد كان أول حزب يتشكل خارج السلطة .. وبقرار شعبى بعيد عن إرادة الحاكم .. لذلك كان الإقبال على الوفد هو إقبال الشعب المتعطش لحزب حقيقى فى ساحة فقدت حتى هذا الوقت الأحزاب التى تنهض باستقلال عن إرادة الحاكم ..

وكان ارتياع الطبقة العازلة بحزبها وحكومتها من هذا الإقبال شديدا ولم تجد بين أيديها من أسلحة المواجهة المفتوحة سوى تكثيف الحملات

الإعلامية .. ومضاعفة التنديد بقيادات الحزب الجديد .. فى وقت لم يكن هذا الحزب يملك سلاحا إعلاميا واحدا يمكنه من الدفاع عن نفسه أو الرد على هجمات حزب الحكومة .. ولكن قمة السذاجة السياسية لم تكن فى هذه الهجمات المركزة المستمرة بل كانت فى الموضوعات التى تطرقت إليها ، فقد انصبت فى الهجوم على الماضى واتخذت من وقائع مشكوك فى صحتها وتاريخ مزور مادة لضرب الحزب وتفريق الالتفاف حول زعاماته وفى وقت تخفى فيه الطبقة العازلة حقيقة ثورة ٢٣ يوليو وتاريخها وكل الملابسات التى أدت إلى هزيمتها فى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ ! ..

لقد كان اهتزاز الثقة فيما تقوله الحكومة وحزب الحكومة وصحافة الحكومة حافزا قويا على ألا تأخذ الجماهير هذه الحملات مأخذ الجد فقد تعودت كثيرا على آمالها وعرفت جيدا حقيقة أبطالها من المسئولين والصحفيين .. كان حزب مصر عاجزا عن أن يبحث لنفسه عن نهج آخر أو سلوك آخر يواجه به خصومه السياسيين فى معركة الديمقراطية ..

كان عاجزا عن أن يقدم برنامجا أو يحقق إنجازا يدعم به شعبيته فى وقت كانت المشكلات الاقتصادية تتزايد وتستفحل .. وكان عاجزا عن الدفاع عن سياسته تجاه الانفتاح .. وكان عاجزا أكثر عن مجرد الرَّد على تساؤلات المعارضة التى أخذت تنشط داخل البرلمان .. لأن التصرف فى مواجهة معارضة برلمانية حقيقية يختلف كثيرا عن التصرف فى تجمعات الاتحاد الاشتراكى حتى ولو كانت الحكومة هى صاحبة الأغلبية الساحقة فى هذه البرلمانات ..

كان مشهدا فريدا أن ترى بعض نواب الحزب وهم يتقدمون لرئيس المجلس باستجوابات تافهة .. أو أسئلة موجهة .. قصد منها إثبات وجود الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة .. أو تخدير الرأى العام فى القضايا التى تطحنه .. أما الاستجوابات الجادة والأسئلة العميقة فى القضايا الطاحنة الملحة المطروحة فلم يتطرق إليها نواب الرئيس إلا نادرا ، وغالبا ما يأتى تدخلهم للرد على ما تقدمه الأقلية المعارضة من إستجوابات أو ما تطرحه من أسئلة ..

ومع ذلك فقد اجتهد حزب الرئيس فى إعداد أغلبيته فشكل اللجان البرلمانية المتخصصة وعين رؤساءها والمتحدثين الرسميين باسمها .. وكانوا فى معظمهم

من الأنصار البارزين للرئيس فى الاتحاد الاشتراكى المنحل .. وخارجه .. وعكفت هذه اللجان على دراسة ما يحال إليها من مشكلات .. واقتراح ما تراه من حلول .. أو إعداد مشروعات القوانين اللازمة لعلاجها .. والواقع أن غالبية معالجات المجلس لهذه المشكلات .. كمشكلة الإسكان ومشكلة التموين والدعم .. ومشكلة الزراعة والاستصلاح كانت معالجات قاصرة .. فقد كان تداول هذه المشكلات والجدل حولها يدور داخل المجلس فى عجالة لا تسمح بالتمحيص الجاد والمراجعة العميقة .. وحقيقة الأمر أن الحكومة كانت تتخذ القرار حول المشكلة .. وتترك لأغلبيتها حفاظا على الشكل اتخاذ الاجراءات التى يقتضيها الدستور لاستصدار القانون اللازم .. أما الأقلية البرلمانية .. فقد كانت تحاول المناقشة قدر الإمكان على الرغم من الحصار المضروب حولها من نواب الأغلبية ، وعلى الرغم من عدم قدرتها على التعبير خارج البرلمان ..

كان الرأى العام المصرى واعيا بحقيقة هذه الأغلبية البرلمانية والدور الذى تلعبه حفاظا على الشكل الديمقراطى .. وكان الشكل الديمقراطى أيضا يفرض نفسه عندما تنتقل مناقشة هذه المشكلات إلى الصحافة القومية .. فهذه الصحافة لم تكن تردد فى الواقع سوى وجهة نظر الحكومة وإرادتها فى حل المشكلات المطروحة .. أما الرأى الآخر فقد كان يبرز من حين إلى آخر بالقدر والدرجة التى تريدها الحكومة فالرقابة الذاتية التى يباشرها رؤساء التحرير لا تسمح بالمرور إلا للسطور التى لا تكشف نوايا الحكومة .. ولا تفسد خططها فى البرلمان .. والمهم عندها أن يكون الرأى الآخر حاضرا فى الصحف احتراما للشكل وتوكيدا للمظهر الديمقراطى .

كان على رأس المشكلات .. مشكلة القطاع العام بشركاته الخاسرة وإدارته العقيمة .. وإنتاجه المتخلف ..

وكانت أيضا مشكلة الدعم الهائل للسلع الضرورية الذى تتزايد ضغوطه على ميزانية الدولة .. وتذهب أمواله بالعملة الصعبة للمستحقين وغير المستحقين ..

وكانت أيضا مشكلة الزراعة والعجز الخطير فى الإنتاج الزراعى والسلع الغذائية ..

وكانت كل هذه المشكلات الجذرية تنتظر من يقوى على حلها ..

ولكن حكومات الرئيس السادات المتعاقبة .. لم تجرؤ على المواجهة الجذرية لأى من هذه المشكلات .. لأن المواجهة الجذرية تقتضى رجالا وأساليب من طراز آخر غير الطراز الذى تمثله الطبقة العازلة ..

فمصلحتها الأساسية تناهض مثل هذه الإصلاحات ، وملف القطاع العام الذى طرح مرتين على بساط البحث فى عهد الرئيس السادات لأبلغ دليل على ذلك .. فهذا القطاع العام هو فى الواقع مصدر الإنعام على الطبقة العازلة وأعوانها .. ومعظم قياداته هم من رجال هذه الطبقة أو أتباعها المرتبطين بها وجودا وعدما .. وكل كبير مسئول له أعوانه وخلصاؤه فى المؤسسات والشركات العامة .. ومن غير الممكن فى هذه الظروف المساس بهذه القاعدة العريضة بغير المساس بالطبقة العازلة نفسها !

لذلك كان طبيعيا أن تنبرى قيادات القطاع العام بإيعاز من الطبقة العازلة وتشجيعها فى الدفاع عن منجزات هذا القطاع .. والتلويح بالمكاسب الهائلة التى حققها للعمال .. والإيحاء بانهيار الاقتصاد القومى كله إذا ما اقتربت يد الإصلاح الجذرى إلى هذا القطاع ..

لقد كانت قيادات القطاع العام ومن ورائها الطبقة العازلة تدافع فى الواقع عن نعيمها المقيم .. عن هذا « الوقف الخيرى الكبير » الذى استبدت بإدارته .. وتداولته بين أعضائها .. وكيف لا والسرية مفروضة على حساباته والرقابة الشعبية مفقودة على تصرفاته .. والدولة تدفع وتغطى بأموالها كل خسائره !!

هل هناك ما هو أكثر راحة وأوفر نعيما من التربع فى قيادات هذا القطاع ؟ ! وهل يمكن للطبقة العازلة أن تفرط فى هذا المصدر العظيم من مصادر الإغراء والثراء ؟ !

لذلك أغلق ملف القطاع العام مرتين فى عهد الرئيس وبنفس السرعة التى فتح بها .. ولم يستطع بكل سلطاته أن يواجه مراكز القوة الاقتصادية التى هبت من هذا القطاع لتقاوم الإصلاح وتضربه بكل شراسة وعنف ..

كان التنسيق والترابط مفقودا بين الرئيس وحزب الرئيس وحكومة الرئيس

وبرلمان الرئيس .. وكان كل منهم في واد لا يرى فيه من المشكلات سوى سطحها الظاهر .. إذ على الرغم من التغيرات الجذرية والعميقة التى أحدثتها سياسة الانفتاح الاقتصادى فى أسواق العمل والإنتاج وما صاحب ذلك من تغيير فى التركيب الاجتماعى .. فلم يستطع حزب الرئيس أن يستوعب هذا التغيير أو أن يستخلص نتائجه !

وجاءت مشروعات الحكومة إلى البرلمان غير واعية بهذه التغييرات واستمرت جهود أغلبيتها البرلمانية مركزه على مساندة ما تراه الحكومة بغير مناقشة جادة أو تمحيص دقيق ، فالدراسات الفنية للمشكلات المطروحة نادرة ومحدودة والقديم البالى من الأساليب والتدابير لا زال السمة الغالبة للحلول التى تقترحها الحكومة ، وهى أساليب وتدابير وقتية أثبتت الأيام عقمها وعدم جدواها .. وقد اتضح ذلك بوجه خاص فى المشكلات التى ترهق الميزانية وتجعلها فى عجز دائم مستفحل .. كمشكلة القطاع العام ومشكلة الدعم .. والتزام الحكومة بتعيين الخريجين .. والمصروفات الزائدة لبعض الأجهزة والوزارات الخ .

لقد كانت هذه المشكلات مثلا .. بحاجة إلى مواجهة جذرية وشجاعة تخفف الأعباء المتزايدة على الميزانية وتحقق وفورات هامة يمكن الاستفادة بها فى مواجهة الدين العام .. وتمويل التنمية .. ولكن الحكومة وحزب الحكومة آثرا دائما أساليب الترقيع والمسكنات الوقتية وهى الأساليب التى درجت عليها الحكومات السابقة فى معالجة المشكلة الاقتصادية .. ورفع المعاناة عن الجماهير التى طحنتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية المفاجئة والعميقة ..

وواقع الأمر أن حكومة الرئيس .. أو حكومة حزب الأغلبية البرلمانية لم تكن تتحرك فى سياستها الاقتصادية إلا بتوجيهات الرئيس .. ووفقا لما تمليه تعليماته وخطبه وتصريحاته .. ولكن بغير المساس بالمصالح المكتسبة والمراكز الثابتة التى حرصت كل الحرص على حمايتها والدفاع عنها . فلم تكن تنطلق من قاعدة مرسومة .. أو تتبع خطا استراتيجيا واضحا فى سياستها ، بل كانت معظم قراراتها ظرفية بحتة . كانت الاستراتيجية المؤسسة على الدراسة الشاملة للمشكلات وترتيب أولوياتها .. وإعداد الحلول الناجعة لمواجهتها غائبة تماما

عن ساحة العمل السياسى .. وبدلا منها كان التكتيك القصير الأجل .. والمناورة المحدودة .. التى لا تستهدف أكثر من تسكين المشكلة .. أو مداعبة الرأى العام عندما تصل أوجاعه إلى درجة الغليان والثورة ... أما التنسيق فى العمل الوزارى داخل مجلس الوزراء أو بين هذا المجلس ورئيس الدولة فلم يكن هو الآخر خاضعا لقاعدة معروفة .. فقد كان تضارب القرارات وتنازع الاختصاصات بين الوزراء فى القضية الواحدة من الأمور الطبيعية التى تجرى بها السياسات الوزارية فى ذلك الحين .. وكان الأخطر من كل ذلك انفصال السلوك السياسى بين الرئيس وأعضاء حكومته فى بعض الميادين الخطيرة والشائكة .. كميدان الجيش والمخابرات ورئاسة الجمهورية ، فلم تكن حكومات الرئيس بأغلبيتها البرلمانية لتجرؤ على الاقتراب من هذه الميادين إنما تنحصر مهمتها فى الموافقة الصامتة على قرارات الرئيس .. والعمل على تنفيذها بكل أمانة ودقة ! ..

ولم يحدث أن ناقشت برلمانات الرئيس ميزانيات هذه الأجهزة أو أبدت رأيا فى حجمها أو طريقة توزيعها .. فهذه الأمور من أخص خصوصيات الرئيس التى لا شأن لممثلى الأمة بها .. ولا صفة لهم فى مراجعتها !! .

وحتى فى ميادين الاقتصاد والمالية كان انعدام التنسيق بين الرئيس وحكومته واضحا .. ففى أحلك فترات عجز الميزانية والضائقة الاقتصادية كان الرئيس يفاجىء حكومته بتصريحات أو قرارات تمس التدابير الاقتصادية والمالية التى تتخذها الحكومة .. وكم من مرة صدرت تعليمات الرئيس بمنح علاوة للعاملين فى الدولة .. أو إجراء نفقة عاجلة من أموال مخصصة لأغراض مالية أو استثمارية مما ترتب عليه إحراج الحكومة .. ووضع وزراء المالية والاقتصاد فى مآزق دقيقة ..

لم تكن مرحلة ما بعد رمضان تحتمل هذه الأساليب .. لقد كانت مرحلة عامرة بالعديد من المشكلات الخطيرة المعقدة .. وكانت الجماهير العريضة تنتظر نهاية لهذه المشكلات بعد معاناة طويلة مرهقة ..

وكانت الاتجاهات الجديدة التى عبر عنها الرئيس السادات فى الانفتاح الاقتصادى والديمقراطية السياسية تفترض أيضا إطارا مختارا من الكفاءات الفنية

والإدارية تستند إليه فى توجيه دفة الحكم ..

كانت أعباء المرحلة .. مرحلة إعادة البناء تقتضى الاعتماد على الدراسة بدلا من الارتجال .. والاستناد إلى استراتيجية العمل الطويل المستقر عوضا عن التكتيك اليومى المتقلب .

وكانت هذه هى أولى أزمات الطبقة العازلة بعد أن احتشدت فى برلمان الرئيس . ثم فى حزب الرئيس .. كانت أزمة قصور فنى وضعف فى القدرة على العمل السياسى الدقيق المنظم ، فأصحاب الولاء لا يأتون إلا بأصحاب الولاء .. أما أصحاب الكفاءة فلا مكان لهم فى مراكز القيادة إلا من باب الخطأ .. أو باب الصدفة البحتة ! ..

هكذا كان الحال فى أدق الميادين الفنية وأخطرها وهو ميدان القيادة الاقتصادية .. فقد كان هذا الميدان بحق حقل تجارب كبير للهواة والمبتدئين يرتعون فيه مزودين بأغرب النظريات وأعجب الإجراءات والقرارات حتى اضطربت موازينه .. وتقلبت أوضاعه واستفحلت علله ! ..

وعلى شاكلة الاقتصاد كانت ميادين الإسكان .. والزراعة .. والخدمات .. فلم تفلت هى الأخرى من فقدان القيادات الفنية أو ضعفها .. حتى إن مشكلة واحدة من المشكلات التى يعانى منها الشعب فى هذه الميادين لم تجد سوى الحلول الجزئية أو المسكنات الوقتية ..

أما الأزمة الثانية التى عانتها الطبقة العازلة فقد كانت أزمة الأسلوب السياسى الذى تتعامل به مع المشكلات المطروحة .. فقد كان أسلوب المراوغة والدوران حول المشاكل .. والخوف من المصارحة يفرض وجوده على العمل السياسى كله .. ومن هنا كانت أسلحة المواجهة مع المعارضة تدور على هذا الأسلوب .. فلا تكاد المعارضة تبدى رأيا فى مشكلة داخل البرلمان أو خارجه حتى تنبرى الطبقة العازلة لحجب هذا الرأى أو تسفيهه .. أو اتهام أصحابه ببلبلة الرأى العام أو التشكيك فى أعمال الحكومة .. أو استغلال معاناة الجماهير !!

وكل ما برعت فيه هذه الطبقة بفقهائها ومنظريها هو القدرة على التلاعب بالألفاظ .. واختراع المصطلحات اللغوية .. التى تستر بها فشلها المتواصل فى

التصدى لأمهات المشاكل المعلقة ، فقد استبدلت بلفظ « ارتفاع » الأسعار لفظ « تحريك » الأسعار .. لتغطى عجزها عن السيطرة على الأسعار المتفاحشة .. وكأن لفظ تحريك الأسعار هذا لا يعنى ارتفاعها .. إنما يعنى تحركها إلى أسفل !! كما استحدثت بالاجتهاد اللغوى لفظ « التحفظ » ليخلف لفظ « الاعتقال » ولفظ « المتحفظ عليه » ليحل محل لفظ « المعتقل » .. وكأن التحفظ إجراء أجمل من الاعتقال .. والمتحفظ عليه فى وضع أرقى من المعتقل !!

كانت أداة التشريع البرلمانية وهى أداة الإصلاح الطبيعية فى النظم الديمقراطية ألعوبة بين أيدى الطبقة العازلة .. كانت مجرد إجراءات وطقوس لاستيفاء الشكل الديمقراطى .. أما الموضوع فقد كان له رب يحميه ويطوعه لإرادته ، فإذا ما صدرت هذه الإرادة .. مر الموضوع على اللجان البرلمانية .. ثم أصبح فى غمضة عين مشروعا .. ثم قانونا صادراً عن البرلمان !

أما البرلمان نفسه .. فلا تجد لغالبية أعضائه أثرا عند مناقشة مشروعات القوانين الهامة .. اللهم إلا إذا استلزم الأمر الحضور الإجبارى وذلك فى حالتين : زيارة الرئيس للمجلس ، أو صدور الأوامر بطرد أحد النواب !!

وواقع الأمر أن الطبقة العازلة كانت تضيق برداء الديمقراطية وتتبرم به .. ولكن ضيقها وتبرمها كانت تخفيه ابتسامة ماكرة ترتسم على الوجوه المسئولة كلما تحركت عدسات الصحافة والتليفزيون .. فالحكومة مطالبة بالتحرك والعمل داخل هذا الإطار .. وعليها مواجهة أعباء الأسئلة والاستجوابات والمناقشات داخل المجلس .. ولا ضير على الوزراء .. فلن يحاسب المجلس وزيرا واحدا .. فالأغلبية الحزبية حاضرة لمساندة وزراء الحكومة .. ولجان تقصى الحقائق حاضرة أيضا لتبرئتهم عند الاقتضاء ! .

وعلى الرغم من هذه الضمانات المكفولة بحكم الواقع فالمعارضة البرلمانية المحدودة من أحزاب الأقليات تؤرق الحكومة وتثير مخاوفها ، لأن أصداءها الضعيفة داخل المجلس تصل قوية إلى الشارع . وتجد إقبالا واسعا من الجماهير .. وهى عاجزة عن أن تفعل شيئا تحمى به وجودها .. فلا هى بالجدل

السياسى قادرة .. ولا هى بالمواجهة البرلمانية قادرة .. ولا هى باجتذاب الجماهير العريضة قادرة .. وكل قدرتها تكمن فى التقوقع حول الحاكم .. واختلاس النظر إلى عصا السلطة .. عسى أن تجد فيها نهاية لمواجعها !

أما الرئيس السادات صاحب السلطة فقد ظل حتى هذه الآونة بعيدا عن قدرة تقييم أعمال الحكومة .. والنتائج التى يمكن أن تنتهى إليها سياستها فى حل المشاكل المتفاقمة .. فقد كانت الطبقة العازلة ممثلة فى الحكومة والحزب والبرلمان تجيد تصوير « المنجزات » التى تحققت .. من خلال « السياسة الرشيدة » التى تنتهجها « لرفع المعاناة » عن الطبقات الكادحة !

ولم ترتفع المعاناة ! إنما ارتفع بدلا منها الدعم المفروض على السلع الأساسية هكذا فجأة دون سابق إنذار .. وثارت ثائرة الجماهير من الإسكندرية إلى أسوان .. واندلع العنف فى كل مكان .. وباتت القاهرة على حافة الدمار .. وعند هذا الحدث فقط أفاق الرئيس .. وتنبه إلى أن شيئا ما قد وقع .. ووقفت الطبقة العازلة فى حيرة من أمرها .. فلم يكن باستطاعتها حجب الحدث الذى اهتزت له الدنيا .. ولكنها سرعان ما وجدت الأعذار والمبررات ! ..

إن ما حدث يومى ١٨ و ١٩ يناير عام ١٩٧٧ هو مؤامرة مدبرة من العناصر اليسارية .. وإن وراء هذا التدبير قوى أجنبية تريد النيل من مصر والانتقام من زعيمها !

وصدق الرئيس .. وبدلا من أن يوجه اللوم إلى الحكومة .. أو يتجه إلى مراجعة سياستها الاقتصادية .. وجه اللوم إلى وزير داخليته وتوجه إليه بطلب الاستقالة !

هذا الحدث الخطير لم يدفع بالرئيس السادات إلى مجرد التشكك فى مقدرة حكومة الأغلبية .. أو حتى فى حزب الأغلبية .. ولكنه ظل على ثقة كاملة بقدرتها .. ورشد سياستها .. وظل أيضا على ثقة كاملة بأن ما حدث يومى ١٨ و ١٩ لم يكن انتفاضة شعبية ولكنه كان مجرد « انتفاضة حرامية » دبرتها أيد عميلة معادية لنظامه وسياسته !!

وتراجعت الحكومة عن قرارها برفع الدعم عن السلع الأساسية ، واستقال نائب رئيس الوزراء المسئول عن القرار الدكتور عبد المنعم القيسونى ، وظلت الميزانية تتحمل أعباء الدعم على الرغم من تفاقم الديون العامة .. والتجاء الحكومة إلى سياسة القروض والإصدار النقدى لمواجهة العجز المتفاقم الذى كان يرهق الميزانية .. وهكذا عاد كل شيء إلى ما كان عليه .. وظلت دار لقمان على حالها ! ..

كان المفروض أن قرار رفع الدعم هو جزء من كل .. وأنه إجراء من بين إجراءات عديدة يتضمنها برنامج شامل للإصلاح الاقتصادى .. وقيل إن الدكتور القيسونى كان يحمل معه هذا البرنامج عندما دخل إلى الوزارة .. ولكن الطريقة الفجائية التى طبق بها هذا القرار .. وغيبة الإجراءات التمهيدية الضرورية لاتخاذه ، تحمل على الاعتقاد بأن سياسة الحكومة لم يطرأ عليها تغيير أو تبديل .. وأنها لا زالت متمسكة بأساليب العلاج الجزئى الذى يقوم على الترقيع والرتق فى مواجهة المشكلات الاقتصادية ..

وهكذا ظلت الطبقة العازلة أبعد ما تكون عن استيعاب الدرس .. أما الرئيس فقد استوعب من الحدث درسا آخر وهو ضرورة اليقظة الدائمة ضد المؤامرات التى تدبرها القوى العميلة وفلولها فى الداخل من اللصوص وقطاع الطرق .. وضرورة مواصلة المسيرة الديمقراطية .. فقد أكد عزمه على استمرارها رغم أنف العملاء والمخربين !!

وعلى الجانب الآخر كانت المعارضة تراجع مواقفها .. ولم يكن أمامها بعد هذا الحدث من المنافذ الكافية لبيان وجهة نظرها فى سياسة الحكومة .. وكان الرأى الغالب فى أوساطها يرى فيه نتيجة طبيعية لهذه السياسة .. ومؤشرا خطيرا لما ينتظر مصر من اضطراب وعدم استقرار إذا ما ظلت القيادة السياسية تفكر بنفس المنطق وتتحرك بنفس الأسلوب الذى انتهجته الحكومات السابقة ..

ولكن إحساس الطبقة العازلة بهذا الوعى الذى اجتاح المعارضة .. كان فوريا وقويا .. فهذه المعارضة تعكس اتجاه الرأى العام .. وتعبر عن حقيقة الأوضاع التى قادت إلى هذا الحدث .. وهى ولا شك إن قويت واستمرت .. فسوف يقوى ويستمر تفاعلها مع الجماهير العريضة .. وسوف تتمكن فى النهاية من

قيادتها وتوجيهها ضد الحكومة والحزب . وعلى ذلك لا بد من البدء بتقليم أظافرها .. وضربها فى مهدها قبل أن تقوى ويشتد عودها ويصبح الوقت متأخرا فى الإجهاز عليها .. وكانت الفرصة مواتية .. فقد اشتدت حساسية الرئيس تجاه المعارضة وأصبح أكثر استعدادا لتقبل ما تنقله الطبقة العازلة عن تحركاتها .. وأخذ يولى اهتماما خاصا لما تبديه من أقوال وأفعال .. ولعل أول من لفت أنظار الرئيس إلى المعارضة .. وحرك حساسيته ضدها هو حزب التجمع .. فقد اتخذ موقفا صريحا واضحا من أحداث ١٨ و ١٩ .. وخرجت صحيفته وتصريحاته تندد بالحكومة وتحملها تبعة هذه الأحداث .. وقد تبع حزب التجمع فى هذا الاتجاه العديد من فرق اليسار التى تعمل خارج إطار الأحزاب فاندفعت فى حملتها على الرئيس وحكومته .. إلى حد أنها وصفت هذه الأحداث « بالثورة » و « الانتفاضة الشعبية » ووجدت الطبقة العازلة فرصتها فى تشديد القبضة على المعارضة .. ومطاردة أقلامها فى الصحف القومية ..

وكان من اليسير استعداء الرئيس عليها .. وإنماء اقتناعه بسعيها إلى إسقاط نظامه .. فقد كان هجوم المعارضة فى هذه الآونة مركزا على المشكلات الاقتصادية الكبرى .. وأساليب معالجة المعاناة التى تطحن جموع المواطنين .. وسرعان ما وجدت الطبقة العازلة فى هذه القضايا مادة حية لاستثارة الرئيس ضدها .. وحمله على التفكير فى الوسائل الكفيلة بقمعها ..

وعلى نهج الخوف من التغيير مضت الطبقة العازلة تثير شكوك الرئيس .. وتقوى ريبته فى كل كلمة أو حرف تنطق به المعارضة .. فالكلام عن المعاناة اليومية .. أو المشكلات الأساسية اصطياد فى الماء العكر .. لا يستهدف الإصلاح وإنما يستهدف تأليب الرأى العام .. واستغلال أوجاعه ..

ومع هذا النهج الذى سلكته الطبقة العازلة كان من الصعب توقع الوفاق أو الانفراج .. فقد كانت المعارضة متمسكة بحقها فى مناقشة المشكلات الاقتصادية المطروحة ، وكان الرئيس مصرا على استمرار المسيرة الديمقراطية على نفس الدروب .. وبنفس الرجال .. ونفس الأسلحة !!

وهكذا تجمعت فى الأفق مقدمات صدام بين الفريقين .. فريق الطبقة العازلة

وفريق المعارضة .. وكان لابد من مناسبة ..

وفعلا جاءت المناسبة .. فقد ساقت الظروف حادثة عابرة داخل البرلمان اقتنصتها الطبقة العازلة لتصنع منها كبيرة من الكبائر ، فكيف يهتف نائب معارض بسقوط رئيس الدولة تحت قبة البرلمان ؟ ! وكيف يجرؤ الحزب الذى ينتمى إليه هذا النائب على ترشيح أحد أعضائه لدخول الانتخابات بعد أن خلت الدائرة بإسقاط عضوية النائب المذكور ؟ ! ثم كيف يتجاسر رئيس هذا الحزب المعارض فى الذهاب إلى الدائرة لتأييد مرشح الحزب فى الانتخابات التى تجرى هناك ؟ !

إنها سلسلة من « الجرائم السياسية » التى تقتضى وقفة حازمة وعقابا صارما ! .. ولكن ما دمنا فى ظلال الديمقراطية .. فالعقاب الصارم لا يكون إلا بالقانون ..

وهكذا بدأ مسلسل القمع .. القمع بالقانون !!

القمع بالقانون

ليس الديمقراطيون وحدهم هم الذين يخضعون للدستور ويحكمون بالقانون !

فبعض الطغاة أيضا يخضعون للدستور ويحكمون بالقانون .. فوجود الدستور والقانون ليس دليلا فى حد ذاته على انعدام الطغيان وسيادة الديمقراطية .. إنما الدليل أن يكون الدستور مبنيا على الأصول الديمقراطية .. وأن يكون القانون ملتزما بحدود الدستور ..

الفارق إذن بين حاكم ديمقراطى وحاكم مستبد يكمن فى أن الأول مقيد بدستور ديمقراطى وقوانين تحترم هذا الدستور .. أما الثانى فيضع الدستور الذى يوافق إرادته ويصدر القوانين التى تترجم حرفية هذه الإرادة !!

وكثير من طغاة العصر الحديث يحكمون بالدستور والقانون ويحرصون على إضفاء الشرعية الدستورية على نظمهم بعد أن أصبحت الديمقراطية اليوم مطلبا شعبيا وأساسيا تتطلع إليه الشعوب فى حكم نفسها بنفسها .. وقلما وجدنا مستبدا يجهر بعدائه للديمقراطية .. أو يعلن رفضه للحرية ، وحتى عبد الناصر نفسه كان شديد الحرص فى البحث عن شرعية تساند نظامه المطلق .. وهداه تفكيره فى النهاية إلى ما أسماه بالشرعية الثورية ..

وهذه الشرعية الثورية لم تكن تتقيد بشكل أو قاعدة .. بل كانت شرعية مطلقة العنان تجد سندها فى الثورة نفسها .. فكل ما من شأنه حماية الثورة أو تأمين استمرارها يدخل فى إطار هذه الشرعية ويبرر للحاكم اتخاذ ما يراه من إجراءات بدءا بالاعتقال ومصادرة المال ، وانتهاء بالتصفية الجسدية ..

وفى ظل هذه الشرعية كان طبيعيا أن تكون سلطة التقدير موكولة إلى كبير الثوار جمال عبد الناصر .. فإرادته وحدها هى التى تحدد ما يعتبر وما لا يعتبر خطرا على الثورة .. وإرادته وحدها هى التى تحدد أيضا ما يجب وما لا يجب اتخاذه من تدابير وإجراءات لحمايتها !

وعلى هذه الوسادة الصريحة المريحة اتكأ عبد الناصر فى إدارة شئون البلاد .. ولم تعد تؤرقه الأشكال والصيغ والصقوس الدستورية أو القانونية .. فقد تحرر من قيودها فى قمع معارضيه وإملاء مشيئته .. وأصبح قليل الاهتمام بتقنين إرادته فى دساتير أو إفراغ مشيئته فى قوانين يتقيد بها ويلتزم بحرفيتها .. فقد سن دساتير وعطلها .. وأصدر قوانين ولم يعمل بها .. وصاغ مواثيق ومزقها .. لقد كان اعتماده الأول على القوة المادية التى استمدها من شرعيته الثورية حتى وإن جاءت مخالفة للدساتير التى سنها أو القوانينَ التى أصدرها !!

وعلى خلاف عبد الناصر كان الرئيس السادات حريصا على إنهاء الشرعية الثورية .. والحكم بالشرعية الدستورية .. وكان أشد حرصا على كفالة الأشكال والقوالب والصيغ الفقهية والقانونية التى تؤكد وجود هذه الشرعية ..

كان حريصا على الالتزام بدستور يترجم إرادته ..

وكان حريصا على الخضوع لقوانين تفرض مشيئته ..

لقد كان الرئيس السادات وعلى خلاف عبد الناصر مولعا بالالتزام الصارم بعجلة التقنينات والتشريعات والقوانين !!

كان عبد الناصر يكتفى فى قمع معارضيه .. وفرض سلطانه بالقانون ١٥٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بحالة الطوارىء بعد أن أعيدت صياغته على الصورة التى تمنحه كل السلطات فى اعتقال معارضيه .. فقد كان يكفى لسلب حرية المواطن واحد من ثلاثة : أن يكون مشتبها فيه ، أو خطرا على الأمن العام ، أو خطرا على النظام العام حتى يجرى اعتقاله ولا معقب بعد ذلك على قرار الاعتقال .. ولا سبيل للطعن فيه أمام القضاء بأى طريق من طرق الطعن !

كان هذا القانون الاستثنائى كافيا لاعتقال أى مواطن .. وعن أى فعل أتاه وفى أى مكان يعينه الحاكم .. وعن أى مدة يراها .. ولكن الرئيس السادات

لم يقتنع بهذا القانون بل رأى فيه استثناء على الشرعية الدستورية لا يجوز الالتجاء إليه إلا فى حالة الطوارىء الموجبة لتطبيقه .. ولما كان الرئيس قد ألغى هذه الحالة وأعاد مصر إلى أوضاعها الطبيعية ، فقد توقف العمل بقانون الطوارىء وبدأ العمل بالقوانين العادية .. ومؤدى هذه الشرعية الدستورية ألا جريمة إلا بنص .. ولا عقوبة أيضا إلا بنص .. فالقانون وحده هو الذى يحدد الأفعال المعاقب عليها .. ويحدد العقوبة عن هذه الأفعال . والقانون هو أيضا الذى يرسم إجراءات القبض والمحاكمة ويعين جهة الاختصاص بها .. وطرق الطعن فى الأحكام الصادرة عنها !!

أما الدستور فهو المرجع الأعلى الذى يرسم الحدود التى لا يجوز للقانون تخطيها أو المساس بها ..

وهذا الطريق الجديد .. طريق الشرعية الدستورية الذى اختاره الرئيس وأصر عليه .. لم يكن طريقا سهلا تحفه الورود ..

فالحكم بالديمقراطية – حتى وإن كانت شكلية – أصعب بكثير من الحكم فى غيبتها . فهو حكم تقيده النصوص والإجراءات الدستورية والقانونية التى تطوق الحاكم وتلزمه بوجوب مراعاتها واحترامها ..

ولكن إرادة الرئيس فى التجديد والمضى فى التجربة كانت أقوى من كل هذه القيود والإجراءات التى تفرضها الممارسة الديمقراطية فى ظل الدستور والمؤسسات الدستورية ..

وقد أفاد الرئيس كثيرا من خطوته الأولى فى هذا الطريق ، فقد أحس وربما لأول مرة برياح جديدة لم يتعودها ولم يألف مثلها على امتداد ممارسته للسلطة .. فقد برزت على السطح قوى جديدة .. تتصرف بإيقاع جديد .. وتتكلم بلغة جديدة .. ولم يكن فى سلوكها ما ينبىء عن طاعة عمياء أو تقدير مطلق لسياسته .. أو تصرفاته .. بل كان منها من يتكلم بصراحة .. وينتقد بصراحة .. ويطالب بالمزيد من الديمقراطية .. أو الجديد من الإصلاح .

وعلى ضوء هذه التجربة أخذ الرئيس يستشعر ما يريده .. وما لا يريده .. ما يستحبه وما يكرهه .. ولم تكن تصريحاته وكلماته تخلو من إشارات أو

ملاحظات تفصح عن رأيه فى سلوك المعارضة .. وتطرح تصوره لما يجب أن تكون عليه الممارسة الديمقراطية وآداب الجدل الديمقراطى ! .

ولكن استجابة المعارضة « لتوجيهات » الرئيس كانت محدودة .. فقد رأت أغلبيتها أن فى هذه التوجيهات تصورا ذاتيا لا علاقة له بالأصول الديمقراطية المتعارف عليها .. وأن التجربة يجب أن تتحرر من القيود والضغوط لتأخذ اتجاهها الطبيعى وتنتهى إلى غايتها المنشودة ..

كان من الممكن أن ينتهى هذا الاختلاف فى التصور بين الرئيس والمعارضة إلى تراجع من طرف أو من آخر يضع حدا للخلاف .. ولكن المعارضة لم تتراجع بل أصرت على ضرورة استمرار التيار الديمقراطى بغير تدخل أو إشراف .. أما الرئيس فقد كانت لديه أيضا موانع قوية تحول دون استمرار هذا التيار بغير تدخل أو إشراف .. فقد كانت وراثة ثورة ٢٣ يوليو حاضرة فى شخصه وفى سلوكه .. وكانت تفرض منطقها فى استمرار الوصاية على هذه التجربة الجديدة .. فالرئيس يطبق مبدأ من مبادىء ثورة ٢٣ يوليو تأخر تطبيقه أكثر من ربع قرن .. وهو المسئول الأول عن قيادة هذا التطبيق بسلامة وأمان .. وربما لم يفطن البعض إلى أن هذه الوراثة المفروضة لم تفارق شخصية الرئيس السادات بعد تقرير الانفتاحة الديمقراطية .. فهذه الانفتاحة فى يقينه مجرد تصحيح لمبدأ أسقطته ثورة ٢٣ يوليو طيلة ربع قرن عندما وعدت بإقرار حياة ديمقراطية سليمة .. وهو اليوم يأذن بهذا التصحيح .. ويتحمل بالتالى المسئولية الكاملة عن قيادته وتوجيهه !!

وقد كان تقمص الرئيس هذه الوراثة وتشبثه بها سببا فى دفعه إلى التفكير فى « تصحيح » ما لا يراه صحيحا فى مسار الديمقراطية الوليدة .. وفى ضبط التيار الجديد على الصورة التى ارتسمت فى نفسه من واقع التجربة ..

ولكن واقع التجربة .. لم يكن فقط مبنيا على انطباعات الرئيس الذاتية .. لكنه كان مبنيا أيضا على التقارير السرية والآراء الفقهية التى وضعتها الطبقة العازلة تحت تصرفه ..

وفكر الرئيس طويلا ..

لم يكن التراجع المكشوف عن الديمقراطية مطلوبا .. أو مستحبا .. بل كان المطلوب هو الاستمرار على النهج الديمقراطى ولكن بعد إفراغه من المنغصات وتأمينه من المزالق التى أرقته وأثارت مخاوفه ، وهذه المهمة ليست من اختصاص أصحاب القوة والبطش ولكنها من اختصاص أصحاب الفقه والتشريع !

فهؤلاء هم الذين يملكون مفاتيح الأزمة .. وهؤلاء هم الذين يملكون صنع السلاح المناسب واستخدامه بالدقة والمهارة التى يقتضيهما المقام .. وأحس الرئيس أن لكل زمان رجاله .. وأن رجال هذا الزمان - زمان الديمقراطية - هم فقهاء الدستور وعلماء القانون .. وسرعان ما استدار إليهم يطلب المشورة فكان الجواب الفورى :

لا خوف ولا خطر .. فالديمقراطية أيضا لها أنياب ومخالب !!

وفهم الرئيس .. ولكن المعارضة لم تفهم ..

فالأنياب والمخالب هى الضوابط القانونية التى تتيحها المبادىء الدستورية والأصول الديمقراطية فى كفالة حرية الرأى والعمل السياسى للجميع .. وتحرم كل خرق لها من الحاكم أو المحكوم .. وما دامت المعارضة تلتزم بهذه المبادىء والأصول وتعمل داخل الحدود التى رسمتها الضوابط القانونية فلا راد لها .. ولا معقب عليها ..

هكذا فهمت المعارضة ..

ولكن فقهاء السلطة ومشرعى الطبقة العازلة كان لديهم معنى آخر .. وكانت فى جعبتهم مبررات أخرى لا يعرف وزنها الحقيقى إلا الخبـراء والمتخصصون ..

كانت أنياب الديمقراطية ومخالبها عندهم قمع بالقانون .. واستبداد بالتشريع لا يغطيه أصل ديمقراطى ثابت أو مبدأ دستورى معروف إنما يغطيه فقط مبررات من وحى ابتكارهم وتدعمه أسانيد من صميم نظرياتهم وفلسفاتهم ..

وقد فتحت ثغرات الدستور القائم أمامهم أوسع المنافذ ، فهذا الدستور المجهز وفق إرادة الحاكم وفى زمن الفردية المطلقة والحزب الواحد هو نفسه

الدستور المعمول به فى زمن المناداة بالديمقراطية وتعدد الأحزاب ..

وهذا الدستور مرن فضفاض إذا ما تعلق الأمر بإطلاق سلطات الحاكم .. وهو أيضا جامد صلب إذا ما تعلق الأمر بتقييد سلطاته أو توقيت ولايته ..

هو دستور يطلق حرية تكوين الأحزاب ولكنه لا يضمن هذه الحرية !

هو دستور يحرم تجريم الأفعال السياسية ولكنه لا يمنع من هذا التجريم !

هو دستور يبيح الاستفتاء الشعبى .. ولكن لا يقيده !

إنه دستور مرن لا يأتى بردود قاطعة فى مثل هذه القضايا الدقيقة التى تمس صميم الحريات العامة ..

ولكن هذا الدستور نفسه صارم محكم فى المواضع التى تدعم من سلطات الحاكم وتؤمن من خلوده فى الحكم !

فهو يمنح الحاكم تشكيلا برلمانيا يضمن له الأغلبية .

ويمنحه أيضا صلاحيات لا نهائية فى حل البرلمان بالاستفتاء !

ويمنحه أخيرا حقا مطلقا فى اختيار من سيخلفه فى الرئاسة !!

ودستور كهذا هو عين الضمان فى دعم النظام وحمايته من رياح المعارضة الشعبية .. ويكفى أن يوظف فقهاء السلطة مهارتهم فى التفسير والتأويل والابتكار ليجدوا لكل حالة حلولها ولكل أزمة مخارجها ..

لذلك لم يكن غريبا أن يحتل فقهاء السلطة فى هذه المرحلة أقرب المواقع من قلب الرئيس .. وأن يصبح بعضهم من الركائز القوية لنظامه .. فخرق الأصول الدستورية فن لا يرقى إليه إلا أصحاب المهارات الخاصة .. وهؤلاء هم عدة الرئيس وزاده .. فى المعركة القادمة ..

وعلى الساحة السياسية .. كانت ملامح المعركة قد اتضحت .. وكانت أهداف الرئيس قد تحددت ..

فالوفد الجديد هو الخطر .. وهو أول الأهداف ..

والتجمع الوطنى أيضا .. وهو ثانى الأهداف ..

أولهما خطر بحجمه .. وتأثيره الشعبى ..

والثانى خطر بقوة نقده .. وجذوره الممتدة تحت الأرض ..

وبقى على فقهاء السلطة أن يجدوا الحلول المبتكرة لهذه الحالات المحدودة .. وبعد مشاورات تقرر العلاج .. فى قطع رقبة هذه الأحزاب باستئصال قياداتها وعزلها تماما عن الحياة السياسية !!

فقيادات الوفد الجديد سبق أن حاكمتها الثورة بتهمة إفساد الحياة السياسية وقضت عليها بالعزل السياسى الكامل ..

وإذا كان الرئيس قد عاد « فعفا عما سلف » وأطلق الحرية السياسية للجميع .. فإن الشعب يستطيع العدول عن هذا العفو !

أما حزب التجمع فأمره سهل ميسور ، لأن شعار العلم والإيمان الذى رفعه الرئيس يمنع على اليسار الشيوعى شغل الوظائف القيادية .. وبالتالى فإنه يمنع عليه من باب أولى الاشتغال بالعمل السياسى !

وحتى لا تكون هناك شبهة فى ديمقراطية هذا الإجراء ومدى شعبيته ، فإنه يجب تخطى البرلمان واستفتاء الشعب مباشرة .. فالشعب مصدر السلطات !!

وهكذا كان العلاج جاهزا .. وبقى التوقيت وكان التوقيت بحاجة إلى مناسبة « تدعم اقتناع الشعب » بضرورة استخدام هذا السلاح !!!

وجاءت المناسبة ..

لقد تكهرب الجو فجأة بين الرئيس وحزب الوفد الجديد .. ولم يكن قد مضى على قيامه عام كامل .. وكانت البداية مع نائب وفدى وهو الشيخ عاشور وقف ليقول بعد أن قرر رئيس المجلس طرده من الجلسة على أثر مناقشة حادة تحت قبة البرلمان :

يسقط أنور السادات ! ..

وكان هذا الهتاف بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير .. فلم تؤخذ هذه

العبارة بظرفها .. بل اعتبرت من نواب حزب الرئيس جريمة لا تغتفر ، وتسابق النواب فى المطالبة بإسقاط العضوية عن النائب جزاء له على ما اقترفت يداه ..

واضطر حزب الوفد أن يتخذ من الحادثة موقفا .. فاجتمع .. وقرر توجيه اللوم إلى النائب على ما بدر منه من عبارة غير لائقة .. ولكنه رفض فكرة إسقاط العضوية عن النائب تأسيسا على أن الحصانة البرلمانية التى يتمتع بها النواب بنص الدستور تمنع من إسقاط العضوية عنهم بسبب تجاوزهم حدود اللياقة أو استعمالهم ألفاظا نابية ولكنها تجيز فقط مؤاخذتهم تأديبيا من قبل المجلس ..

وصدر بيان رسمى عن حزب العمل يحمل هذا المعنى .. ولكن موقف الوفد لم يمنع من تكاتف نواب الأغلبية الحكومية وإصدارهم قرارا بإسقاط العضوية عن الشيخ عاشور نائب دائرة الجمرك بالإسكندرية ! ..

وقد نتج عن هذا السلوك غير الديمقراطى من حزب مصر فى ذلك الحين .. موقف جديد .. فقد خلت دائرة الجمرك بإسقاط العضوية عن الشيخ عاشور .. وأصبح من الضرورى إجراء انتخابات جديدة لاختيار نائب جديد ..

ووجد الوفد نفسه مدعوا إلى دخول هذه المعركة الانتخابية المحدودة .. ورأت بعض عناصره أن فى هذه المعركة امتحانا لشعبية الحزب ومدى قدرته على مواجهة الحكومة .. وذهب رأى آخر إلى ضرورة تلافى الدخول فى مواجهات مع الحكومة .. خاصة وأن القضية تمس رئيس الدولة ، ودخول الوفد إلى المعركة الانتخابية سوف يفسر بأنه تحد شخصى للرئيس السادات ..

وقد دعم من هذا الرأى حداثة تكوين الحزب وانشغاله فى تنظيم كوادره وإعداد صحفه وعدم تأكده من مدى حياد الحكومة إزاء عملية الانتخاب ..

ومع رجاحة الحجج التى ساقها أنصار هذا الرأى فلم ينجحوا فى وقف التيار الضاغط الذى يدعو إلى ضرورة خوض المعركة الانتخابية ضد مرشح الحكومة وبأى ثمن ..

ودخل الوفد معركة الجمرك .. وخرج منها خاسرا ، ولكن خسارة الحزب لم تكن فى المعركة ولكن فى ملابسات المعركة .. فقد انتقل رئيس الحزب بنفسه إلى الإسكندرية لتأييد مرشح حزبه .. وكانت مناسبة للخطب

الحماسية .. والمظاهرات الأكثر حماسا .. ووجدت الحكومة فى هذه الملابسات فرصة سانحة لإقناع الرئيس السادات بمدى قوة الوفد .. ومدى خطورته على مستقبل السلطة فى مصر .. وكان رئيس الحكومة فى ذلك الحين السيد ممدوح سالم قد اصطدم أكثر من مرة على صفحات الجرائد مع رئيس حزب الوفد .. وكان رئيس الحزب قد اتهمه فى خطبة شهيرة ألقيت بنقابة المحامين قبل تشكيل الحزب .. بالتواطؤ فى تهريب شمس بدران المتهم فى عشر جنايات أمن دولة إلى خارج البلاد ..

وسكت الرئيس أنور السادات .. وظن الناس أن المعركة قد انتهت .. ولكن الكواليس الخلفية للرئاسة كانت تتحدث عن مشروع قانون للاستفتاء .. ظاهره تنظيم الحياة الحزبية وحماية الوحدة الوطنية ولكن باطنه حرمان زعامات الوفد من الحقوق السياسية ومنع الأحزاب من امتلاك صحف حزبية وتجريم أفعال تعتبر من صميم الممارسة السياسية كالتشكيك والبلبلة .. وكلها أفعال يصعب ضبطها .. أو تحديدها .. ولا يمكن لسياسى أن يمارس العمل السياسى وهو فى مأمن من الوقوع فى شباكها .. بل ولا يوجد قانون فى العالم يجرمها .. لشدة نسبيتها .. واختلاف التقدير فى شأنها ..

وصدرت هذه القوانين بعد استفتاء عام كانت نتيجته كما هى العادة أكثر من ٩٩٪ .. ولم تفلح جهود المعارضة فى شجبها أو الطعن فى دستوريتها وكان صدورها نهاية حزينة لبداية الديمقراطية فى مصر ..

لم يكن من الممكن لسياسى جاد أو صاحب قلم نظيف أن يأمن على نفسه من سطوة هذه القوانين .. فكيف يمكن لهؤلاء أن ينتقدوا مثلا سياسة الحكومة الزراعية .. أو فضائح القطاع العام .. أو تفشى الرشوة واستغلال النفوذ إذ كانت أفعالهم يمكن أن تقاس دائما بمقياس البلبلة .. أو التشكيك أو المساس بالوحدة الوطنية ؟

لقد كانت هذه القوانين سيفا مسلطا على رقاب العباد يستطيع الحاكم أن يستخدمها كيفما شاء وأينما أراد ، فكل نقد يمكن أن يكون تشكيكا أو لا يكون .. وكل مواجهة للحاكم يمكن أن تعتبر بلبلة أو لا تعتبر ..

فهذه التهم لا تقبل التغيير ولا تخضع للضوابط.. لذلك استحال على الفقه الجنائى والسياسى أن يجرمها أو أن يجعل منها أفعالا تقتضى المساءلة الجنائية ..

ومع ذلك فقد جرمها الرئيس السادات .. واستطاع أن يدخلها رغم أنف الفقه فى نطاق الأفعال المعاقب عليها قانونا !! ولكن الجديد فى كل ذلك هو أسلوب القمع المتطور .. فقد كان الرئيس فى صدامه مع الوفد حريصا على احترام الشرعية الدستورية التى أعلن عنها وأكدها فى بداية الانفتاحة الديمقراطية ..

فلم تعد هناك إجراءات ثورية تصدر عن إرادة فرد وتخضع لمزاجه وهواه .. فقد انتهت الثورة وبدأت دولة المؤسسات التى لا تحتكم لغير إرادة الشعب .. لذلك كان على الرئيس أن يتجه دائما إلى الشعب فى كل قرار كبير أو صغير .. وكان برلمانه بأغلبيته الكبيرة حاضرا دائما ولم يكن يتردد لحظة فى قبول مشروع للحكومة .. ولكن الرئيس وعلى الرغم من ثقته المطلقة فى نوابه كان يفضل تخطى البرلمان إلى الشعب - وهو الأصل - فى القرارات الكبيرة والخطيرة ، لذلك لم يتوان عندما أراد أن يضرب الوفد .. فى الالتجاء إلى استفتاء الشعب مباشرة .. فهذا الأسلوب فى يقينه أقوى وأمضى من موافقة البرلمان ، فالأغلبية البرلمانية من حزب الرئيس .. وشبهة الميل إلى تأييد الرئيس قائمة فى هذه الأغلبية !!

ويبدو أن الرئيس قد راقه جدا أسلوب الاستفتاء .. ووجد فيه مخرجا دستوريا لا مطعن عليه من أحد .. وأداة طيعة لصياغة إرادته فى شكل شرعى وإصدارها فى قوانين ممهورة بتوقيع الشعب !

هكذا فهم الرئيس السادات أسلوب الاستفتاء ، أو هكذا أفهمه مستشاروه وفقهاؤه .. ولو أن الرئيس اجتهد فى تحرى الحقيقة لأيقن أن هذا الأسلوب هو أضعف الاستدلالات الدستورية .. وأن الالتجاء إليه رهين بشروط دقيقة .. وأن بعض كبار الطغاة كانوا يستفتون شعوبهم .. وأن استفتاءات موسولينى وفرانكو لا زالت عالقة بأذهان الشعوب التى ذاقت مرارة طغيانهم ! ..

ولكن ما الحيلة وما العمل إذا كان دستور الرئيس قد أطلق الاستفتاء فلم

يقيده بأسباب ولم يحطه بضمانات ؟ ..

لقد أراد فقهاء الطبقة العازلة ومنهم الأساتذة المتخصصون أن يسايروا الركب وأن يجدوا لقرارات الرئيس سندا شرعيا تتكىء عليه فى صلب الدستور الذى وضعه .. وتناسوا عن عمد أن الأصل فى الاستفتاء أن يدور حول سؤال واحد محدود يكون جوابه عند المواطن لا أو نعم .. أما الاستفتاء الذى يطرح على المواطن العديد من الأسئلة ويتطرق فى كل سؤال إلى موضوع مختلف فلا بد أن يؤدى فى النهاية إلى إحراج المواطن أو إفساد رأيه .. إذن ما العمل إذا جاءت موافقته على بعض بنود الاستفتاء دون البعض الآخر ؟

إن المواطن فى هذه الحالة مضطر إلى قبول الاستفتاء كله أو رفضه كله ، لأن قبول بعض بنود الاستفتاء دون بعضها يبطل من صوته ويجعله كأن لم يكن !!

ولكن الطبقة العازلة بسلوكها هذا المسلك قد كشفت عن حقيقة نواياها عندما أعلنت فى كل مرة أن نتائج استفتاءاتها لا تقل عن ٩٨ أو ٩٩٪ ..

فهذه النسبة فى حد ذاتها تؤكد عدم جدية الاستفتاء .. وعدم احترام الإرادة الشعبية عند إجرائه .. إذ علينا أن نسأل عمن تمثلهم هذه النسبة .. فهل هى نسبة من قالوا نعم إلى مجموع من لهم حق الانتخاب فى مصر ؟

أم هى نسبة من قالوا نعم من مجموع المشاركين فعلا فى عملية الاستفتاء ؟

لا شك أن الفارق كبير بين الحالين .. فعدد من لهم حق الانتخاب فى مصر لا يقل عن عشرة ملايين مواطن .. وهذه الملايين العشرة لا تشارك كلها فى عملية الاستفتاء إنما تشارك نسبة منها فقط . فإذا كانت هذه النسبة المشاركة مليون مواطن مثلا .. ووافقت نسبتهم الغالبة على بنود الاستفتاء ، فإن هذا لا يعنى موافقة الأغلبية الشعبية على الاستفتاء فهناك تسعة ملايين امتنعوا عن المشاركة وقاطعوا الاستفتاء لسبب أو لآخر فهؤلاء لا تعتد الحكومة بمقاطعتهم .. لأنها قادرة دائما على أن تثبت حضورهم ببطاقات من عندها ، ومن المعلوم أن مقاطعة أغلبية الناخبين للاستفتاء تفسده وتبطل من مفعوله .. فمن إذن يراقب هذه المقاطعة إذا ما وقعت ؟ !

لا أحد .. لأن الحكومة لا يمكن أن تراقب الحكومة وهذا عيب ثان من عيوب الاستفتاء يجعل الالتجاء إليه محصورا فى أضيق الحدود .. فرقابة الشعب الفعلية على عملية الاستفتاء معدومة ، كما أن الرقابة التى تباشرها جهة محايدة كالقضاء داخل لجان التصويت تعتبر عديمة الفعالية لأن لجان المراكز فقط هى التى يشرف عليها قاض منتدب من وزارة العدل بينما تقع كافة اللجان الفرعية تحت السيطرة المباشرة لرجال الإدارة والأمن ..

هذه الملاحظات البسيطة لم تكن تستوقف الرئيس .. ولم تكن تؤرق وزراءه وفقهاءه ومستشاريه .. فقد كانوا يتسابقون فى إعلان التأييد الكاسح لاستفتاءات الرئيس بنسبة ٩٩٪ وظلوا فخورين بالتمسك بهذه النسبة والإشادة بها إلى آخر يوم فى حياته !!

كان على قيادة الوفد إذن أن تواجه هذه القوانين الجديدة التى أقرها الاستفتاء .. وكان الحل الأول يقول برفض هذه القوانين وعدم الاعتراف بها .. وكان معنى ذلك أن تذهب قيادة الوفد إلى السجن لمخالفتها لإرادة الشعب ! ..

وكان الحل الثانى أن ينسحب رئيس الحزب وبعض أقطابه من الحياة العامة وتنتهى الأزمة ويبقى الحزب ..

ولكن تبرز هنا نقطة هامة : كيف يمكن للحزب فى هذه الحالة أن يمارس نشاطه المعارض للحكومة وعلى رأسه قوانين جائرة يمكن للحاكم أن يستخدمها ضد أعضائه فى كل وقت .. ثم كيف يمكن للحزب تجميع أعضائه .. ومواصلة الاتصال بقواعده .. واستعمال حقه المشروع فى إعلان آرائه وهو محروم من امتلاك صحيفة تنطق باسمه ؟ !

لقد أحالت هذه القوانين الجديدة ملكية الصحف الحزبية إلى الاتحاد الاشتراكى .. ولم يكن مفهوما المعنى المقصود من هذا التمليك بعد أن ألغى الاتحاد الاشتراكى .. إلا فى شىء واحد وهو منع الأحزاب الجديدة من السيطرة على صحفها .. ونقل هذه السيطرة إلى الدولة ممثلة فى الاتحاد الاشتراكى ! ..

والنتيجة النهائية من كل ذلك هو تجريد الأحزاب الجديدة من أقوى أسلحتها فيكون لكل حزب جريدة .. ولكن الحزب لا يستطيع السيطرة على العاملين

فيها .. فهؤلاء جميعا يخضعون فى التعيين والتأديب والفصل لإدارة الدولة من خلال اتحادها الاشتراكى ! .

كان من المستحيل أن يمارس حزب جاد نشاطه المعارض فى هذه الظروف .. ومن هنا برز حل ثالث ورابع :

أن يجمد الحزب نشاطه إلى أن تزول الأسباب التى أدت إلى هذا القرار .. أو أن يحل الحزب نفسه ويصفى وجوده احتجاجا على هذه القوانين الظالمة .

وكان التفضيل للحل الرابع .. وقرر الوفد حل نفسه .. وصدر القرار مسببا وقالت الأسباب إن الحكومة بهذه القوانين قد أفصحت عن حقيقة نواياها تجاه المسيرة الديمقراطية فهى لا تنشد أحزابا حقيقية .. ولكن أحزابا ورقية ، والوفد ليس من هذا النوع الذى تريده الحكومة .

واستبشر الرئيس السادات بنهاية الوفد .. وقابل القرار بنوع من السخرية والاستهزاء .. ولكن بقى عليه أن يتخلص من ذيول الوفد وغير الوفد فى البرلمان والصحف والنقابات .. والشارع أيضا ..

لقد كانت المعارضة تعيش لحظات من التوتر والضيق لم يسبق لها مثيل .. وكان حزب التجمع الوطنى قد اتخذ هو أيضا موقفا صارما من هذه القوانين وقرر تجميد نشاطه احتجاجا عليها .. وبدأت النقابات والأوساط الطلابية تموج بالسخط على هذه القوانين .. ورفض المثقفون وأصحاب الأقلام النظيفة أن يروا فيها التبرير الذى أراده الرئيس السادات عندما وصفها بالضوابط والمعايير المانعة من انحراف الديمقراطية . لقد ساد شبه إجماع شعبى على أن هذه القوانين ليست سوى قيود على الديمقراطية أراد بها الحاكم تكبيل المعارضة ومنعها من أن تنقلب إلى معارضة حقيقية تؤدى دورها فى إقرار الديمقراطية ..

كانت هذه القوانين أول درس يلقيه الرئيس السادات على المعارضة بعد أن أعلن بداية عصر الحرية والديمقراطية .. وقد فهمت المعارضة جيدا أن الرئيس لا يريد ديمقراطية كتب الفقه والقانون الدستورى .. ولا ديمقراطية أوربا وأمريكا .. ولكنه يريد ديمقراطية مهذبة لا يهتف فيها نائب بسقوط رئيس الدولة .. ولا يخرج فيها رئيس حزب محمولا على الأعناق فى مظاهرة ..

ولا يقول فيها كاتب نقدا يمس الرئيس أو تصرفات معاونيه الأقربين..

الرئيس بكل وضوح يريد ديمقراطية تقول ما يقول وتؤيد ما يؤيد .. وترفض ما يرفض .. هذه هى ديمقراطية الرئيس كما فهمتها المعارضة من الدرس الأول .. وكما استخلصتها بعد ذلك من الدروس التالية !!

وجاءت توجيهات الرئيس للمعارضة فى خطبه ولقاءاته وتصريحاته تكمل ملامح الصورة التى أرادها للديمقراطية .. فلم يكن يراها كما يراها روادها وفلاسفتها .. ولا كما يراها الإنجليز أو الفرنسيون أو الأمريكان ..

إنما كان يراها من خلال مفهوم ريفى أصيل وهو مفهوم « كبير العائلة » الذى يقف فوق الجميع .. والجميع هنا هم قطاعات الأمة وفئاتها على اختلاف مللهم وطبقاتهم ومذاهبهم .. فهؤلاء جميعا عياله وأفراد عائلته الكبيرة .. لا فرق بينهم عنده فكلهم سواسية كأسنان المشط ..

ومقتضى هذا المفهوم ألا يكون كبير العائلة منحازا إلى جماعة .. أو رئيسا لطائفة .. وإلا أصبح طرفا فى الخصومات التى يمكن أن تنشب بين أفراد العائلة .. وبمعنى آخر كان مقتضى هذا المفهوم ألا يكون الرئيس السادات مترئسا لحزب سياسى يزاحم الأحزاب الأخرى فى الساحة السياسية .. لأن رئاسته للحزب فى هذه الحالة لا بد أن تقحمه فى الخصومات التى تعارض الأحزاب بعضها ببعض .. وهذه الخصومات والمواجهات تعتبر من طبيعة الديمقراطية السياسية التى تقر مبدأ تعدد الأحزاب ..

ولكن الرئيس السادات أصر على أن يكون رئيس حزب .. وأن يحكم مصر بهذه الصفة .. وأن يكون أيضا كبير العائلة المصرية الذى يقف فوق الجميع ويستوى أمامه الجميع .. وهو بهذه الصفة الأخيرة – صفة كبير العائلة – بمنأى عن كل نقد .. وبمعزل عن كل مساءلة .. فلا يجوز للمعارضة أن تعترض على تصرفاته السياسية ولا يجوز لزعمائها أن يطارحوه الجدل أو أن يطالبوه الحساب ! والواقع أن هذا التناقض راجع إلى عيب فى الدستور الذى مزج بين النظامين الرئاسى والبرلمانى مزجا يتيح لرئيس الدولة مثل هذه المواقف ..

لذلك كان حرص الرئيس شديدا على التخلص من المعارضة البرلمانية التى

لم تكن تتجاوز ٥٪ من مجموع أعضاء البرلمان ..

فهذه المعارضة البرلمانية لا زالت مصدر إزعاج دائم للرئيس ولا زال بعض أفرادها من النواب يقودون الهجوم على الحكومة داخل البرلمان .. وفكر الرئيس جيدا فى كيفية مواجهة المعارضة البرلمانية .. وحوله كان فقهاء الطبقة العازلة يفكرون !

كان هناك عامل جديد وهام يدعو الرئيس إلى إعادة النظر فى تشكيل برلمانه وحزبه .. وإعادة تنظيم كافة الأجهزة التى يحكم بها .. إنه على وشك إنجاز مرحلة هامة من مراحل السلام التى بدأت مع إسرائيل .. وأصبح مشروع معاهدة كامب ديفيد جاهزا للتوقيع .. ولابد من إسكات المعارضة .. وضمان السيطرة عليها .. بعد أن تحولت بهجومها إلى اتفاقية السلام ووجدت أصواتها أصداء فى كافة القطاعات الشعبية .. وسرعان ما لا حت فكرة حل البرلمان وحل الحزب .. والانطلاق من أرض جديدة .. ولم يتحرج الرئيس من فكرة حل البرلمان على الرغم من أن مدته لم تنته بعد .. ولا من حل حزبه وإعادة تشكيل حزب جديد فالبرلمان قد استنفد مرحلته .. ولم يعد عليه سوى التصديق على اتفاقية كامب ديفيد قبل أن يذهب ..

أما الحزب الذى لم يمض على تأسيسه سوى عامين فقد أثبت فشله فى مواجهة المعارضة على الرغم من كل الإمكانات .. والصلاحيات التى استمتع بها فى ظلال السلطة ..

وهكذا تقرر حل البرلمان .. والحزب .. وفى الوقت الذى كان يجرى فيه الإعداد لإعلان هذه القرارات كان البرلمان يعقد آخر اجتماعاته للتصديق على معاهدة كامب ديفيد بعد أن وقعها الرئيس بأيام قليلة فى احتفال مهيب بالعاصمة الأمريكية !!

والواقع أنه لا وجود لمخالفات دستورية فى كل هذه الإجراءات .. فدستور الرئيس - دستور ١٩٧١ - يسمح دائما للرئيس بحل البرلمان إذا ما قامت مصلحة عليا تبرره .. ولكنه لم يضع قيودا واضحة .. ولم يحدد أسبابا دقيقة لهذا الحل .. إنما ترك كل ذلك لتقدير الرئيس .. وهذه إحدى ثغرات هذا

الدستور ، لذلك لم يكن حل البرلمان مخالفا للدستور ولكن جاء تبرير الرئيس لهذا الحل مخالفا لكل منطق فقد برر قرار الحل بضرورة تعميق الديمقراطية وإتاحة الفرصة أمام الأحزاب الجديدة للمشاركة فى الحياة السياسية !!

ولم يقتنع أحد بهذا التبرير ، فقد اختفى الوفد .. وتجمد نشاط حزب التجمع .. وفرغت الساحة تماما من الأحزاب الجديدة .. وكان من المستحيل تأسيس أحزاب جديدة .. ودخول المعركة الانتخابية القادمة خلال الستين يوما التى يتيحها الدستور بين حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة .. ولكن الرئيس وحده استطاع ذلك !

كان الرئيس هو المستفيد الوحيد من حل البرلمان فقد تمكن خلال هذا الزمن القياسى من التخلص من برلمانه القديم وحزبه القديم .. ومن كل العناصر التى أراد التخلص منها فى البرلمان والحزب ..

وتمكن أيضا خلال نفس الزمن من تشكيل حزبه الجديد ومن ذات العناصر التى حشدها فى الحزب القديم .. ولم يفت الرئيس أن يدفع معه فى هذا التيار بعض الشخصيات السياسية التى أنس إليها على تشكيل أحزاب جديدة تعمل فى ظله وتساند سياسته ..

ولم تكد تنقضى مهلة الستين يوما حتى كان الحزب الجديد جاهزا بكوادره وقياداته لخوض المعركة الانتخابية .. ومع ذلك كان ثمة اختلاف بين الحزبين القديم والجديد :

اسم الحزب .. واسم رئيس الحزب !!

وتمت الانتخابات البرلمانية .. وكانت النتائج كما توقع الرئيس .. لقد جاء البرلمان الجديد خاليا من عناصر المعارضة السابقة .. فقد رفض بعض نواب المعارضة إعادة ترشيح أنفسهم .. وسقط معظم الذين رشحوا أنفسهم من حزب الوفد أو حزب التجمع أو حتى المستقلين !

كان البرلمان الجديد مثاليا فى كل شىء .. فالأغلبية الساحقة من الحزب الجديد « الحزب الوطنى الديمقراطى » الذى شكله الرئيس السادات ولا يوجد

من أحزاب المعارضة سوى بضعة نواب من الحزب الجديد « حزب العمل » الذى شكله الأستاذ إبراهيم شكرى بمباركة الرئيس وتأييده .. وعدد محدود من النواب المستقلين !

وهذا التشكيل الجديد يسمح للرئيس ولا شك بهدنة طويلة مع المعارضة البرلمانية ويمكنه من أداة طيعة للشرعية الدستورية كلما أراد اتخاذ قرار مصيرى فى الظروف الصعبة التى يجتازها ..

ولكن المعارضة البرلمانية ليست كل شيء ، فهناك من يناوىء كبير العائلة خارج البرلمان .. فالنقابات تشتعل بالثورة ، والجامعة بدورها تعج بالساخطين ، والصحف لا زالت تجد بعض المعارضين .. وكان على الرئيس أن يواجه هذه « الجيوب » وأن يستأصلها أينما وجدت ليتفرغ للمعركة الكبرى .. معركة السلام مع اسرائيل ومع العرب .. وانطلق الرئيس يتعقب بقايا المعارضة واحدا واحدا .. وعلى الرغم من مشاغله الكبيرة فى تنفيذ مراحل اتفاقية كامب ديفيد .. فقد وزع هجومه على أكثر من جبهة .. فحظيت الجامعة بنصيب وافر من جهوده التى تركزت على هيئات التدريس والأوساط الطلابية فى محاولة لإخماد الأصوات المعارضة ووقف عمليات « التحريض » التى يقودها بعض الأساتذة .. وكانت أسلحته استرضاء البعض وإبعاد البعض .. والتلويح بالمزايا مرة .. وبالتهديد مرات .. وفى نفس الوقت كانت نقابة الصحفيين تواجه مناورات الرئيس الرامية إلى تكبيل الصحافة ووأدها بقوانين جديدة ، وكان بعض الصحفيين الشبان يقوذون الحملات ضد مواقف الرئيس من الصحافة والعاملين فيها .. ولم يستطع كبار الصحفيين من رؤساء مجالس إدارة الصحف القومية ورؤساء تحريرها أن يوقفوا هذه الحملات أو يقنعوا هؤلاء الصحفيين بمهادنة الحكومة . وعلى الرغم من ذلك فقد تمكن الرئيس من فرض من أراد من النقباء على رأس نقابة الصحفيين ومن طرد من أراد من الصحفيين وحرمانه من الكتابة .. وكانت قمة انتصاره عندما نجح فى سن تشريع يضع الصحف والصحفيين تحت وصاية الدولة أو تحت وصاية ما أسماه بالمجلس الأعلى للصحافة ..

ولم يقف الأمر عند هذا الحد .. فقد لمح الرئيس معارضة القضاة

لتصرفاته .. وحملهم عليه .. فى مجالسهم وناديهم .. وكانت أسرة القضاء – وهى التى عانت ما عانت فى عهد عبد الناصر – تشتعل بالثورة ضد مشروع القانون الذى أعده الرئيس السادات لقمع المعارضة – قانون العيب – ورأت فيه أخطر قيد على الحريات العامة وأغرب أسلوب لوأد الديمقراطية وإفراغها من كل محتوى حقيقى يهدف إلى محاسبة الحاكم ..

وعلى الرغم من تراجع الحكومة عن بعض النصوص التى وردت فى المشروع الأصلى والتى تتضمن اعتداء صارخا على أبسط المبادىء القانونية بتجريم بعض الوقائع السياسية وفرض عقوبات صارمة على مرتكبيها .. فقد قوبل المشروع بمعارضة شديدة من أسرة القضاء داخل المحافل القضائية وكان أخطر مظاهرها الأزمة التى نشبت فى مجلس الدولة عند عرض المشروع عليه والتى أدت إلى معارضة المشروع من جانب أغلبية هامة من مستشارى المجلس ..

كانت أسرة القضاء تخشى ككل قطاعات المعارضة من استرسال الرئيس فى استخدام سيف القانون لدعم سلطانه .. وقمع معارضيه .. ولم يستطع كثير من كبار القضاة إخفاء مخاوفهم تجاه الخط الجديد الذى سلكه الرئيس السادات فقد كان فى هذا الخط اعتداء سافر على مبدأ سيادة القانون الذى أعلنه الرئيس السادات وألزم نفسه باحترامه .. لقد كان هذا الخط يستخدم القانون فى المساس بالقانون ويكرس المبادىء الدستورية للمساس بالمبادىء الدستورية ..

لقد كان واضحا أن الرئيس يبدأ تقليدا جديدا فى الحكم المطلق يقوم على تقنين الإرادة الفردية فى قوانين تخالف الأصول القانونية ثم إسنادها بالاستفتاء للإرادة الشعبية على خلاف ما تقضى به المبادىء الدستورية .. وكان من الطبيعى أن تؤدى هذه المخالفات إلى استثارة القضاء وهو المعنى أكثر من غيره باحترام القانون وتقديس الدستور ..

ولكن الرئيس السادات لم يقبل بسلوك أسرة القضاء .. ولم يحتمل مجرد المعارضة المغلقة لبعض كبار القضاة .. وكانت انتخابات نادى القضاة تقترب .. وكان بعض كبار القضاة من معارضيه قد قرروا دخول المعركة الانتخابية .. ولم يتردد الرئيس هو أيضا فى الاستعداد للمعركة !

وسرعان ما اجتمع أعوان الرئيس من أسرة القضاء .. وأعدوا قوائمهم الانتخابية وانطلقوا فى نشر الدعاية والإغراء فى الأوساط القضائية .. وسرعان ما جاءت النتائج مخيبة لآمال الرئيس .. فقد نجح على رأس نادى القضاة أقوى معارضيه .. وسقط فى انتخابات النادى أقوى مؤيديه !!

ولم يعد أمام الرئيس إلا أن يجهر بغضبه على أسرة القضاء .. وسخطه على سلوكها فأقال على الفور وزير عدله الذى لم ينجح فى قمع معارضة القضاء .. وعين بدلا منه أول القضاة الذين سقطوا بجدارة فى انتخابات نادى القضاة !!!

كان هذا العداء الذى أبداه الرئيس فى مواجهة أسرة القضاء وهى ليست بالمؤسسة السياسية التى تسترعى منه كل هذا الانتباه مدعاة للتساؤل عن العقلية التى يفكر بها والمقاصد السياسية التى يستهدفها من وراء تبديد الجهد فى هذه المعارك النقابية والمهنية ..

لقد كان الرئيس دائم التوكيد بأنه يحكم بالأغلبية الساحقة .. وأن الإرادة الشعبية فى نسبتها العظمى (٩٩٪ أو أكثر) تلتف حوله سواء فى تجديد انتخابه أو فى تجديد برلمانه .. فلماذا لا يقنع بهذه الأغلبية الهائلة التى لم يسبقه إليها أحد فى أعرق الدول الديمقراطية ؟ !

وكانت تساؤلات المراقبين والمعلقين :

لماذا يحرص زعيم هذه الأغلبية الشعبية الكبيرة على اكتساب التأييد المطلق لكافة النقابات والتجمعات والهيئات حتى ولو كانت من قبيل المؤسسات الاجتماعية والمهنية التى لا تربطها بالسياسة والعمل السياسى خطوط مباشرة ؟

الواقع أن هذا الاهتمام وهذا الجهد من الرئيس كان مثيرا للدهشة .. ومثيرا للتعجب . ! فلم يسبق فى التاريخ الديمقراطى كله – اللهم إلا ديمقراطية الحزب الواحد – أن حظى رئيس دولة ورئيس حزب بالتأييد المطلق لكافة قطاعات الأمة ومؤسساتها فى كل شىء .. فحسبه أن يحصل على تأييد أغلبية شعبه ممثلا فى شخصه .. وفى نواب حزبه .. أما أن يستهلك جهده فى تعقب كل صوت يخالفه الرأى .. وأن يضيع وقته فى معارك ضد من يسميهم بالأقلية .. وضد من يدعى إحصاءهم بأصابع اليد .. فهذا تناقض فى السلوك

السياسى لا ينبىء عن ثقة فى القاعدة الشعبية التى طالما أكد الرئيس استناده إليها وارتباطه بها ..

وهنا يقفز سؤال :

هل كان الرئيس السادات يثق حقا فى حقيقة هذه القاعدة الشعبية حتى يكرس كل جهوده - فى هذه الآونة الخطيرة - لجمع مزيد من التأييد أو لإسكات البقية الباقية من الأصوات المعارضة ؟

لقد كان من الصعب تصور إيمان الرئيس السادات بقدرة هذه الأغلبية الحزبية على مساندته .. وصلاحيتها فى الدفاع عنه ضد معارضيه .. لقد كانت أغلبيته الممثلة فى البرلمان هشة للغاية .. فهذه الأغلبية نبعت فى الواقع عن أحزاب السلطة ابتداء بالاتحاد الاشتراكى وانتهاء بالحزب الوطنى الديمقراطى .. وكان نجاحها فى الدخول إلى البرلمان رهينا بمساندة السلطة ودعمها .. لذلك كان ارتباطها بالجذور الشعبية ضعيفا .. وكانت قدرتها الوحيدة على المواجهة تبرز داخل البرلمان الذى تتربع على أكثر من تسعين فى المائة من مقاعده .. أما خارج البرلمان فلم يكن لها نفس القدرة ولا نفس التأثير ..

وكان ضعفها يبدو بوضوح فى الأوساط النقابية والطلابية .. والدينية .. وفى صفوف المثقفين على اختلاف فئاتهم ..

كانت هذه الأغلبية بحزبها وإمكاناتها الواسعة عاجزة تماما عن صد هجمات المعارضة التى تكسب كل يوم أرضا جديدة فى كافة الأوساط على الرغم من وسائلها المحدودة والحرب التى تشنها الحكومة ضدها .. ولم تستطع وسائل الإعلام الحكومية ولا صحافة الحزب الوطنى أن تصمد أمام وسائل النشر الهزيلة التى تملكها المعارضة .. وكانت بعض الأقلام .. وبعض الكلمات أقوى تأثيرا فى الرأى العام من مئات التصريحات والخطب والمقالات الحكومية ..

ويبدو أن الرئيس السادات لم يكن غائبا عن هذه الحقيقة .. بدليل اهتمامه البالغ فى هذه المرحلة بكل ما يصدر عن المعارضة من أقوال وأفعال داخل مصر وخارجها .. وتصديه الدائم لهذه الأقوال والأفعال فى خطبه المطولة ولقاءاته الصحفية ..

لقد كان هذا الاهتمام الزائد وفى هذه الظروف بالذات مؤشرا على اهتزاز ثقة الرئيس فى قدرات أغلبيته والحزب الذى يمثلها .. وخوفه من تأثير المعارضة فى الرأى العام وتسلطها عليه ..

ولم يكن قانون العيب الذى خاض الرئيس من أجله أعتى المعارك سوى تعبير قانونى عن الخوف من تأثير المعارضة والعزم على تقليم أظافرها .. فالمعنى المستفاد من قانون العيب .. هو مصادرة حق المعارضة بدعوى الانحراف أو الخروج على « آداب المعارضة » .. وقد ساق الرئيس هذه الآداب فى خطبة مطولة يبرر بها لزوم مثل هذا القانون ..

ولا أحد فى الواقع يعرف للمعارضة آدابا يستوجب الخروج عليها عقاباً سياسيا وجنائيا سوى ما تنص عليه كافة القوانين الجنائية من عقوبات على القذف والسب والبلاغ الكاذب .. أما تجريم ما دون ذلك من الأفعال فمعناه مصادرة المعارضة نفسها .. والحكم عليها بالشلل الكامل .. فالنقد البناء والنقد الهدام .. والتشكيك وعدم التشكيك .. والتغرير تعتبر كلها من الأمور النسبية التى يستحيل ضبطها ووضع قاعدة لها .. فالرأى العام وحده هو الذى يملك تقييم أقوال المعارضة .. وحرية الرأى وحدها هى التى تسمح له بهذا التقييم ..

وليس عيبا كذلك أن يستخدم المعارض الأسلوب الذى يريد ، والألفاظ التى يريد ، طالما أنها لا تدخل فى الحدود التى وضعتها القوانين الجنائية لوصف جريمة السب والقذف .. لقد كان التجاء الرئيس السادات إلى إعداد قانون غريب شاذ « كقانون العيب » وإصراره على إصداره عيبا فى حد ذاته لأنه يخرج بنا عن كل قاعدة معروفة فى الفقه السياسى والقانونى ويبتدع عقوبات لوقائع يستحيل تحديدها .. وقائع هى من صميم الممارسات السياسية خاصة إذا اتصلت هذه الممارسات بوظيفة المعارضة .. والحكمة من وجودها ..

لقد أراد الرئيس كما قال تبريرا لهذا القانون معارضة قوية .. ونزيهة .. ونظيفة .. وصور لنا أن قانون العيب يضع الضوابط الكفيلة بتحقيق هذه الأمنية .. ولو كان الأمر بهذه السهولة لما قطعت الديمقراطيات العريقة أشواطا طويلة لإرساء التقاليد الديمقراطية فى نظمها ..

لقد كان الإحساس قويا وعميقا بإرادة الرئيس تكبيل المعارضة ومنعها عن أى تحرك ضد سياسته .. ولم يكن مقبولا التفسير الذى روج له بعض أنصار الرئيس والذى يذهب إلى تبرير هذا القانون بظروف المرحلة الدقيقة التى تجتازها مصر بسبب اتفاقية كامب ديفيد وضرورة تلاحم كافة فئات الأمة وراء الرئيس السادات .. وخاصة أنه يواجه العداء السافر لدول الرفض العربية والمنظمات الفلسطينية .. ولكن هل معنى ذلك أن يحظى الرئيس بتأييد الأمة الشامل لكافة سياساته وتصرفاته الداخلية منها والخارجية ؟ .. ألم يكن كافيا التأييد الذى حصل عليه عندما قرر الذهاب إلى القدس وعندما وقع اتفاقية كامب ديفيد ؟ ثم هل من مصلحة مصر أن يواجه الرئيس مفاوضيه الإسرائيليين بغير معارضة جدية تجادله وتحاسبه على كل خطوة يخطوها ؟ لقد كان مناحيم بيجين يواجه الرئيس السادات بأغلبية هزيلة ومعارضة قوية .. وكان يتشدد ويساوم فى كل نقطة من نقاط الاتفاقية .. وكان يتريث وينتظر ليعود إلى حكومته الائتلافية .. وليقف على آراء معارضيه بينما كان الرئيس السادات صاحب الأغلبية الساحقة التى لا ينازعه فيها منازع مثار طمع المفاوض الإسرائيلى وضغوطه المستمرة .. لأنه فى يقينه صاحب الأغلبية المطلقة .. وصاحب القرار النهائى الذى لا معقب عليه من أحد !

ولكن الرئيس السادات – على ما يبدو – لم يكن من المتذوقين لمثل هذا الكلام .. فقد كان اندفاعه فى تعقب المعارضة أحزابا ونقابات وأفرادا يحجب عنه الكثير من الحقائق .. ولم يكن إلى جانبه من يثنيه عن المضى فى تدمير معارضيه .. وهدم الانطلاقة الديمقراطية التى بدأها .. وكانت معركة نقابة المحامين .. آخر معارك الرئيس فى حرب المعارضة .. وكان السبب أصواتاً ارتفعت ضد سياسة الرئيس .. وتضاعف نموها واشتدت قوتها مع خطوات الرئيس اللاديمقراطية .. وعلى الرغم من كل الوسائل فلم يتمكن الرئيس من فرض قيادة نقابية من عنده عندما حلت مواعيد انتخابات النقابة ، فاضطر إلى الالتجاء لسلاح القانون لإقالة النقيب ومجلس النقابة ، وكانت المرة الأولى فى التاريخ السياسى لمصر أن يصدر برلمان الرئيس قانونا يقيل النقيب ومجلس النقابة ويمنح رئيس الجمهورية حق تعيين النقيب وأعضاء مجلس النقابة لفترة انتقالية بدعوى ضرورة تعديل قانون نقابة المحامين ! .

وفى غمرة كل هذه المعارك .. وفى نشوة الانتصار على المعارضة .. لم يلمح الرئيس بأن هناك معارضة أخرى غير المعارضة الظاهرة .. معارضة أخطر بكثير وأعمق بكثير من معارضة رجال الأحزاب والنقابات وحملة الأقلام والمثقفين .. لقد كانت هناك ظواهر جديدة تنمو تحت الأرض وكانت تتكاثر وتتجمع كلما شدد الرئيس قبضته على المعارضة المفتوحة . وكلما أمعن فى التضييق عليها والتنكيل بها .. لقد كانت معارضة الجماعات الإسلامية معارضة الرفض المطلق للرئيس السادات والنظام الذى يمثله .. ولم تكن معظم عناصرها من الأجيال الناضجة .. بل من البراعم الشابة .. ولم تكن قياداتها من الشخصيات العامة أو الوجوه المعروفة .. بل من العناصر الجديدة على الحياة السياسية ..

هذه القوى الرافضة لم يلمحها الرئيس السادات فى بداية نموها .. ولم يعرها الاهتمام اللازم عندما لمحها لأول مرة فى حادثة الفنية العسكرية ، ولم يفهمها عندما اقترب منها أكثر فى حادثة اختطاف المرحوم الشيخ الذهبى .. وكان فى كل مرة يستخدم القوة فى ضربها .. ولكنه لم يفكر مرة فى بحث الأسباب التى أدت إلى قيامها ونموها .. ولم تجرؤ صحافته على الاقتراب منها .. لدراستها أو مجادلتها ..

لقد كان الرئيس مشغولا بالمعارضة التقليدية .. وكان يظن أن هذه المعارضة هى مصدر الخطر الحقيقى على نظامه .. وعندما ضربها لم يكن يدرى أنه بذلك يفرغ الساحة السياسية تماما أمام قوى الرفض الجديدة .. ويمنحها كل أسباب النمو والانتشار ..

لقد كان التراجع عن الديمقراطية على هذا النحو السريع المنظم بمثابة قطع الطريق على قنوات التعبير الشرعى عن السياسة الجديدة .. فلا تلبث هذه القوى أن تتجه إلى العمل تحت الأرض وأن تنمو وتتكاثر بعيدا عن الأعين فلا تجد من يجادلها الفكر .. أو يبادلها الرأى .. أو يفتح أمامها طريق الحق ..

وفى هذا الجو المشحون بالمخاطر تواصل الطبقة العازلة إحكام الحصار على ما تبقى من قنوات التعبير .. ويعمد فقهاؤها إلى المحاورة والمناورة لإسقاط آخر معاقل الرأى والتعبير .. فقد جاء دور الصحافة لتأخذ نصيبها من القمع

بالقانون .. ولكن القمع هنا يجب أن يكون بقيد ذهبى يناسب المقام .. قيد أطلقوا عليه اسم السلطة الرابعة !!

إنه زمن الفراغ السياسى الذى أراد الرئيس السادات أن يعيد مصر إليه .. وقد فاته أن هذه العودة كانت فوق أرض جديدة سقطت عنها الأسطورة وغشيها الوعى بالكثير من الحقائق ..

وعودة الفراغ إلى أرض الوعى فى لغة السياسة خطأ قاتل !!

صحافة السلطان

كان للصحافة فى مصر سلطان ..

ولم يكن سلطان الصحافة المصرية مستمدا من سلطان الملوك والحكام .. ولا من سطوة الطبقة التى لاذت بهم طمعا فى المال والجاه .. بل استمدت صحافة مصر سلطانها من حرية الرأى والكلمة التى توجت ساحتها وجعلت من صفحاتها منبرا للأحرار فى كل مكان ..

كانت صحافة مصر صحافة رأى وثقافة .. وخبر ..

كانت صحافة مفتوحة على كل فئات الأمة يدخل إليها كل مدافع عن رأى أو فكرة أو قضية بغير تمييز أو تصنيف .. فلم تكن بالصحافة المغلقة على الفئة الواحدة .. أو الرأى الواحد ..

وكان حق إصدار الصحف مكفولا لكل فرد أو جماعة أو حزب ..

وكانت كل صحيفة تملك حق نشر ما تراه مناسبا على أعمدتها فى حدود القانون .. وكانت حدود القانون مرسومة بدقة فى دائرة النقد المباح وعدم تجاوزه إلى القذف أو السب ..

وفى هذا الزمن كانت عيون الرقيب تمتد أحيانا إلى الصحافة .. ولكن امتدادها كان مقصورا على الموضوع الذى من أجله فرضت الرقابة ، فلم تكن الرقابة شاملة كاملة تجعل من الرقيب وصيا شرعيا على كل حرف أو كلمة تنشرها الصحيفة .. ولم تكن أيضا بالرقابة الدائمة المستمرة التى تصنع للرقيب سلطانا أبديا على شئون النشر .. بل كانت رقابة موقوته بأسبابها .. رهينة بزوال تلك الأسباب ..

ولم يكن الرقيب فوق ذلك معصوما من المساءلة .. بل كانت الشكوى من تصرفاته جائزة ومقبولة .. وكان الطعن فى قراراته متاحا بكافة الطرق ..

أما الصحفيون فقد وجدوا فى هذه الحرية ما يحمى استقلالهم وما يؤمن أرزاقهم .. فقد كان التنافس شديدا بين الصحف .. وكان المجال واسعا أمام الصحفى للعمل بالصحيفة التى تتفق وميوله .. فلم يكن صاحب الجريدة الدكتاتور الآمر الناهى المتحكم فى أرزاق الصحفيين بل كان سلطانه محدوداً بمن يزاحمونه ساحة الصحافة من المنافسين ..

كان تعدد الصحف والمجلات وتنوعها .. وقدرة الأفراد والجماعات على تأسيسها فى كل وقت مانعا من كل احتكار لعالم الصحافة .. وبالتالى من كل سيطرة على أقدار الصحفيين ..

وفى ظل هذه الصحافة المفتوحة لم تكن العبقرية الصحفية أو الفكرية تصنع بمرسوم ملكى .. أو قرار إدارى .. بل كانت تفرض نفسها وتطفو على السطح من خلال الجدل الحر والمنافسة النظيفة .. ولولا هذه الحرية التى نعمت بها الصحافة المصرية طوال النصف الأول من هذا القرن لما سمعنا عن كبار رواد مصر فى عالم الفكر والأدب والفن .. ولما ولدت على أرضنا أكبر مدارس الصحافة فى عالمنا العربى !

هذه الحرية النسبية التى نعمت بها صحافة ذلك العهد هى التى مكنت من استقلالها فى مواجهة الحاكم .. وهى التى مكنت من ضمان استقلال القائمين عليها من الصحفيين .. فاستقلال مهنة - رهين دائما باستقلال أصحابها .. فالصحافة المحتكرة أو الموقوفة على فرد أو جهة تنهى حرية الصحفى واستقلاله وترده تابعا لإرادة هذا الفرد أو تلك الجهة ..

هذه الحقائق لم تكن جديدة على الرئيس أنور السادات .. وهو المولع الدائم بعالم الصحافة .. فمكانة الصحافة المصرية ودورها الرائد فى قيادة الحركة الوطنية .. وكفاحها الدائب ضد الاستعمار والقصر كان أسطع من أن يحجبها زعم أو تأويل ..

وفضل الصحافة المصرية فى التمهيد لحركة الضباط الأحرار وتهيئة الشعب

إلى تقبلها والالتفاف حولها لا ينكره أحد .. إذ لولا هذه المساندة المطلقة لما وجدت هذه الحركة ما وجدته من دعم شعبى وتأييد كاسح مكنّ لها سبل الاستمرار والنجاح .. ودفع بالبعض إلى وصفها بالثورة استنادا إلى التجاوب الشعبى الكبير الذى واكب مولدها !!

والرئيس السادات كان أحد شهود عصره على محنة الصحافة التى بدأت مع ثورة ٢٣ يوليو .. فقد عايش متاعبها ونكباتها .. ورأى بعينيه الرقابة الشاملة التى فرضها مجلس قيادة الثورة على الصحف الوطنية .. والضربات القاتلة التى كالها هذا المجلس للصحفيين فى سنواته الأولى باسم الثورة .. وحماية الثورة .. ثم بعد ذلك وفوق كل ذلك قرار تأميم الصحافة الذى حولها بجرة قلم إلى قطاع عام يخضع لسلطان الدولة وهيمنتها ..

لقد شهد الرئيس موت الصحافة الحرة .. وشهد مع موتها موت الرأى الحر .. والأقلام الحرة .. وتشرد الصحفيين وتمزقهم .. وبلاءهم الذى تجاوز كل حد ..

ولم يخف الرئيس يقينه من أن موت الصحافة الحرة هو أحد مواطن العلل فى الأخطاء والانحرافات التى قادت مصر إلى الهزيمة .. وأن استيلاء الحكومة على أعمدة الصحف بغير معقب أو مجادل قد حولت صحفنا القومية إلى منشورات إدارية لا تردد إلا ما تراه الحكومة .. ولا تكتب إلا ما يمليه الحاكم ..

هذه المحنة التى عاشها الرئيس السادات مع الصحافة المصرية هى التى دفعت به يوما أن يقطع على نفسه عهدا أمام الشعب عندما قال « أعاهد نفسى على ألا يكبت رأى وألا يقهر قلم » ..

هذا العهد الذى انطلق به الرئيس السادات فى بداية الانفتاحة الديمقراطية يحمل فى طياته اعترافا كاملا بكل معانى المحنة التى عانتها مصر .. وصحافة مصر ..

وكانت نتيجة ذلك العهد .. ولازمته الضرورية إطلاق حرية الصحافة .. وتوكيد استقلالها ..

وكان طبيعيا أن يتناول الإصلاح الديمقراطى الذى تزعمه الرئيس قضية الصحافة .. فهذا الإصلاح لا يستقيم بغير تحرير الصحافة من هيمنة الدولة .. وضمان استقلال العاملين بساحتها ..

فالصحافة هى وسيلة الممارسة الديمقراطية وأداتها المعبرة وبغيرها تفقد الديمقراطية معناها ومبناها .. لأن روح الديمقراطية وقلبها تكمن فى حرية الرأى وأمانة الخبر .. والقدرة الدائمة على التوجيه والمساءلة والنقد يستوى فى ذلك الشعب والحكومة .. بل إن الحكومة بوصفها ممثلة للأغلبية أدعى بالتوجيه والمساءلة والنقد الذى تكفله الصحافة أكثر من سواها .. فهى صانعة القرارات والمسئولة عن تنفيذها وهى فوق ذلك الأمينة على المصلحة العامة وحق الشعب ثابت فى الرقابة على أعمالها بمقتضى الدستور والقانون ..

وهذه الرسالة تفرض على الصحافة واجبا قوميا ضخما لا تستطيع القيام بأعبائه إلا فى مناخ من الحرية والاستقلال عن سلطة الحكومة ، فإذا ما جاءت الدولة لتمتلك الصحافة باسم الشعب .. وجاءت الحكومة لتدير الصحافة باسم الدولة سقطت الحكمة من رسالة الصحافة وانتفى المبرر من وجودها !!

وعندما صدر قانون الأحزاب اتجهت كل الأنظار إلى الصحافة فهى من لوازم التعدد الحزبى وضروراته الأساسية .. ولكن الرئيس آثر التريث وتعليق القضية أمام الاتجاه الضاغط الذى يطالب بإطلاق حرية الصحافة وإنهاء وصاية الدولة عليها ..

والواقع أن الرئيس كان متوجسا من هذا الاتجاه وكانت الطبقة العازلة نفسها تقوى هذه الريبة وتنميها .. فالصحافة الحرة هى العدو الأول لهذه الطبقة ومن الطبيعى أن تتكتل وأن تنشط لإيجاد حل مناسب لهذه الورطة التى سببها الانفتاح الديمقراطى ..

كان لا بد من حبس الصحافة .. فالصحافة الطليقة خطر على الطبقة العازلة .. فكيف لهذه الطبقة أن تعيش وأن تنمو ووراءها أقلام حرة .. وأفكار حرة .. تتحرى وتكشف وتتابع .. وتتعامل مباشرة مع الرأى العام !!

إن الصحافة المؤممة أو المكممة هى الدرع الواقى للطبقة العازلة .. هى الستار الذى يخفى عوراتها ويدفن جرائمها .. وهى أيضا المخدر الذى يحلق بالجماهير فى سماء الوهم بعيدا عن دنيا الحقيقة .. ومن المنطقى ألا تفرط الطبقة العازلة فى هذا السلاح الحاسم وتتركه بين أيدٍ لا تلتزم بأهدافها ..

لذلك كانت الصحافة الحرة أول ضحايا الحكم المطلق .. وكانت سيطرة الطبقة العازلة عليها شرطاً لزم لنجاحها فى عزل الحاكم عن المحكوم فلا يعرف أحدهما عن الآخر إلا ما يسر وما يطرب .. فالحاكم لا يرى المحكوم إلا سعيدا بحكمه .. متفانيا فى نصرته .. والمحكوم لا يرى الحاكم إلا بطلا أسطوريا لا ينطق عن الهوى إنما يتحرك بإلهام الوطنية ودوافع المصلحة القومية ! ..

هكذا تؤدى الصحافة الحبيسة دور الوسيط الأمين على مصالح الطبقة العازلة الحريص على التمكين لها من عزل الحاكم عن المحكوم عزلا جيدا يبلغ درجة التعمية الكاملة والتضليل الشامل ..

فكيف تتخلى هذه الطبقة اليوم عن هذا السلاح وتقبل العيش فى ظل صحافة حرة طليقة ؟ !

لقد كان الامتداد الوراثى لهذه الطبقة منذ عهد عبد الناصر يفرض وجوده على عالم الصحافة .. وكانت مصر فى صحافة ذلك العهد واحة الحرية والعدالة والرخاء .. بل كانت القوة العسكرية التى لا تقهر .. والدولة الثالثة فى عالم صناعة الصواريخ وارتياد الفضاء !

وكان الواقع غير ذلك تماما .. ولكن صراحة محمد حسنين هيكل ومدرسته الفريدة استطاعت أن تجعل هذا الواقع يرتفع إلى عالم من الأحلام الوردية لا مكان فيه إلا للأمجاد والبطولات !

فى هذا العهد كان كل تصرف يصدر عن الحاكم عبقرية .. وكانت كل كلمة أو إيماء منه نفحة فلسفية !

كانت الأقلام الصحفية تتحرك كلها فى اتجاه واحد .. وتجرى بإيقاع واحد وكأنها نغم محكم تعزفه فرقة موسيقية بقيادة مايسترو بارع !!

في هذا العهد لم تكن الصحافة بحاجة إلى رقباء ينتدبون في كل صحيفة .. فقد صفيت الصحافة تماما من الأقلام التي ترفض العزف على إيقاع الحاكم .. ومع ذلك كان رقيب الرقباء حاضرا في هيئة الاستعلامات يصدر تعليماته ويفرض سلطانه على كل حرف أو كلمة .. وكانت القوانين الاستثنائية مشهرة كالسيوف في ظهور الصحفيين .. وكانت المخابرات بأجهزتها المتعددة تحصى أنفاس الناس .. وتحاصر أصحاب الأقلام من الصحفيين والمفكرين والأدباء ..

وجاءت ثورة التصحيح .. لتنتقل بالصحافة نقلة جديدة .. فقد عاد كثير من الصحفيين إلى وظائفهم وأعيد تنظيم القيادات الصحفية .. ثم ألغيت الرقابة على الصحف .. وشهدت الصحافة أولى أضواء الحرية .. ولكن استتبع هذا الإلغاء فرض رقابة من نوع جديد .. هي الرقابة الذاتية التي باشرتها القيادات الصحفية الجديدة في إطار الولاء الموروث لمن قلدها المناصب القيادية .. وهذه الرقابة في حقيقتها أخطر بكثير على حرية الصحافة من الرقابة التقليدية التي يمارسها الرقيب لأنها رقابة ولاء مرءوس لرئيس يحكمها الحرص على الالتزام بسياسته والاجتهاد ما أمكن في الامتثال لطاعته ! ..

لقد انتهى حقا عصر الرقابة التقليدية التي يمارسها الرقيب المنتدب من وزارة الداخلية أو المكلف من هيئة الاستعلامات .. ولكن بدأ عصر الرقابة الذاتية التي يمارسها رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير في مواقع جريدته .. والتي ارتبطت منذ مولدها بالرواتب الضخمة والمخصصات الوفيرة والسلطات التي حظى بها هؤلاء في ظل العهد الجديد ..

لذلك كان طبيعيا أن تتبع القيادات الصحفية الخط الذي يرسمه الحاكم وأن تحرص على استرضاء محيطه .. وأن تؤمن طبقته العازلة .. بل وأن يذهب بها الإمعان في الولاء إلى حد التسابق في المزايدة على تبرير سياسته وتمجيد أقواله وأفعاله ..

لقد دخلت مصر مع الرئيس السادات عصرا صحفيا يصعب وصفه في قواميس السياسة إنما يسهل تصويره في دروس الحيل المسرحية .. فالرئيس يريد للشعب أن يرى صحافة حرة أسندت قيادتها إلى موظفين يعينون ويعزلون بإرادته .. وحتى يتحقق هذا المشهد كان لابد من السماح لبعض الأقلام الحرة

أن تكتب .. وأن تنتقد .. فلا تكاد هذه الأقلام تنطلق فى الكتابة والمجادلة والنقد حتى يضيق الرئيس بهذا المشهد .. فقد تجاوزت حرية الكتابة عنده حدود المباح فلا يلبث أن يتبرم على الصحافة ويصب اللعنات على قادتها من كبار الصحفيين ..

ويتكرر المشهد .. ومعه يتكرر غضب الرئيس ودعوته لقياداته الصحفية .. وتعنيفه لها الذى بلغ أحيانا حد التهديد والوعيد ..

وتنكمش حرية الكتابة شيئا فشيئا فى الصحف القومية .. ولا يبقى منها إلا ما تكتبه جرائد المعارضة الهزيلة .. التى لا يكاد صوتها يدرك بضعة آلاف من المواطنين ! ..

وفى هذا المناخ المتوتر تُنَمَّى إلى علم الرئيس فكرة جديدة .. لها من البريق ما يجتذب الأنظار ويغرى بالحل الذى يضع حدا لكل المخاوف .. فقد وجد بعض فقهاء الطبقة العازلة فى الدفاتر القديمة دواء ظنوا فيه العلاج الشافى لقضية الصحافة .. والإرضاء الكافى لكل الأطراف المتنازعة حول حريتها ..

قالوا إن الصحافة سلطة .. وأن مكانها اللائق لا يكون إلا بين السلطات !!!

وسارع الرئيس السادات ليعلن هذه البشرى السعيدة : الصحافة مؤسسة من مؤسسات الدولة .. إنها سلطة بكل المقاييس .. سلطة رابعة يجب أن تضاف إلى سلطات الدولة الثلاث !!

ولم تنته القضية عند هذا الحد .. فقد كان من اللازم تبرير هذه البدعة .. وإقناع الناس بها .. وكان فقهاء السلطة جاهزين لتقديم الحجج والأسانيد .. ودارت المعركة .. ولكن فى غير تكافؤ ولا إنصاف .. فصوت فقهاء الطبقة العازلة يدوى بعرض مساحة الصحف القومية وصوت خصومهم حشرجة ضعيفة تتردد فى صحف المعارضة .. أما الإذاعة والتليفزيون فقد كان لهما فى دعم رأى الحكومة ومساندته الباع الطويل ، وحمال الميكروفون والكاميرا يتصيدون فقهاء السلطة وخبراءها . ويستطلعون رأيهم فيما لا رأى لهم فيه إلا أن يبرروا ما استقر فى ذهن الرئيس من حل لقضية الصحافة والصحفيين .. ولو كان فى هذا الكتاب متسع لسقت عشرات الأمثلة والنماذج لتصريحات وبيانات

« وآراء » أدلى بها أساتذة متخصصون وعمداء ورؤساء أقسام من فقهاء القانون يعرفون جيدا مدلول السلطة .. ويعون جيدا الفارق الكبير بين معناها المجازى .. ومعناها الفنى .. ولكنهم آثروا على أنفسهم ركوب الموجة ومسايرة الركب حرصا على مصالح .. أو أملا فى مغانم .. وهؤلاء لو أن طالبا أجابهم على سؤال فى معنى سلطة الصحافة قبل أن ينطق الرئيس بهذا المعنى لكان نصيبه من هذه الإجابة صفرا كبيرا !!

وأغرب من هذا كله تبنى نقابة الصحفيين لهذه الفكرة ودفاعها عنها .. وكان مجلس النقابة قد اتخذ موقفا فى التقرير الذى قدمه إلى جمعيته العمومية فى ٧ مارس ١٩٧٥ ورد فيه « .. أننا نتطلع بالفعل إلى الصحافة كمؤسسة دستورية تقف كسلطة رابعة على قدم المساواة مع المؤسسات الدستورية الأخرى . إننا نؤمن أن رسالتها لا تقل عن رسالة مجلس الشعب أو الحكومة أو التنظيم السياسى . بل إننا نؤمن أنها تقود خطوات الجماهير وتوجه مسارها عبر المؤسسات الأخرى » ..

وليس بخاف أن الإيحاء والتوجيه كان ماثلا فى موقف مجلس النقابة منذ بداية الفكرة فقد كان نقيب الصحفيين آنذاك من أقطاب الطبقة العازلة الجديدة فى عالم الصحافة .. وقد وصل به ولاؤه بعد ذلك إلى منصب وزير الإعلام .. وكان أعضاء مجلس النقابة يعيشون مشكلات مالية طاحنة لا يجدون لها حلا إلا عند الحاكم .. لذلك لم يكن غريبا أن يتبنى مجلس نقابة الصحفيين هذه الفكرة على ما تنطوى عليه من خطر كبير على حرية الصحافة والصحفيين .. وأن يتصدى للدفاع عنها بعد ذلك بعض كبار القيادات الصحفية وبعض حوارييهم وأتباعهم فى الصحف القومية .. وأن يحمل هؤلاء لواء الدعوة للفكرة فى الأوساط الصحفية الشابة التى أخذت تنشط بشدة ضد مشروع الحكومة .. وتنبه إلى مخاطره وأضراره ..

وفى لجاجة هذه الحملات الدعائية التى قادتها الطبقة العازلة وأنصارها بهمة ونشاط زجت الحكومة بمشروعها فى استفتاءين شعبيين متتاليين لم يكن هدفهما المباشر قضية الصحافة أو الصحفيين ، فقد كان الاستفتاء الأول الذى جرى فى ١٤ مايو ١٩٧٨ يستهدف ضرب المعارضة الوطنية بحرمان بعض فئاتها

من المشاركة فى الحياة السياسية وجاء مبدأ سلطة الصحافة فى ذيل القائمة التى تضمنها الاستفتاء .. وتلاه الاستفتاء الثانى الذى تم فى ١٩ إبريل عام ١٩٧٩ بمناسبة توقيع معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة وجاءت سلطة الصحافة أيضا فى ذيل القائمة الطويلة التى تضمنها الاستفتاء !

وفى كلا الاستفتاءين توكيد على المعنى الذى أراده الرئيس وهو « أن الصحافة هى السلطة الرابعة للشعب » !

ويبدو من الظروف التى لا بست هذه الاستفتاءات والموضوعات العديدة التى تضمنتها أن الحكومة كانت تسعى إلى اختلاس الموافقة الشعبية على مشروعها فى زحمة الأسئلة التى طرحتها ، فقد كان الهدف من الاستفتاء الأول كما عبر القرار الجمهورى بإجرائه « حماية الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى » وجاء بنصوص تقترح العزل السياسى لمن يهددون هذه الوحدة وهذا السلام .. فما صلة قضية الصحافة بكل ذلك ؟ .. ولماذا يلحق اقتراح جعل الصحافة سلطة رابعة باستفتاء هذه غايته ؟ !

أما الاستفتاء الثانى فقد استهدف موضوعات متباينة لا يربطها رابط ولا يجمعها ضابط سوى أنها صدرت فى وثيقة واحدة وجاءت قضية الصحافة فى آخر القائمة الطويلة من المقترحات التى تضمنها الاستفتاء ..

ولا شك أن فقهاء الطبقة العازلة هم أكثر الناس علما بأن « الأصل فى الاستفتاء أن يكون ردا على سؤال واحد يكون جوابه بلا أو نعم » .. وأن كثرة الأسئلة وتنوعها تفسده وتفوت الهدف من إجرائه ..

ولا شك أنهم أكثر من غيرهم دراية بأن مفهوم السلطة إذا ما أطلق على الصحافة فلن يقف على مدلوله الفنى والنتائج المترتبة على هذا المدلول سوى أهل التخصص ممن درسوا القانون وتمرسوا فى علومه .. أما غيرهم فلن يدركوا من هذا المصطلح سوى معناه المجازى الذى لا يعنى أكثر من الدلالة على السطوة والتأثير والنفوذ ..

وأغلب الظن أن هذا التعتيم كان مقصودا .. إذ لا معنى لدعوة جمهور المواطنين — ونسبتهم الغالبة من الأميين — للإدلاء برأيهم فى « تقنين الصحافة

كسلطة رابعة ضمانا لحريتها وتأكيدا على استقلالها » .. فهل فهم المواطن العادى حقا ما تعنيه هذه العبارة وما إذا كان جعل الصحافة سلطة رابعة ينطوى حقا على ضمان لحريتها وتوكيد لاستقلالها أم أنه على نقيض ذلك وأد لهذه الحرية وسلب لهذا الاستقلال ؟ !

كان من السهل على الرأى العام أن يعى حقيقة السلطة التى أراد الرئيس خلعها على الصحافة وأن يدرك الفارق الفنى بين معناها المجازى الشائع ومعناها القانونى المستقر لو أن الرأى الآخر استطاع أن يعبر عن نفسه ، ولكن جدار الطبقة العازلة كان أقوى من أن تخترقه الآراء المتحررة من سطوة السلطان حتى أن فقيها جليلا وهو الأستاذ مصطفى مرعى وجد من العنت ما وجد ليصدر فى النهاية كتابا يكشف فيه عن هذه المغالطة الخطيرة التى استهدفت وضع الصحافة فى قبضة السلطة .. لا وضع السلطة تحت رقابة الصحافة ..

لقد كان من السهل حقا أن يفهم الرأى العام حقيقة مشروع الحكومة ومضمونه .. لأن قضية الصحافة ليست فقط قضية الحكومة أو قضية الصحفيين .. ولكنها قضية مصر أولا لأنها ترتبط بحرية الرأى والتعبير وهى أم الحريات التى استقرت فى كافة الدساتير الديمقراطية وأعلنها ميثاق حقوق الإنسان فى صلب مواده ..

إن السلطة فى المصطلح القانونى هى مُكنة إصدار الأوامر والنواهى وحمل الكافة على الانصياع لها جبرا عند الاقتضاء ، وهى لا تكون بهذا الوصف إلا لهيئة عامة تقوم بوظيفة من وظائف الدولة كالهيئة التشريعية والتنفيذية والقضائية .. فهذه الهيئات الثلاث تمثل الدولة وتقتسم وظائفها .. ولا بد أن تستخدم فى ممارستها لهذه الوظائف سلطة الدولة ، فالسلطة إذن جزء لا يتجزء من طبيعة وظيفتها .. وهذه الهيئات الثلاث لا تستمد سلطانها من سلطة أعلى منها بل تستمده من الأمة مباشرة بوصفها مصدر كل السلطات ..

هل لنا بعد هذا الوضوح والنقاء .. أن نخلع على الصحافة رداء السلطة . وأن نعمل على إدراجها فى صلب الدستور لتصبح سلطة رابعة تقف على قدم المساواة مع السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ؟ ! .

لقد أوصدت القوانين أبوابها على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وانتهت من اعتبارها الأركان الثلاثة للدولة الديمقراطية الحديثة .. ولم يعد في وسعها قبول سلطة رابعة إلا اذا توافرت فيها معايير السلطة بالمعنى الذى حدده فقهاؤها واستقرت عليه نصوصها منذ عشرات السنين !!

ولو كان فى طبيعة الصحافة ومكانتها الاجتماعية مقومات السلطة وأوصافها بالمعنى الذى حدده الفقه والقانون لكان من دواعى الغبطة والسرور أن يضيف المجتمع إلى سلطاته سلطة جديدة تعمل على تصحيح اتجاهه .. والارتفاع بوعيه .. والسهر على رقابة أجهزته ..

ولكن ما العمل .. وما الحيلة إذا لم يكن للصحافة سوى قلم يسجل الرأى والخبر .. وعدسة تصور الحدث والشخصية .. وهدف واضح وصريح هو التوجيه والتوعية والتثقيف ؟ !

ما العمل .. وما الحيلة إذا لم يكن من طبيعة الصحافة إصدار الأوامر والنواهى وحمل الناس على احترامها بالقوة الجبرية ؟!

إن الصحافة لا تملك على حد علمنا إصدار فرمانات تحمل الناس على تقبل آرائها أو إكراههم قسرا على تنفيذها .. ولا تملك فوق ذلك بوليسا ولا عسكرا يتحرك رهن إشارتها .. ولكنها تملك التأثير الفكرى .. والنفوذ الأدبى .. الذى يقنع ولا يرهب .. ويرشد ولا يكره .. ويكشف الأخطاء والانحرافات .. ولكنه لا يعاقب مرتكبيها .. بل يترك أمر المؤاخذة والعقاب للسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .. ويوم تصبح الصحافة قوة إكراه مادية كما يتصور البعض فإنها تتحول من رسالة للإقناع والتوعية والرقابة إلى جهاز للإرهاب الفكرى ثم إن من طبيعة الصحافة مخاطبة قطاع من الرأى العام .. وهو القطاع المثقف أو الذى حظى بقدر من الثقافة وبالتالى فإن تأثيرها فى بلادنا لا يجرى إلا فى نطاق دائرة محدودة .. وحتى لو أدى هذا التأثير إلى تكوين رأى عام ، فإن هذا الرأى العام لا يلزم الجميع بل يلزم الأغلبية ويظل قطاع من المجتمع خارجا عن هذا الرأى العام بينما يمتد نشاط السلطات بالمعنى الفنى إلى أفراد المجتمع كافة .. مواطنين كانوا أو أجانب .. ولا يستثنى فرد فى الهيئة الاجتماعية من الخضوع لما تصدره من أوامر أو ما تقرره من نواهٍ !!

صحيح أن الألسن تجرى فى أيامنا هذه مع اشتداد نفوذ الصحافة وتعاظم مكانتها على اعتبارها سلطة جديدة لما لها من سلطان وتأثير عميق على توجيه الرأى العام وتوعيته وتثقيفه ، ولما تتمتع به من قدرة رقابية على أجهزة الدولة ..

ولكن إطلاق اصطلاح « سلطة » على الصحافة لم يأت سوى من قبيل المجاز اللفظى .. الذى يعبر عما تتمتع به من أهمية ومكانة .. تماما كما نطلق عليها تعبير صاحبة الجلالة .. فهل الصحافة حقا ملكة متوجة لها بلاط وعرش وسلطان وصولجان ؟ !

لا .. بطبيعة الحال .. إن هذا التعبير تعبير مجازى محض قصد به تكريم الصحافة وإجلالها وبيان ما تتمتع به من أهمية ومكانة فى الهيئة الاجتماعية .. ومع هذا الوضوح الذى لا لبس فيه فقد أراد بعض فقهاء السلطة إرغام الدستور على الخضوع للهوى .. فسحبوا مصطلحاته الدقيقة المستقرة على الصحافة والصحفيين .. ولم يشفع عندهم ما تعلموه من فقه دستورى .. وما ورثوه من مصطلحات استقرت فى كل الدساتير الديمقراطية .. بل ولم يشفع عندهم ما عانته مصر من لعب بالألفاظ وعبث بالمعانى لا زال مجتمعنا يئن تحت وطأته حتى اليوم ! فانبرى هذا البعض « يُنَظِّر » المجاز اللفظى ويصنع منه « حقيقة » تنسحب على الصحافة .. ودليله على ذلك أن مصطلح السلطة لم يعد يقتصر على قوة الإكراه المادى .. بل أصبح يشمل أيضا قوة الإكراه « المعنوى » فالصحافة بهذا الوصف أصبحت تتمتع بنفوذ معنوى لا يقل خطرا عن النفوذ المادى الذى تتمتع به السلطات الثلاث التقليدية فى المجتمع .. ومن هنا لا بد من الاعتراف بها وتتويجها كرابع السلطات !!!

كنا نود مسايرة هؤلاء المتفقهين باسم التطور .. ونسلم معهم بأن مفهوم السلطة قد تطور لولا أن التطور لا يفقد الشىء جوهره .. وإلا أصبح انقلابا لا تطورا .. فالماء يظل ماء مهما تغيرت بعض خواصه كلونه أو رائحته .. ما دام يتركب من عنصرى الأكسيجين والأيدروجين .. أما إذا فقد أحدهما .. انقلب إلى أشياء أخرى .. تحمل أسماء أخرى .. كالأوكسيجين أو الأيدروجين ..

كنا نود مسايرة هذا النفر من المتفقهين.. لولا أن تنظيرهم هذا يسقطنا فى لبس خطير لا نعرف له مخرجا ، فالكاتب .. والمفكر الذى بلغ قدرة التأثير

فى الرأى العام. من خلال كتبه ومؤلفاته يصبح وفقا لرأى هذا النفر سلطة رابعة .. أو سلطة خامسة مستقلة .. ومن هنا يمكن أن تتعدد السلطات إلى ما لا نهاية فيصبح مثلا الأستاذ توفيق الحكيم سلطة .. والأستاذ نجيب محفوظ سلطة .. والدكتور زكى نجيب محمود سلطة .. الخ إلى جانب سلطة الصحافة !

ومع ذلك لازلنا نود مسايرة هذا النفر من المتفقهين لولا أن « تنظيرهم » هذا لنظرية السلطة الرابعة جاء فى كلمات مبتسرة غامضة على صفحات الجرائد والمجلات .. وفى شكل فتاوى مقتضبة كفتاوى مصاطب الأرياف .. وكنا نود أن يزودنا أصحاب هذه الفتاوى بنظرية عامة بعد أن يجتهدوا فى وضع أصولها وقواعدها .. ويدللوا فيها بالحجة والبرهان العلمى على سلامة ما يدعون .. كما نود أن يجهدوا عقولهم وأقلامهم لإثبات هذا الاكتشاف العجيب الذى قلب المفاهيم السائدة منذ عهود سقراط وأفلاطون وأرسطو دون أن نعرف لهذا الانقلاب سندا فقهيا .. أو دليلا علميا .. أما أن يطلقوا الفتاوى والتصريحات وهم جلوس فى أماكنهم .. فهذا ما يرفضه العلم .. ويأباه الضمير المهنى ..

إن ما يعنى المجتمع من الصحافة .. وما يعنى الصحافة من المجتمع ليس أكثر من حرية الرأى وقدسية الخبر .. وحراسة الاتجاه الذى ارتضاه المجتمع .. ولن يكون لهذه الرسالة من معنى بغير استقلال الصحافة بشئونها وتحرير الصحفى فى رزقه .. فلا يكون عليه من سلطان سوى ضمير المهنة ونظامها الذى أقره القانون ولا يهم بعد توفير هذه الشروط أن نخلع على الصحافة ملابس السلطة .. وأن نعترف بها كسلطة رابعة فى صلب الدستور أو أن نطلق عليها ما شئنا من كلمات التدليل ..

إن الصحافة فى أصلها مهنة حرة وليست وظيفة من وظائف الدولة كالقضاء أو التشريع أو التنفيذ ، بل هى المهنة الحرة الوحيدة كما لاحظ بحق الفقيه الجليل الأستاذ مصطفى مرعى ، التى نصت كافة دساتيرنا على كفالة حريتها ابتداء بدستور سنة ١٩٢٣ وانتهاء بدستور ١٩٧١ .. وحرمت فرض الرقابة عليها أو إنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى ..

وهذا الإجماع الدستورى على كفالة حرية الصحافة إنما استهدف حماية

الصحافة من سلطان الدولة .. « لأن الدولة وحدها هى التى تملك فرض الرقابة على الصحف وهى وحدها التى تملك أن تنذرها وأن تعطلها . ثم إن الصراع بين السلطة والصحافة كاد أن يكون ظاهرة بارزة فى كل عصر من عصور التاريخ »[1] .

وفوق ذلك وقبل ذلك سبب أقوى دفع بواضعى الدساتير إلى هذا الإجماع على كفالة حرية الصحافة ذلك أنها المرآة التى تعكس ما تطرحه العقول من أفكار .. وهى بتعدد صورها وتنوع مذاهبها تتسع لكل رأى وتجتذب كل جديد .. ومن خلال ما تتيحه الصحافة من جدل ومناقشة تنضج الآراء وترسخ الأفكار ويفيد المجتمع الذى تعمل فى ظله .. « وفى هذا كله ترتبط حرية الصحافة بحرية أخرى أكبر منها قدرا وأسمى مكانة .. هى حرية الرأى .. وإنك حين تقرأ دساتيرنا كلها لا تلبث حتى ترى أن كل دستور منها قد نص على حرية الرأى فى مادة ونص على حرية الصحافة فى المادة التى تليها . ومن هنا تبدو حرية الصحافة كما لو كانت وجها من وجوه حرية الرأى أو لازمة من لوازمها ، وحسبك فى إدراك قيمة حرية الرأى أن تعلم أنها أم الحريات وأقدمها أو أقربها إلى القداسة »[2] .

وحرية الرأى أم الحريات هذه ليست أكثر من حرية الإنسان فى أن يفكر .. وفى أن يجهر بما يفكر .. وفى أن يدافع عما يفكر .. ووسيلة الجهر هى الصحافة .. أو هى أهم وسائل الجهر بالفكر والرأى فى المجتمع المعاصر .. لذلك كان لا بد أن تكون الصحافة مفتوحة على كل الآراء .. وأن يكون الصحفيون متحررين فى أرزاقهم عن سلطان الدولة .. ولا يكفى لكفالة هذه الحرية ما تدعيه الطبقة العازلة من ضمانات قانونية تكفل استقلال الصحافة والصحفيين .. فلم يمنع قانون استقلال القضاء وهو سلطة من سلطات الدولة ويباشر وظيفة من وظائفها من أن يذبح القضاة .. وأن ينكل بهم بأبشع صور التنكيل .. ولم يمنع استقلال السلطة التشريعية وسموها من التأثير على النواب وتهديدهم بل وطردهم من البرلمان ..

---

(١) الأستاذ مصطفى مرعى (الصحافة بين السلطة والسلطان) صـ٧٥ .

(٢) الأستاذ مصطفى مرعى المرجع السابق صـ٧٧ .

والصحفيون لن يكونوا أجل قدرا عند الحاكم من القضاة والنواب عندما تصبح الصحافة سلطة رابعة من سلطات الدولة ويصبح الصحفيون بالتالى عمال هذه السلطة .. فرئيس الدولة فى النهاية هو الذى يعينهم .. ورئيس الدولة هو الذى يعزلهم وإن استتر خلف مؤسسات ومجالس كمجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة وكلاهما يتدخل الرئيس فى تعيين أعضائه ..

هذه الأدلة وغيرها كثير لم تشفع للصحافة عند السلطان ولم تلهم الطبقة العازلة التريث والتأنى لإعادة التفكير فى قضية الصحافة .. لقد تحركت عجلة السلطة ولم يعد من الممكن وقفها فعدل الدستور وصدر قانون الصحافة وأصبحت الصحافة المصرية .. رغم أنف الفقه الدستورى سلطة رابعة بين السلطات !!

والنتيجة .. النتيجة أن الصحف القومية تحولت بقوة القانون إلى صحافة السلطة فقد آلت ملكية ٥١٪ من قيمة أموال هذه الصحف إلى مجلس الشورى ، ولا يخفى حضور الحكومة فى تشكيل هذا المجلس ونفوذها فى توجيه أعماله .. ولا يخفى أيضا أن إدارة أموال هذه الصحف والرقابة عليها يخضع بالضرورة للحكومة بوصفها الهيئة التنفيذية والإدارية المنوط بها إدارة المال العام ، ومن هنا كانت هذه الملكية فى حقيقتها ملكية شرفية تخفى وراءها المتصرف الفعلى فى شئونها .. والمسئول الفعلى عن صيانتها ..

ولا يغير من هذه النتيجة محاولة إغراء العاملين فى الصحف القومية بالنص على تمليكهم ٤٩٪ من أموالها وملحقاتها .. فمجالس إدارة الصحف القومية كما ينص قانون الصحافة يتشكل من ثلاثة عشر عضواً ، ويمثل مجلس الشورى سبعة أعضاء وهؤلاء الأعضاء السبعة يجرى ترشيحهم من قبل مجلس الشورى نفسه أما تعيينهم فيكون بقرار من رئيس الجمهورية ! وهكذا يتدخل رئيس الجمهورية عن طريق ملكية مجلس الشورى فى إدارة الصحف القومية وتوجيهها .. كما كان يتدخل بالأمس بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى .. المالك السابق للصحف القومية !

وفضلا عن ذلك تبدو سيطرة الدولة أكثر وضوحا فى تشكيل الجمعية العمومية للمؤسسة الصحفية ، فقد نص القانون على أن تتكون هذه الجمعية

من ٤٢ عضوا من بينهم ١٧ عضوا يمثلون مجلس الشورى و ٢٥ عضوا يمثلون ملكية العاملين .. ولكنه فى نفس الوقت يقرر لممثل مجلس الشورى فى الجمعية العمومية ثلاثة أصوات بينما لا يتمتع ممثل العاملين سوى بصوتين فقط !!

والواقع الذى لا مراء فيه أن إقحام مجلس الشورى فى ملكية الصحف القومية لم يكن له من هدف سوى استمرار سيطرة الدولة على الصحافة .. وإتاحة الفرص للرئيس السادات للتدخل فى إدارتها وتوجيهها لا بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى كما كان الوضع قبل صدور قانون الصحافة ولكن بوصفه رئيسا للدولة المسئولة عن تسيير سلطاتها بعد أن أصبحت الصحافة واحدة من هذه السلطات !!

أما حرية الأفراد والجماعات فى تأسيس صحف جديدة فقد ورد عليها من القيود والشروط ما ضيق من نطاقها وجعلها أقرب إلى حرية الشكل منها إلى حرية الفعل والواقع .. فقانون الصحافة الجديد يستبعد حق الأفراد فى صحف وطنية وهو الحق الذى كان مقررا منذ عرفت الصحافة فى مصر وحتى تأميمها فى سنة ١٩٦١ .. ولم يكن هناك مبرر لهذا الحرمان سوى ما ساقه الرئيس أنور السادات من مخاوف لا يقابلها رصيد من الواقع ولا التاريخ فقد صرح فى بيانه للأمة يوم ١١ ابريل ١٩٧٩ شرحا لبند الصحافة الوارد فى ذيل الاستفتاء ما نصه « كلنا نعرف أن الصحافة تأثيرها رهيب على الشعوب ونحن لا نسمح لفرد أن يملك صحيفة ويفعل ما شاء » !!

والواقع أن واقع مصر الصحفى .. وتاريخها المسطور لا يعرف فردا امتلك صحيفة وفعل بها ما شاء .. فقد نهضت صحافتنا على أكتاف أعلام كبار لا زالت أسماؤهم محفورة بحروف من نور ليس فى تاريخ الصحافة فقط ولكن فى تاريخ مصر الوطنى كله .. من أمثال عبد الله النديم وعلى يوسف وجورجى زيدان وأمين الرافعى وأحمد حسن الزيات وعبد القادر حمزه ومحمد التابعى ومحمود وأحمد أبو الفتح ومصطفى وعلى أمين وغيرهم ..

واحتمال إساءة حق الملكية وارد بالنسبة للمالك الفرد كما هو وارد أيضا بالنسبة للدولة .. بل إن إساءة الدولة لحق الملكية أخطر وأقرب .. بل هو حقيقة

واقعة لا زالت إلى اليوم تلهب ظهور الصحفيين ..

والذين تقدموا بهذه الذريعة لإسقاط حق الأفراد فى امتلاك الصحف كان عليهم أن يعلموا أن « ما من حق إلا وهو عرضة لأن يساء استعماله ولو جاز اتخاذ احتمال إساءة الحق سببا لإسقاطه لسقطت الحقوق جميعا »[1] !!

وها هى الأحداث تأتى مدعمة للرأى الآخر .. ومؤكدة لحقيقة الحرية التى ادعت الحكومة كفالتها للصحافة والصحفيين .. فقد انتهكت هذه الحرية بقرار إدارى من السيد رئيس الجمهورية .. ففى ٢ سبتمبر عام ١٩٨٢ أصدر الرئيس قراراته الشهيرة بضرب كافة قطاعات المعارضة وكان من بينها القرار رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٨١ بنقل عدد كبير من الصحفيين وغيرهم من العاملين باتحاد الإذاعة والتليفزيون إلى هيئة الاستعلامات وغيرها من الجهات الإدارية ، وذلك دون التقيد بأحكام القوانين واللوائح التى تنظم شئون العاملين وأرفق بقراره كشفا يتضمن ٦٦ اسما !!

ماذا تغير إذن من أحوال الصحافة يوم كانت فى قبضة الاتحاد الاشتراكى المنحل .. وهل عصمها من غضبة الحاكم تقنينها كرابع السلطات .. أم أنها لا زالت رغم كل هذا اللف والدوران صحافة السلطان !!

---

(١) الأستاذ مصطفى مرعى - المرجع السابق صـ١٨ .

الفراغ القاتل

عندما يكون الفقر غامرا .. والجهل مسيطرا ..

عندما يكون الأمل غائبا .. والإنسان مغتربا ..

عندما يكون الفراغ فى كل شىء .. والملل من كل شىء ..

عندما يكون كل ذلك .. تكون الأرض قابلة للاحتراق ويكون اللعب بالنار خطأ قاتلا ..

ولم يفهم حكام مصر أن مصر تنبت عشرات المواليد كل ساعة ، وأن أجيالا جديدة قد عاشت الهزيمة وأجيالا بعدها قد شبت على الهزيمة .. وأن كلا الجيلين يرفض الهزيمة ويرفض الأسطورة التى صنعت الهزيمة بعد أن لم يبق منها سوى رماد .. وصحفى متجول يتجر بالأسطورة !

ولم يقنع الرئيس السادات بأن زمن الأساطير قد انتهى وأن زمن الحقائق قد جاء .. ولم يسلم بأن الشعوب لم تعد تستسيغ الألوهية .. ولم تعد تحتمل من الحاكم الانفراد المطلق بكل السلطات .. ومع ذلك فقد دق الرئيس السادات بيديه أبواب الحرية عندما ألغى المعتقلات ورفع الحراسات ونادى بالانفتاح ودعا إلى الديمقراطية .. ولكنه سرعان ما أغلق الأبواب عند أول استجابة شعبية ؟

لماذا فتح الرئيس الأبواب .. ولماذا عاد فأغلق الأبواب ؟ هذا هو محور القضية التى حركت المخاض الكبير الذى اهتزت له مصر ..

لم يكن فى تقاليد مدرسة الثورة التى تربى فيها الرئيس السادات شىء اسمه

حرية الجدل وحرية الرأى .. بل كانت تقوم على إرادة الأقوى ورأى الأقوى فى كل شىء .. لقد بدأت المدرسة بثلاثة عشر عضوا وانتهت عند وفاة عبد الناصر بعضوين ، وكان القرار يسقط من أعلى فلا تعلم به الجماهير الشعبية إلا بعد أن يصبح جاهزا للتنفيذ .. ولم يسبق لعبد الناصر أن استشار شعبه فى أى قرار خطير كما لم يسبق لشعبه أن طالبه الحساب عن أى قرار خطير ..

وعندما شاءت الأقدار أن يأخذ الرئيس السادات دوره فى الحكم كانت ملامح الساحة المصرية قد تغيرت .. وكان الرئيس يتلمس طريقه إلى الزعامة الشعبية بحذر شديد .. فالأشواك التى أفرزها الحكم السابق كانت تسد كل الدروب وتجعل من الزعامة مطلبا صعبا ..

فهناك الهزيمة بكل أثقالها .. وهناك النفوذ السوفيتى بكل تسلطه .. وهناك فوق ذلك الجناح الأقوى من كل أجنحة عبد الناصر .. جناح على صبرى ..

وناور الرئيس السادات طويلا .. وانتظر طويلا .. ثم ضرب ضربته .. وأزاح فى ليلة واحدة الجناح الذى يناوئه الزعامة ..

وكان الرمز الذى اجتذب لأول مرة تصفيق الجماهير المصرية للرئيس السادات هو نهاية دولة المخابرات .. وبداية الحريات .. فقد أحرق الرئيس يوم ثورته وفى جمع مهيب حضرته أجهزة الإعلام « جميع الملفات والأشرطة السرية » التى تملكها أجهزة المخابرات المصرية .

كانت هذه الاستجابة الشعبية الهائلة دليلا على مدى السخط الشعبى على جرائم القمع والإرهاب التى ارتكبتها أجهزة المخابرات طوال حكم عبد الناصر .. ومؤشرا هاما للخط الجديد الذى يجب انتهاجه للفوز بالزعامة الشعبية ..

لقد عانى الشعب طويلا من القهر والتسلط والإرهاب باسم شعارات لم تتحقق .. وأمانى لم تحدث .. وزعامة سلبته كل شىء .. ولم تمنحه أى شىء ..

وأحس الرئيس السادات أن مطلب الحرية هو الخطوة الأساسية إلى الزعامة الشعبية وأن إزالة آثار الطغيان سوف يدعم من شعبيته ويقوى من شوكته فى

مواجهة خصومه .. وهكذا فتحت أبواب المعتقلات ليخرج منها آلاف المعتقلين السياسيين .. وضرب النفوذ السوفيتى بطرد الخبراء السوفيت .. ولم يعد أمام الرئيس السادات بعد أن أزال آثار الطغيان إلا أن يزيل آثار العدوان ..

وكان الناس ينتظرون عام الحسم الذى وعد به الرئيس ومعهم كان الأمل ينتظر تحرير الأرض ثم الالتفات إلى إعادة البناء ..

وقامت حرب أكتوبر .. وتحقق الممكن ولم يتحقق المستحيل .. وكان الممكن عظيما فى حد ذاته وبكل المقاييس . فقد استطاع جيش مصر تدمير خط بارليف فى ساعات قليلة .. والعبور الكبير إلى الضفة الشرقية .

وكان المستحيل مواجهة أقوى قوة فى العالم – الولايات المتحدة – عندما نزلت بكل ثقلها لتوقف زحف مصر فى عرض الميدان .

وكان على الرئيس السادات وقد بدأ الحديث عن السلام واختفى الحديث عن استئناف الحرب .. أن يفعل شيئا على الجبهة الداخلية .. فقد سكتت المدافع .. وبدأت مصر تنظر إلى نفسها .. لقد كانت تنزف من كل موضع .. المرافق .. المصانع .. المزارع .. المدارس والمساكن كل شىء منهار وفى حاجة إلى إعادة بناء .. ولكن الدخل قليل والدين كبير .. وأعباء التسليح والجيش لا زالت ترهق الميزانية ..

وفكر الرئيس فى استئناف خط الحرية .. خط الزعامة الذى بدأ به شعبيته فى ثورة التصحيح ..

فأعلن الانفتاح الاقتصادى .. وكان معناه إنهاء سيطرة الدولة على كافة أوجه النشاط الاقتصادى وحرية القطاع الخاص فى العمل والكسب وتملك الثروات ..

وأعلن فتح أبواب الهجرة والعمل بالخارج وكان معناها حرية الأفراد فى مغادرة البلاد للهجرة أو العمل بالخارج بلا حدود أو قيود ..

وتتابع مسلسل الحرية .. فقرر الرئيس تصفية الحراسات ورد أموالها إلى أصحابها .. وفتح ملفات التعذيب والاعتداء على الحريات .. والتحقيق فى أسباب هزيمة الخامس من يونيو ..

وأخيرا جاءت قمة قراراته بإعلان نهاية الشرعية الثورية وبداية الشرعية الدستورية ، ومقتضى هذا الإعلان إقامة دولة المؤسسات وإقرار الديمقراطية السياسية على أساس نظام تعدد الأحزاب ، وإطلاق حرية الصحافة ..

كان لهذه القرارات التى اتخذت فى فترة وجيزة وقع شعبى كبير .. فقد خيل للناس أن عهد الطغيان قد ولى .. وأن مصر قد بدأت فعلا ترتاد طريق الديمقراطية الحقيقية ..

ولكن لم يلبث التراجع المنظم عن الخط الديمقراطى أن اتخذ مجراه فى سلوك الرئيس وحكومته ..

ولم تفلح المحاولات التي بذلتها المعارضة فى وقف هذا الاتجاه اللاديمقراطى عند حد فمنذ مذبحة الأحزاب وضرب النقابات ومطاردة الجماعات الإسلامية وفقهاء السلطة فى سباق حول استكمال التشريعات المقيدة للحرية ، وكان رأس هذه التشريعات دستور عام ١٩٧١ . فقد ظل هذا الدستور نافذ المفعول على الرغم من كافة العلل والثغرات التى شابت صياغته والتى تمنح رئيس الجمهورية سلطات واسعة وصلاحيات فضفاضة فى مواجهة الإرادة الشعبية ..

على الرغم من كل ذلك فقد وجد فقهاء السلطة فى هذا الدستور من النصوص ما يعوق خط الرجعة عن الديمقراطية وما يهدد النهج الذى يسلكه الرئيس فى قمع معارضيه ..

ثم إن هذا الدستور يحدد مدة الرئاسة بفترتين .. وقد أوشكت ولاية الرئيس الثانية على الانقضاءوأصبح من الضرورى التخلص من هذا القيد (وهو القيد الذى تضمنته أحكام المادة ٧٧ من ذات الدستور) وتعزيز سلطات الرئيس بصلاحيات جديدة تمكن من إحكام قبضته على الحريات العامة . وسرعان ما اهتدى فقهاء السلطة إلى الأسلوب الذى يحقق المراد .. وهو أسلوب الاستفتاء الذى درجوا عليه منذ بداية القمع بالقانون ..

وهكذا أجرى استفتاء عام يوم ٢٢ مايو ١٩٨٠ على تعديل الدستور .. وكانت نتيجته كما هى العادة أكثر من ٩٩٪ من مجموع أصوات الناخبين ..

وعلى الرغم من جهود الطبقة العازلة فى التعبئة الإعلامية قصد صرف الأنظار عن حقيقة التعديل بإبرازه فى صورة مزيد من الانتصار للديمقراطية والإرادة الشعبية .. فقد كان التعديل مستهدفا مصلحة رئيس الجمهورية قبل مصلحة الشعب .. وإرادة رئيس الجمهورية قبل إرادة الشعب ..

لقد كان الجهد الإعلامى الذى واكب هذا التعديل مركزا على الشريعة الإسلامية ومجلس الشورى وسلطة الصحافة .. بينما ظل الجانب الأخطر الذى تناوله التعديل بعيدا عن دائرة الضوء ..

فقد عدلت المادة ٧٧ من دستور ١٩٧١ التى تجعل رئاسة الدولة موقوتة بفترتين لتصبح الرئاسة مطلقة بلا حدود ، إذ نصت على أن « مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى » .. وفضلا عن هذه الرئاسة المؤبدة .. فقد أجاز الرئيس لنفسه حق تعديل مواد الدستور كيفما شاء ومتى شاء .. فقد نصت المادة ١٨٩ من الدستور المعدل على أن من حق رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ، إلا أن حق المجلس فى إجراء التعديل ورد مكبلا بالعديد من القيود التى تحد من استعماله بل وتجعل منه حبرا على ورق ..

فقد حررت المادة المذكورة إرادة رئيس الدولة من كل قيد فى طلب تعديل مواد الدستور بينما اشترطت فى حالة صدور طلب التعديل من المجلس أن يكون موقعا من ثلث الأعضاء على الأقل ، وأن يصدر قرار من المجلس بقبول مبدأ التعديل بالأغلبية المطلقة للأعضاء .. أما موافقة المجلس على التعديل فيجب أن تصدر بأغلبية ثلثى الأعضاء ، وبعد كل ذلك يعرض التعديل على الشعب لإقراره فى استفتاء عام !

هذه التعديلات الخطيرة التى تشدد قبضة رئيس الدولة على الحريات ، لم يكن من الممكن تفهمها إلا على ضوء المخاوف التى اجتاحت الطبقة العازلة من تحركات المعارضة الشعبية وتزايد نشاط الجماعات الإسلامية فى وقت كانت المواجهة على أشدها مع بعض النظم العربية ..

وفى هذه الظروف كان أمن النظام واستقراره من أولى القضايا التى تؤرق الرئيس .. وكانت الطبقة العازلة تنقل مخاوفها إلى الرئيس فى التقارير اليومية .. وتجيد أسلوب الإثارة والاستعداء كلما تعلق الأمر بالجماعات الإسلامية ..

كان موقف الرئيس من الجماعات الإسلامية معروفا منذ البداية .. فقد استبعدها من المسيرة الديمقراطية وأعلن بكل صراحة ووضوح خلال المناقشات التى سبقت صدور قانون الأحزاب أن الأحزاب الدينية ممنوعة .. وأنه لا يجوز إقحام الدين فى السياسة .. وكانت بعض الجماعات الدينية الجديدة قد أخذت طريقها إلى الظهور بعد حرب أكتوبر .. ولم تجد هذه الجماعات معارضة من الحكومة .. بل وجدت بعض فئاتها ترحيبا من الحكومة .. وذهب الترحيب أحيانا إلى حد الدعم والمساندة فى الجامعات ضد تجمعات الشيوعيين التى كانت لا تزال متمتعة بالقوة والنفوذ ..

ولم تكتف الحكومة بدعم بعض الجماعات الإسلامية لضرب الشيوعيين ، بل غضت الطرف عن المساعدات التى كانت تتلقاها .. والنشرات والمطبوعات التى كانت تقوم بإصدارها . وعندما أخذت ظاهرة الجماعات الإسلامية فى الانتشار والتفاقم وجاءت حادثة الفنية العسكرية ثم حادثة اختطاف وقتل الشيخ الذهبى ، بدأت الحكومة تغير من سياستها فكفت عن تشجيع هذه الجماعات واكتفت بمراقبتها وتتبعها ..

وعندما جاء الرئيس السادات بالإعلان الديمقراطى أراد أن يقطع على هذه الجماعات الطريق .. ويمنع من تكتلها فى أحزاب سياسية .. ففى هذا المنع اتقاء لمخاطرها وحرمان لها من اكتساب صفة مشروعة تحول دون المساس بها بغير مشكلات سياسية .. ولكنه فى نفس الوقت لم يبد معارضة للتيار الإسلامى العام الذى يضم قطاعا شعبيا عريضا لا يقل عن ٢٥٪ من شعب مصر ، كما لم يبد معارضة على قيام جماعة الإخوان المسلمين بنشاطها وإعادة إصدار جريدتها ..

لقد كان الرئيس السادات « يمسك العصا من الوسط » .. ويحاول إيجاد توازن بين نظامه وبين التيار الإسلامى العام فى مجموعه .. وكانت محاولات إيجاد هذا التوازن واضحة فى تعديل الدستور والنص على أن الشريعة الإسلامية

هى المصدر الأساسى للتشريع .. كما بدا اتجاه حزب الرئيس فى مواكبة التيار الإسلامى العام عندما صدر قانون عن البرلمان يمنع الاتجار بالخمر أو تعاطيها فى الأماكن العامة غير السياحية ..

وعلى الرغم من الإحساس العام بأن هذه الاتجاهات شكلية محضة فقد مضى الرئيس فى سياسته الرامية إلى مواكبة التيار الإسلامى العام ، غير أن هذه المواكبة لم تجنبه الوقوع فى أخطاء شرعية خطيرة جلبت عليه فى الأوساط الإسلامية الكثير من السخط والاستنكار .. فقد عمد إلى مواجهة الجماعات الإسلامية عندما اشتد عودها بمدأ خطير يخالف نصا وروحا أحكام الشريعة الإسلامية ، فأعلن وهو بصدد مهاجمتها أن « لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين » ومن المعروف عقلا ونقلا أن الشريعة الإسلامية تنفرد عن بقية الشرائع السماوية فى نظرتها الشمولية .. وأن القرآن الكريم جاء شاملا لجانب العبادات وجانب المعاملات .. وأن الإسلام فى صدره الأول كان يطبق أحكام الشريعة الإسلامية فى كافة نواحى الحياة ..

ولو أن الرئيس السادات اعترف بهذه الحقيقة أو أعفى نفسه من الخوض فيها كما فعل بعض الحكام المسلمين لهان الأمر .. ولكن أن يقول رئيس دولة إسلامية « لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين » .. وعلى من يريد أن يعمل فى السياسة أن يبتعد بها عن مبادىء الدين .. ومن يريد أن ينقطع للدين فعليه أن يتجنب السياسة فهذا أمر تأباه الشريعة .. ويرفضه القرآن الكريم ..

وأخطر من هذا تبنى حكومة الرئيس مشروعا لتعديل قانون الأحوال الشخصية يخالف فى بعض قواعده أصول الشريعة الإسلامية .. ثم الإصرار على هذا التعديل على الرغم من معارضة شيخ الأزهر وبعض كبار الفقهاء .. وعلى الرغم من معارضة العديد من القطاعات الشعبية ..

لقد كان لتبنى الحكومة هذا المشروع ودفاعها عنه فى البرلمان ونجاحها فى الحصول على موافقة الأغلبية من حزبها أسوأ الأثر فى الأوساط الإسلامية .. فقد أدى تطبيقه إلى اضطراب فى العلاقات الاجتماعية والأسرية مست بوجه خاص الفئات الشعبية الفقيرة وحركت سخطها ضد الرئيس وحكومته .. وأصبح الوعاظ وأئمة المساجد فى المدن والقرى يتخذون من هذا التعديل مادة حية

للهجوم على سياسة الحكومة واتهامها بالخروج على أحكام الإسلام ..

هذه المواكبة للتيار الإسلامى العام كانت دائما فى غير محلها ، فقد بنيت على نوع من المزايدة على الدين قصد قطع الطريق على الجماعات الإسلامية .. ولم تكن هذه المزايدة موفقة فى اختياراتهاوفى أساليبها .. وبدلا من أن تحول بين التيار الإسلامى العام والجماعات الإسلامية أدت على النقيض إلى التعاطف بين الفريقين .. ولم يعد هناك فارق بينهما فى درجة السخط على الرئيس السادات والحكومة التى تمثله ، بل أصبح الفارق الوحيد بينهما هو العمل المنظم الذى يستهدف قلب نظام الحكم ..

هذا الأسلوب ، أسلوب المواكبة – الذى اتبعه الرئيس السادات لعزل الجماعات الإسلامية عن التيار الإسلامى العام لم يكن بديلا لأسلوب القوة الذى حرص على استخدامه دائما فى مواجهتها .. فقد سبق له استخدام العنف ضد الجماعات الإسلامية فى حادثة الفنية العسكرية عام ١٩٧٤ وأعدم عددا من المتهمين ، كما استخدم العنف أيضا ضد هذه الجماعات فى حادثة اختطاف الشيخ الذهبى عام ١٩٧٧ وأعدم عددا آخر من المتهمين .

ولم ينتبه الرئيس السادات – وهو الذى تربى فى الشارع السياسى كما كان يقول – أن العنف وحده لا يجدى فى الحد من نشاط هذه الجماعات أو وقف خطرها .. لقد جربت السلطة العنف ضد الإخوان المسلمين عام ١٩٤٨ بعد اغتيال رئيس وزراء مصر الأسبق محمود فهمى النقراشى ، ثم جربت العنف مرة ثانية عام ١٩٥٤ لضرب الإخوان المسلمين فى عهد عبد الناصر .. ثم مرة ثالثة فى عام ١٩٦٥ وفى عهد عبد الناصر أيضا ، فهل نجح العنف فى القضاء على الجماعات الدينية أو الحد من نشاطها ؟ !

أبدا لم ينجح العنف لا فى مصر ولا فى غير مصر فى القضاء على الجماعات الإسلامية .. كل ما فعله العنف هو تجميد نشاط هذه الجماعات لفترة ما عادت بعدها أقوى شوكة وأوسع نفوذا مما كانت عليه !!

والواقع أن مواقف الرئيس العنيفة تجاه بعض الجماعات الإسلامية يعود إلى تقاليد المدرسة التى تربى فيها .. فهذه المدرسة لا تؤمن فى مواجهة القوة إلا

بالقوة .. ولا ترى فى علاج ظاهرة العنف شيئا آخر غير استنفار القوة والضرب بعصا السلطة .. أما دراسة هذه الظاهرة دراسة علمية وتحليل أسبابها تحليلا موضوعيا فلم يكن واردا فى تقاليد هذه المدرسة أو معروفا فى أساليبها .. وقد ترتب على فقدان مثل هذه الدراسات جهل بحقيقة الجماعات الإسلامية المسلحة والتباس كبير فى تحديدها وتميزها عن غيرها من الجماعات الإسلامية المعتدلة أو التيار الإسلامى العام ..

أين كانت المحافل الإسلامية والأجهزة المتخصصة طوال الفترة التى طفت فيها هذه الظاهرة .. وأصبحت واضحة للأعمى والبصير ؟

لماذا لم تجر الدراسات العلمية .. والمناقشات الفقهية لتحليلها والوقوف على أسبابها ؟

ثم أين كانت الصحافة القومية بعددها ومددها .. ولماذا لم تفسح المجال للرأى الآخر ليقول كلمته فى هذه القضية ؟

لقد كانت مواجهات هذه الأجهزة والهيئات تدور حول محاور الهجوم والتهكم والتقريع بدلا من البحوث الجادة والمناقشات الموضوعية ..

وكانت أبواب الصحافة القومية فوق ذلك مسدودة فى وجه هذه الجماعات أو غيرها من الاتجاهات الإسلامية القادرة على المجادلة بالحجة والبرهان ..

وكانت حركة تأسيس الأحزاب الجديدة قد انتكست بعد حل حزب الوفد وتجميد نشاط حزب التجمع .. ولم يعد بالساحة أحزاب قادرة على امتصاص هذا الاتجاه الضاغط أو التعبير عنه .. كان الفراغ السياسى يتأكد يوما بعد يوم مع خط الرجعة عن الديمقراطية ويلقى ظلاله الكثيفة على مضمون الجماعات الإسلامية التى تنشط تحت الأرض ..

ولعل الخلط الذى وقع فيه الرئيس السادات يوم اعتقل كافة قطاعات المعارضة كان راجعا لهذه الأسباب .. فبعد أربعة أيام من عملية الاعتقال الجماعى لقوى المعارضة وقف الرئيس أمام البرلمان ليقول بأن الجماعات الإسلامية هى التنظيم السرى المسلح للإخوان المسلمين ! والراجح أن الرئيس قد استند فى هذا الادعاء إلى تقارير الأمن التى قدمتها الطبقة العازلة .. وهو

ادعاء يفصح بوضوح عن مدى الخلط الذى وقع فيه الرئيس عندما لجأ إلى استخدام القوة ، فقد وجه ضرباته ليس فقط إلى جماعات إسلامية مسلحة ولكن أيضا إلى جماعات إسلامية معتدلة .. بل وإلى جماعات إسلامية لا علاقة لها بالسياسة .. وقد أدى هذا الخلط إلى المساس بالكثير من العناصر الإسلامية التى لا دخل لها بالعمل السياسى وأثار سخط التيار الإسلامى العام ضد الرئيس وحكومته ..

صحيح أن الجماعات الإسلامية المسلحة انبعثت أصلا عن مدرسة الإخوان المسلمين وتشبعت بالكثير من تعاليمها ، ولكن معظم هذه الجماعات وخاصة جماعة التكفير والهجرة تنفصل عضويا وفكريا عن جماعة الإخوان المسلمين التقليدية .. بل ومن بين هذه الجماعات من يناهض الإخوان المسلمين ويناصبهم العداء ويرفض حتى زعامتهم التاريخية .. وهذا أمر يعرفه المتابعون لأنشطة هذه الجماعات والباحثون فى ظواهرها ..

وكما لم يحالف الرئيس التوفيق فى مواجهة الجماعات الإسلامية مواجهة موضوعية تقوم على بحث الأسباب التى أدت إلى قيامها واتساع نفوذها ، فقد أخفق أيضا فى مواجهة معارضيه السياسيين عندما عمد إلى اعتقالهم دفعة واحدة والزج بهم فى السجون ، ولم يصدق أحد ما ادعاه الرئيس تبريرا لهذا الإجراء الخطير بأن أقطاب المعارضة السياسية شاركوا فى إذكاء الفتنة الطائفية .. واستغلوا الجماعات الإسلامية والمسيحية قصد التعجيل بقلب نظامه !

لم يصدق أحد فى مصر هذا التبرير ، فقد خلط الرئيس بهذا الإجراء « الحابل بالنابل » ولم ينج منه معارض لنظامه حتى هؤلاء الذين أسدوا إليه الكثير من الخدمات السرية والعلنية من وزرائه وصحفييه ، ولا شك أن قرار الرئيس لم يأت من فراغ بل الراجح أنه بنى على أساس التقارير التى ترفعها إليه أجهزة الأمن .. وهذه التقارير لم تكن تحمل عن عمد أو غير عمد كل الحقيقة .. بل كانت تتسم أحيانا بعدم الدقة .. وأحيانا بالمبالغة فى التقدير .. كما لم تخضع هذه التقارير لتقييم سلطة التحقيق – أى النيابة العامة – وهى السلطة التى تملك بحكم تخصصها القدرة على تكييف الوقائع وتفنيد الأدلة التى تقدمها أجهزة الأمن .. لقد اتبع الرئيس السادات نفس الأساليب التى اتبعها جمال

عبد الناصر فى إسناد عمليات التحرى والاستخبار لأجهزة الأمن وخول لنفسه ولوزير داخليته السلطة الفعلية فى اتخاذ قرارات الاعتقال ثم تغطيتها بإذن لا حق من النيابة العامة !!

ولكن الرئيس السادات على ما يبدو كان متريثا ولم يكن فى عجلة من أمره عندما أعد قراره ، على الرغم من اشتداد شوكة الجماعات الإسلامية بكافة فرقها وفئاتها .. واتساع هجمات المعارضة السياسية بعد أن انضم إلى صفوفها بعض الشخصيات التى تولت مسئوليات سياسية فى حكومات الرئيس السادات نفسه . على الرغم من التحذيرات التى وجهتها أجهزة الأمن للرئيس من ضرورة القضاء على الجماعات الإسلامية قبل فوات الأوان .. فقد فضل الرئيس السادات التريث والانتظار .. والاكتفاء بمراقبة الموقف .. وحتى عندما وقع الصدام بين الجماعات الإسلامية والمسيحية فى حى الزاوية الحمراء بالقاهرة .. لم يشأ الرئيس أن يتخذ إجراء عاما ضد الجميع .. بل ظل على تريثه وهدوئه مكتفيا ببعض إجراءات الأمن العادية التى يستوجبها الموقف .. ولكن الواقع أن أروقة الرئيس كانت تشهد نشاطا غير عادى فقد اقتربت ساعة الحسم .. وصدرت الأوامر بإعداد قوائم بكافة المعارضين السياسيين والدينيين .. وكان الرئيس يختار بنفسه أقطاب هذه المعارضة من مسلمين ومسيحيين حتى إنه لم يغفل صوتا واحدا ارتفع ضده فى مسجد أو كنيسة أو صحيفة أو نقابة أو ناد بغير أن يحصيه من بين معارضيه وأن يضعه فى قوائم المرشحين للاعتقال !

وهكذا جاءت عملية الاعتقال الجماعى أو ضربة سبتمبر مفاجأة للرأى العام المصرى .. فلم يكن متوقعا أن ينهج الرئيس هذا النهج الغريب الذى يجمع بضربة واحدة كافة المعارضين على اختلاف ألوانهم وتباين مراتبهم .. فقد شملت هذه العملية الحزبيين والنقابيين والمستقلين ورجال الدين .. وفوق ذلك شملت نسبة كبيرة من أعضاء الجماعات الإسلامية والمسيحية على اختلاف ميولها ونزعاتها ..

أما التهم التى نسبت إلى المعتقلين فقد تفاوتت بين التحريض المباشر على الفتنة الطائفية إلى التحريض غير المباشر بالإساءة إلى الحكم والتشهير به بالكلمة والمقال ، ولم ينس الرئيس أساتذة الجامعة ، فقد كان من بينهم « طوال

اللسان » الذين يهاجمون الرئيس فى محاضراتهم أو فى منتدياتهم .. وكان من بينهم أيضا عناصر حزبية عرفت بعدائها الشديد لسياسته فانتقى ستين أستاذا ومدرسا جامعيا وقرر إبعادهم عن كافة الجامعات وإلحاقهم بوظائف إدارية !!

ولم تكد تمضى ضربة سبتمبر حتى أعقبها الرئيس بضربة جديدة .. فقد اعتقل بعض أقطاب اليسار بتهمة التآمر مع السفارة السوفيتية لقلب نظام الحكم .. ووقف هؤلاء جميعا وراء القضبان ينتظرون المحاكمة فى الوقت الذى طردت فيه البعثة الدبلوماسية السوفيتية بأكملها من مصر ..

وجاء دور الإعلام ليبرر هذه الإجراءات بالمبررات التى رددها الرئيس بعد ذلك فى خطبته الشهيرة فى السادس من سبتمبر ، وكلها تدور حول حماية الجبهة الداخلية من الفتنة الطائفية التى تحاول المعارضة استغلالها لتمزيق البلاد والإطاحة بنظام الحكم ..

كانت كل هذه الإجراءات تنذر بأن مصر على أبواب رياح عاصفة .. فلم يكن من تقاليد مدرسة الطغيان التصرف على هذا الوجه المكشوف ، بل كانت دائما تتصيد معارضيها « بالدور » وتأخذ كل فئة معارضة على حدة .. ولم يسبق لعبد الناصر أن استخدم أسلوب الضربة الواحدة فى القضاء على معارضيه .. بل كان يقوم بتصفيتهم على دفعات أو على ضربات متقطعة .. ولم يجرؤ أبدا على المساس باستقلال الجامعة علنا وجهرا على الصورة التى انتهجها الرئيس السادات .. كما لم يسبق لعبد الناصر أن وجه تهما متباينة لفئة سياسية واحدة بل كان حريصا على تجانس التهم « وتفصيلها » جيدا على من يقرر تصفيتهم من خصومه ومعارضيه ..

كانت جرائم الاعتداء على الحريات العامة تجد ما يبررها فى الأسطورة التى صنعها عبد الناصر ، فهو البطل المنقذ للأمة العربية من براثن الاستعمار وهو المحرر الأول لفلسطين من قبضة الاحتلال الصهيونى ، وهو مؤسس مجتمع الكفاية والعدل الذى حركت شعاراته لعاب الملايين . وفى ظل هذه الأسطورة سيق الآلاف إلى السجون .. وعذب الآلاف حتى الموت .. ووجدت كل الآثام مبررا سهلا فى حماية الوطن والذود عن حياضه ضد مؤامرات الاستعمار وأذنابه .. وكانت الجماهير تتقبل هذه التضحيات أو تصبر عليها أملا فى إدراك

الآمال الكبرى والأمانى القومية التى لم يكف عبد الناصر وأجهزة إعلامه عن ترديدها ليل نهار ..

كانت هناك مبررات قوية .. وأساليب ماكرة تجعل من تصفية الخصوم .. وضرب المعارضين عملا مقبولا فى نظر الجماهير .. وكانت هناك فوق ذلك وسائل إعلام طاغية تملك قدرة التغطية والتضليل على كل جريمة يرتكبها النظام فى غيبة الحريات وانعدام الرأى الآخر ..

وفى هذا الزمان كان ربيع الكذب فى قمة ازدهاره .. فلم تكن « إلهامات الزعامة » قد تكشفت بعد ولم تكن انتصارات المذياع بقيادة أحمد سعيد تنافسها فى الصحافة المصرية سوى فلسفات محمد حسنين هيكل وتأملاته العربية والدولية .. وكانت « مانشتات » الأهرام الضخمة التى يختارها هيكل بعناية تزين للناس مظاهر هذا الربيع المورق « بالحرية والعزة والكرامة » !!

وانتهى ربيع الكذب فى صبيحة الخامس من يونيو .. واكتشفت الأجيال حجم الخديعة .. وتحرك الغضب فى أحشائها مطالبا بالانتقام .. وجاءت حركة التصحيح ثم حرب أكتوبر .. وبدأت مصر تتنسم هواء جديدا .. لقد انقلب المناخ وسقط حاجز الخوف وعادت إلى الساحة حرية الانتقاد والتعبير ونشطت وسائل الإعلام الدولية تتناقل كل همزة أو لمزة تقع فى مصر !

وفى هذا المناخ الجديد جاءت ضربة سبتمبر لتصفع الرأى العام .. فقد كان هذا الإجراء القمعى مناقضا للوعود التى قطعها الرئيس على نفسه .. ومصادما لصلب الدستور الذى صاغه والتزم به .. ومهينا للبرلمان الذى يحكم باسمه .. فقد انتهز فرصة العطلة البرلمانية ليصدر قرارات الاعتقال والنقل ومصادرة الصحف مستندا إلى نص المادة « ٧٤ » من الدستور وهى المادة التى لا يجوز الالتجاء إليها إلا فى حالة « الخطر الذى يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى » فهذه المادة تخول لرئيس الدولة « أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بيانا إلى الشعب ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها » .

فأين وجه الخطر الداهم الذى كان يهدد البلاد فى هذه الآونة - أوائل شهر سبتمبر - والذى يقتضى الالتجاء إلى هذه المادة فى غيبة البرلمان ؟ !

لقد كان شهر سبتمبر شهر عطلة هادئة للأجهزة والمؤسسات .. ولم يدر خلاله ولا قبله ما يهدد سلامة الدولة أو يعكر صفو الأمن العام .. وكان قد مضى على حوادث الزاوية الحمراء زهاء ثلاثة شهور فلماذا إذن هذه العجلة وهذا التسرع وفى هذا الوقت بالذات وقت الإجازات والعطلة البرلمانية !!

ثم لماذا خرج الرئيس السادت على تقاليد المدرسة الثورية فى هذه النقطة بالذات فانتظر طويلا وناور طويلا حتى يجمع أخطاء معارضيه فى كشف حساب واحد ثم يعمد إلى تصفيتهم بضربة واحدة !!

هل معنى ذلك أن الرئيس أراد « تأديب » المعارضة بعد أن نصحها بالتعقل والاعتدال وطالبها باحترام القيم والكف عن العيب !! ..

أم معنى ذلك أن الرئيس أراد اختبار قوته ومدى سيطرته على الأوضاع الداخلية بعد أن قدرت بعض الدوائر الخارجية تدهور نظامه .. وتكهنت بعدم قدرته على الاستمرار فى الحكم !!

كانت مؤشرات كثيرة تدور حول هذا المعنى الأخير .. فقد نقلت أحاديث الكواليس السياسية تخوف الولايات المتحدة وإسرائيل من قدرة الرئيس السادات على تنفيد المراحل الأخيرة من اتفاقية كامب ديفيد ..وهى أصعب المراحل وأدقها ..

فقد كانت مشكلة الحكم الذاتى للفلسطينيين مطروحة على موائد المفاوضات .. وكانت هذه النقطة من أكثر نقاط الاتفاقية حساسية وتعقيدا .. كما كانت مشكلة تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل بدورها تتعثر بشدة على الرغم مما قدمته الحكومة المصرية من تسهيلات ، وكانت المعارضة الداخلية قد بلغت قمة الغليان والثورة ضد أساليب الحكومة فى معالجة هذه القضايا الشائكة على موائد المفاوضات فانقلب حزب العمل إلى مهاجمة الاتفاقية بعد أن أعلن تأييده لها فى البداية .. كما تحولت بعض الشخصيات العامة عن تأييدها السابق للاتفاقية بينما خرجت بعض الفئات عن صمتها وأخذت تضم

أصواتها لأصوات المهاجمين للاتفاقية ..

ويبدو أن هذه الهجمات المتصاعدة لم تكن بعيدة عن التأثير فى المفاوض الإسرائيلى .. وفى الأوساط السياسية الغربية مما دفع ببعض المسئولين الإسرائيليين إلى التساؤل عن مصير تطبيع العلاقات فى هذا الجو المشحون بالعداء لإسرائيل .. وأومأ إلى ذلك أحد كبار المفاوضين الإسرائيليين بقوله إن مسألة تطبيع العلاقات ليست مسألة حكومات فقط ولكنها مسألة شعوب أيضا !! وكانت هذه الإيماءة تعنى الضيق بالجو العام الذى خلقته المعارضة فى الأوساط الشعبية المصرية .. والتخوف من المصير الذى ينتظر مستقبل السلام بين مصر وإسرائيل ..

ولعل هذا العامل الأخير كان من أقوى العوامل التى أقنعت الرئيس السادات بضرب جميع فرق المعارضة وتنظيف الساحة تماما من كل « المنغصات السياسية » التى تعرقل اتجاهه ..

ويبدو أن حساسية الرئيس لتنبؤات المحافل السياسية الغربية المساندة لإسرائيل قد بلغت قمتها فى هذه الآونة .. لدرجة أنه عمد إلى مهاجمة رئيس الجمهورية الفرنسية لمجرد تصريحه لأحد الصحفيين المصريين بأن نظامه - أى نظام السادات - يقترب من نهايته !

لقد كانت آذان الرئيس مفتوحة تماما على الآراء والتكهنات التى تطلقها العواصم الغربية ، ويبدو أن الآمال التى كان يعلقها على هذه العواصم لم تكن تسمح لمثله بأن يغض الطرف عما يصدر عنها من آراء وأحكام تجاه نظامه ..

لقد كان الرئيس شديد الحرص على سلامة الصورة التى يريدها لنظامه .. وهى صورة النظام المستقر الثابت الذى يتمتع بالشعبية المطلقة والتأييد المطلق .. والواقع أن الرئيس السادات هو الذى أوحى للغرب بهذه الصورة .. وهو الذى ثبت من أركانها فى أذهان القادة والحكام الغربيين عندما استخدم مبادىء مدرسة الطغيان القديمة بأسلوب جديد .. ونجح فى إقامة « ديمقراطية وهمية » لا تمتد إليه بالمعارضة .. ولا تطالبه بالحساب .. وظن أن فى هذا الأسلوب تجديد لثوب الزعامة .. واسترضاء للداخل والخارج .. ولكن الخارج

كان يفهم جيدا أن الرئيس لا زال ينفرد بالحكم .. ولا زال يحكم بنفسه لا بمؤسساته الدستورية .. لذلك كان انزعاج الغرب كبيرا عندما لمس معارضة حقيقية تبرز من الداخل .. وعندما أيقن أن هذه المعارضة تشتد يوما بعد يوم .. وتهدد باقتلاع نظام الرئيس من جذوره !!

ولم يشأ الرئيس أن يعدل من وضع الصورة التى ارتسمت فى أذهان الغرب عن طبيعة نظامه ، فالغرب كله لا يؤمن بالديمقراطية فى بلادنا .. ولا يرى فيها سوى خطر على الاستقرار السياسى والاجتماعى ، لذلك كان فى احتمال المعارضة السياسية والنزول على منطق الديمقراطية مساس بقوة النظام وشعبية الزعامة التى تمثله !!

كان طبيعيا فى نظر العالم الغربى أن يواجه مناحم بيجين معارضة قوية فى حكومته .. وفى برلمانه .. وفى صحافته .. وأن يصل إلى حد وقوف إحدى النائبات فى الكنيست لتمزق معاهدة كامب ديفيد وتلقيها فى وجهه .. أما معارضة الرئيس السادات فى اتفاقية أو فى غير اتفاقية كامب ديفيد فمظهر غريب تهتز له الدنيا .. وتتخوف منه العواصم الغربية .. ويذهب بعض قادتها وصحافتها إلى حد التحفظ تجاه نظامه .. والتكهن باقتراب نهايته !

هذا الأسلوب الخبيث فى التعامل مع الرئيس السادات .. كان من بين الدوافع التى حفزته على الانقضاض على المعارضة وتصفيتها ، فقد حاول تقليم أظافرها بهدوء فلم يستطع .. وحاول إسكاتها بغير ضجة فلم تسكت .. ثم جاء دور إسرائيل وحلفائها لاستغلال الموقف المتأزم .. والضرب على الوتر الساخن .. بعد أن وصل الرئيس السادات إلى حد اليأس من إخماد المعارضة بالطرق السلمية وأصبح فى قمة الاستعداد للبطش بها ..

لقد كان الرئيس على حافة الهاوية .. ولم يعد أمام إسرائيل وحلفائها سوى اختبار مقدرته على البقاء والاستمرار .. كان عليهم محاولة دفعه إلى الهاوية بالإيعاز الخفى والتحريض غير المباشر على ضرب معارضيه .. فإذا نجح استقرت لهم الأمور لفترة قادمة .. وإذا سقط نجت مصالحهم من المراهنة عليه وفتحوا صفحة جديدة مع من يجىء بعده .. ولا ضير فى الحالين على مصالحهم .. طالما أن الجزء الأخير من سيناء لا زال بين أيديهم .. ومفاتيح

السلام لا زالت فى جيوبهم !!!

كانت إسرائيل والعالم الغربى كله من ورائها تعلم أن الرئيس السادات قد عبر بهم أخطر مراحل الصراع العربى الإسرائيلى ومكن لهم من الحوار المباشر والاتفاق المباشر لإقرار سلام دائم فى الشرق الأوسط .. وكانت تعلم أيضا أن الرئيس السادات قد غامر بكل شيء .. فى سبيل تحقيق هذا الهدف .. وأن هذه المغامرة قد استنفدت الكثير من قوته .. وقوة نظامه .. واستدرجته إلى معارك سياسية واقتصادية لم يكن على استعداد لخوضها .. وقد أحست إسرائيل وحلفاؤها أن الرئيس السادات بدأ يفقد توازنه .. ويستنفد مرحلته .. وأن استمراره فى مرحلة تالية قد أصبح أمرا مشكوكا فيه !!

كان تقدير إسرائيل والدوائر الغربية لموقف الرئيس السادات فى الساحة الداخلية مبنيا على شواهد ملموسة .. فالعرب .. معظم العرب لا زالوا على عنادهم .. ولم تفلح جهود الرئيس فى كسر تكتلهم ضد شخصه ونظامه .. والمعاناة اليومية للمواطنين تزداد استفحالا على الرغم من إنهاء حالة الحرب والدخول فى مراحل السلام .. والجماعات الإسلامية تجد فى فساد أداة الحكم التربة الصالحة لامتداد نفوذها وتطوير نشاطها .. والفئات المسيحية بدورها تتمرد على الحكم وتحاول فرض وجودها .. والرئيس السادات وسط هذه التيارات المتدافعة يحارب بكل قوته .. ويوزع وقته بين أعباء الحكم ومواجهات المعارضة .. وفى هذا الضجيج وقعت إسرائيل مع الولايات المتحدة أخطر معاهدة فى تاريخ العرب .. وأصبحت بمقتضى هذه المعاهدة حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة !!!

لقد كان الخوف مسيطرا على الولايات المتحدة على الرغم من كل ما بذله الرئيس السادات لاكتساب ثقتها وعلى الرغم من التسهيلات التى منحها للقوات الأمريكية على أرض مصر .. فمصر فى تقدير الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون بديلا عن إسرائيل وخاصة وإن الدرس الذى تلقتته فى إيران لا يسمح لها بتكرار المغامرة بمصالحها فى الشرق الأوسط ..

والواقع أن الظروف الداخلية والعربية التى صاحبت توقيع هذه الاتفاقية قد دعمت من إحساس الرئيس باهتزاز ثقة الغرب فى نظامه .. وقوت من شكوكه

فى نوايا الولايات المتحدة تجاهه .. وأصبح يفسر البرود الذى اعترى الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه دعم موقفه فى المفاوضات بضعف موقفه الداخلى .. وكانت ردود فعل الرئيس على كل هذه المواقف والتكهنات واضحة فى سلوكه وأقواله .. فقد كان يكثر من لقاءاته الحزبية والنقابية والشعبية .. وأيضا من تحركاته وزياراته للأقاليم ..

وعلى الرغم من مخاطر المرحلة .. وتحذيرات أجهزة الأمن .. فقد كان الرئيس دائم التبرم باحتياطات الأمن .. ودائم الرفض للسيارة المصفحة والقميص الواقى .. حتى إنه استقل سيارة مكشوفة ليطوف بها بين الجموع الشعبية فى الأقاليم قبل اغتياله بأسابيع قليلة !!

كان الرئيس بهذا الأسلوب يرد على هؤلاء الذين يستهينون بشعبيته أو يتشككون فيها .. ويبرهن للعالم كله على مدى تمسك الشعب بشخصه وتقديره لزعامته ! ..

ولم تخل خطب الرئيس الأخيرة من الإشادة بهذه الشعبية .. والاستشهاد بها فى مغالاة واعتداد شديدين ..

وكان الداخل والخارج يعلم أن هذه الحشود الشعبية التى تستقبل الرئيس السادات بالورد والعناق ليست دليلا على شىء .. فقد كانت أجهزة المحافظات التى يمر بها مسئولة عن تجميع هذه الحشود .. وكانت فروع الحزب الوطنى - حزب الرئيس - تجتهد دائما فى الإعداد لاستقبال الرئيس « بالأحضان » ووداعه أيضا « بالأحضان » !!

ولكن الرئيس السادات لم يتذكر هذه الحقيقة .. على الرغم من أنه عاشها فى الشارع السياسى .. ومارسها فى الشارع السياسى وظل الاستقبال بالعناق والأحضان فى يقينه مقياسا للشعبية الساحقة التى لم يدانه إليها أحد !!

وظلت مصر رغم ذلك فى يقين الرئيس « واحة الأمن والأمان » التى لا مثيل لها فى أى بلد من بلدان العالم !

كان هذا السلوك وتلك الأقوال تعبيرا عن إرادة الرئيس السادات فى تأكيد استقرار نظامه .. وإثبات قوة شعبيته .. وكان من الممكن أن يقف بسلوكه

وأقواله عند هذا الحد لو أن المعارضة تراجعت أمامه .. أو سكتت عنه .. ولكن المعارضة لم تتراجع .. ولم تسكت .. بل زاد صوتها ارتفاعا واحتدادا .. وتضاعفت مخاطر فئاتها المسلحة من الجماعات الإسلامية والمسيحية لتصل إلى أقصى ذروتها ..

وفى لحظة .. قدر الرئيس السادات أن هذه الأدلة والبراهين لم تعد كافية وأن عليه أن يلقن الجميع درسا .. وأن يثبت للعالم .. وخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل أنه سيد كل المواقف .. وأن مصر معه وبه وبغيره لن تكون !!

وفى ليلة ضرب الرئيس كل فرق المعارضة ووقف فى اليوم الرابع أمام البرلمان ليبرر قراره .. وليعلن أنه من أجل حماية مصر من فتنة طائفية !!

ورحب برلمان الرئيس بهذه الضربة القاتلة .. واصطف أقطاب الطبقة العازلة حول الرئيس وهو يستعد لإلقاء خطابه فى البرلمان يوم السادس من سبتمبر .. وتقدم كبير فقهاء السلطة .. رجل القانون .. الدكتور صوفى حسن حسنين أبو طالب رئيس مجلس النواب ليقدم الرئيس السادات لنواب الأمة بكلمة ملتهبة تزف البشرى السعيدة وتشيد بالحدث التاريخى العظيم الذى أنقذ الأمة من الفتن الطائفية ووقاها من شرور شريحة صغيرة ضالة تتربص بها الدوائر !! ودوت أكف نواب الأمة بالتصفيق عندما تقدم الرئيس السادات من المنبر ليفسر ويبرر الأسباب التى دعت به إلى هذا الإجراء القمعى العنيف ..

وتكلم الرئيس ..

وبلا قناع أو زيف فند الأسباب التى دفعت به إلى قمع معارضيه .. وكانت كلها تدور حول اتهام صريح قاطع بالفتنة والإثارة الهادفة إلى قلب نظام الحكم واضطرار منه بعد صبر طال إلى إصدار قرارات جمهورية توقف هذا « العبث » عند حد .. وتضع المسئولين عنه بين أيدى العدالة !

ولكن الرئيس فى كلمته هذه لم ينتظر كلمة العدالة .. بل أصدر أحكامه على كبار معارضيه بعد أن وزع عليهم الأدوار والتهم وأدانهم جميعا مع سبق الإصرار والترصد !

وكان من حرص الرئيس على دولة المؤسسات وسيادة القانون أن قرر

إخضاع قراره لمشيئة الشعب فى استفتاء عام ..

وكان أغرب الاستفتاءات .. وآخر الاستفتاءات فى حياة الرئيس .. استفتاء الشعب فى قمع حريته .. والنتيجة ٩٩,٤٪ !!!

الأسلوب القديم والزمن الجديد

تساءل الكثيرون عن المصير لو أن الرئيس السادات نجا من الاغتيال ؟
لا أحد يستطيع التكهن بالنتائج ..

ولكن مؤشرات عديدة كانت ترجح احتمالات الشر أكثر من احتمالات الخير ..

كان الراجح أن يظل سيف القمع مسلطا على الرقاب وأن تتسع موجاته لتكتسح فى طريقها كل رأى معارض .. وكان الراجح أن يظل الانفتاح على انحرافه ليبدد كل ما تدخره البلاد من جهود فى مزيد من الأنشطة الهامشية وأن تشتد قبضة الفئات الطفيلية ومعاناة الأغلبية الشعبية ..

وكان الراجح أيضا أن يظل الفساد واستغلال النفوذ على توغله واستشرائه .. وأن يتدعم أقطابه فى كل موقع وموضع ..

كانت هذه الاحتمالات هى الأكثر رجحانا لو أن الرئيس نجا من الأغتيال .. فلم يكن هناك ما ينبىء بالتراجع عن هذا المنعطف الحاد الذى اتجهت إليه سياساته ..

كان واضحا .. منذ ضربة سبتمبر أن الرئيس قد اجتاز مع كافة معارضيه خط اللارجعة .. وأن بعض رجاله وبعض مؤيديه القدامى قد كفوا عن تأييده .. بل وانقلب بعضهم إلى الحمل بشدة على سياسته.. ولم يعد فى صف الرئيس السادات مؤيد واحد يعتد برأيه ..

كان مع الرئيس الحزب الذى شكله ..

وكانت معه كافة أجهزة الدولة والجيش ..

وكان معه كذلك أقطاب الطبقة الجديدة التى صنعها الانفتاح ..

ولكن الشارع لم يكن مع الرئيس السادات ..

وفى الشارع كانت الجماعات الإسلامية والأحزاب السياسية المعارضة .. وكافة الساخطين من البسطاء ..

ولم تكن مظاهر التهليل والتكبير التى حظى بها الرئيس السادات فى لقاءاته وزياراته للأقاليم دليلا على شيء .. بل كانت نتيجة جهود الأجهزة المدربة على حشد طلبة المدارس وعمال المصانع فى الطرق التى يمر بها موكبه ..

لقد فقد الرئيس صلته بالشارع .. فلم يعد يستمع إلى نبضه .. وبالمثل أصبح الشارع أيضا قليل التأثر بكلمات الرئيس وأحيانا شديد التعجب من أقواله وأفعاله .. ومع ذلك ظل الرئيس يتكلم ويخاطب الشارع .. ويضاعف اللقاءات بالجماهير الشعبية من أبنائه ! ..

كان الخوف من فقدان القوة الذى يحرك الرئيس نحو استمالة شعبه وإقصاء معارضيه .. لقد تصور الرئيس أن المعارضة تحاول أن تسرق منه الشارع .. ولم يفهم أن المعارضة كانت هى الشارع .. كانت هى التعبير الناطق لكل ما يختلج فى النفوس من عوامل السخط والثورة ..

وعندما أراد الرئيس ضرب المعارضة قذفها بأشد الأوتار لهيبا وحساسية : الفتنة الطائفية !!

هذا الأسلوب الجديد القديم فى خلق المبررات لقمع المعارضة هو أسلوب الهروب إلى الأمام من المشكلات الحقيقية التى تطحن الجماهير .. وهو الأسلوب الذى تلجأ إليه النظم الفردية كلما بدا عجزها عن التصدى لهذه المشكلات وأعيتها الحيل فى إسكات المعارضة عن غير طريق القوة والبطش ..

كان هناك فساد ..

وكان هناك سوء إدارة ..

وكان هناك سوء تنظيم ..

وكان هناك أزمة اقتصادية ..

وكان استمرار الأوضاع على هذا النحو يساوى كارثة محققة ..

ولكن الرئيس السادات لم يكن يريد أن يسمع ولا أن يرى .. ولم يكن باستطاعة إنسان أن يواجهه بالحقيقة ..

كان المحيطون بالرئيس يتجنبون مواجهته .. أو يؤثرون المكاشفة العابرة أو الإيماء الخفيف بغير الجهر الصريح الواضح بالأخطاء الكبرى التى يشكو منها الناس ، وكان بعضهم يرى أن الوقت متأخر للتدخل بالنصيحة أو الإشارة وعلى حد تعبير أحدهم :

إن الرئيس قد انطلق الآن فى مسلسل العنف ولم يعد من الممكن وقفه !!!

وربما كان هناك عامل إضافى يقف وراء ذلك كله ، فقد كان الرئيس يعانى من الإرهاق الشديد ، وكانت حالته العصبية قد بدأت تسوء بشكل واضح خلال الأسابيع السابقة على الاغتيال .. بل وأصبح فى بعض الحالات ضعيف القدرة فى السيطرة على نفسه ..

ولا شك فى أن الرئيس السادات فى أيامه الأخيرة كان بحاجة شديدة إلى الراحة .. والابتعاد تماما عن الأعباء الثقيلة التى يرتبها الحكم وخاصة فى هذه المراحل الدقيقة من تاريخ مصر ..

لقد أفصحت تصرفات الرئيس الأخيرة – خاصة منذ شهر سبتمبر ١٩٨١ – عن اضطراب شديد فى القول والفعل يصعب صدوره من شخص مكتمل الصحة النفسية والعصبية .. وأصبح من العسير التكهن بحسن النتائج لو أنه استمر فى الحكم بعد السادس من أكتوبر ١٩٨١ ..

لم تعد هناك حواجز أو ضوابط توقف الرئيس عند حد .. فقد سقطت أهم الحواجز بسقوط المعارضة وأصبح الطريق مفتوحا أمام الرئيس لمزيد من العنف ومزيد من الطغيان ..

أما الطبقة العازلة .. فقد بدت عاجزة عن وقف هذا الاتجاه أو التخفيف

من حدته .. وهى التى عملت طويلا على تغذيته بإذكائه بالبيانات الخاطئة .. والآراء المغرضة أملا منها فى إخلاء الساحة من القوى السياسية التى تهدد سلطانها .. وتقلق راحتها ..

ومع ذلك فقد أيقنت بعض عناصرها المقربة أن الرئيس قد تخطى الحدود التى تفرضها الظروف الداخلية .. وأن جرعات الإثارة والاستعداء التى استخدمتها بعض الأجهزة فى إقناع الرئيس بخطورة المعارضة قد أيقظت عنده حاسة الخوف الشديد من فقدان السلطة .. وحركت بداخله إرادة البطش العنيف بمعارضيه .. فاندفع فى مسلسل القمع بخشونة وسرعة غير عابىء بالأرض التى يتحرك عليها .. فقد تغيرت هذه الأرض .. ولم تعد لينة سهلة كما كانت أيام عبد الناصر وأصبح الأسلوب الناصرى فى ضرب الخصوم وسط هتافات الجماهير قديما باليا .. ولم يعد من السهل إقناع الشعب بجدوى التنكيل بمن يعبرون عن آلامه حتى ولو كان باسم الخوف من فتنة طائفية !!

لقد انتهى هذا الأسلوب.. ولم يعد مناسبا للزمن الجديد .. وكان بعض أذكياء الطبقة العازلة يعلمون بنهايته .. ويحسون بالخطر الداهم من الاندفاع فى هذا الاتجاه بعد أن نسى الناس القمع الجماعى .. وقرارات الاعتقال الفجائية .. وزوار الفجر .. وفرق التعذيب الخ ..

لقد كان قرار سبتمبر باعتقال ١٥٣٦ مواطنا صدمة عنيفة للإنسان المصرى .. صدمة أيقظت فيه كل مآسى الماضى القريب .. واستفزت إرادته فى الرد بعنف على العنف .. ولكنه لم يكن يملك من قدرات هذا الرد شيئا .. فقد كانت القاهرة محكومة ليل نهار بعساكر الأمن المركزى .. وكانت مظاهر التهديد باستخدام القوة تتجدد فى كل تصريح لوزير الداخلية ! .

ووسط هذا الضباب المتكاثف نشطت أجهزة الأمن فى تعقب « بقايا المتطرفين » .. ونشط المسئولون عنها فى نفس الوقت فى تحذير الرئيس من الخطر المحيط به .. وتنبيهه إلى ضرورة الاحتياط الشخصى ضد محاولات الاغتيال ..

وفى هذا السلوك المتناقض تبدو أبعاد اللعبة الخطيرة التى أقدمت عليها هذه

الأجهزة ، فقد كانت وراء تصعيد الأزمة بين الرئيس والمعارضة .. وسجلت بعض تقاريرها العديد من البيانات الخاطئة .. والأوصاف المبالغ فيها وأقامت على الورق جسورا من التعاون بين المعارضة السياسية المشروعة والجماعات الإسلامية المتطرفة ، وصورت موقف أقطاب المعارضة على أنه محاولة لاستعداء هذه الجماعات على الرئيس .. وتحريضها على ضرب السلطة بالقوة المسلحة .. ووصل التصوير إلى حد الإيهام بأن هذه الجماعات هى التنظيم السرى المسلح للإخوان المسلمين .. وأن قيادات الإخوان المسلمين التقليدية هى المسئولة عن هذا التنظيم ..

وأكثر من ذلك .. فقد اعتبرت بعض التقارير السياسية أن المشكلة الاقتصادية وما استتبعها من معاناة يومية هى الوقود الذى ترمى المعارضة أن تشعل به نيران الفتنة كما سبق لبعض فصائلها أن فعلت فى حوادث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ !!

وهذا ما يفسر - فى نظر واضعى التقارير - تركيز المعارضة فى صحافتها وبياناتها على سياسة الحكومة الاقتصادية ومتابعة التشهير بها .. والمبالغة فى وصف أخطائها .. وتجسيد مضارها .. وذلك كله قصد تعميق اليأس من الإصلاح .. وهدم الثقة فى « الجهود الجادة » التى تبذلها الحكومة للخروج من الأزمة .. ومثل هذا الهجوم الذى تشنه المعارضة مطلوب ومرغوب لخلق المناخ الضرورى للفتنة .. وتحريك الشارع ضد السلطة الشرعية !! .

هذه العينة من تقارير بعض الأجهزة إنما تفصح عن الدور الخطير الذى لعبته فى « تعبئة الرئيس » ضد معارضيه .. وحثه على استخدام عصا السلطة لحماية نظامه من الخطر المحدق به ..

ولكن الواقع أن أجهزة الأمن ومن ورائها « الطبقة العازلة » لم تكن تسعى إلا لحماية نفسها ووقاية مكاسبها ، فقد كان خوفها شديدا من انسياق الرئيس إلى المعارضة وتأثره بأقوالها فيعمد إلى التخلص منها واستبدال غيرها بها .. أو يتجه إلى الاقتراب من معارضيه ليجد صيغة مقبولة للتعاون معهم فى إطار نمط جديد من الحكم ..

لقد كانت هذه المخاوف على الرغم من ضعفها تعيش فى العقل الباطن

للطبقة العازلة .. كانت تعلم أن الكثير مما تدعيه المعارضة له سند قوى من الواقع .. فالحكومة عاجزة تماما عن مواجهة أول مشكلة .. وأخطر مشكلة تعنى الجماهير العريضة .. وأن عجزها راجع إلى رجالها ونظمها وأساليبها وفقدانها الاستقلال الكامل عن إرادة الرئيس فى المبادرة والتسيير .. فقد كانت كسابقتها « حكومة تعليمات » .. لا تتحرك إلا وفقا للأوامر التى تسقط عليها من أعلى ولا تقدم عملا أو برنامجاً إلا تبعا لما يصدر إليها من توجيهات .. وكان معلوما أن الرئيس ينفرد بإرادة القرار .. أما الحكومة فتلتزم بتنفيذ القرار بلا زيادة ولا نقصان ..

ولم تتصور الحكومة مراجعة الرئيس أو مناقشته فى تعليماته أو قراراته .. ولم تتصور أبدا أن تقدم له فى الوقت المناسب النتائج السلبية المترتبة على قراراته الكبرى .. أو اختياراته الأساسية .. فهذه المراجعات والمناقشات ليست من عادة الحكومة ولا من طبيعتها .. بل كان عليها أن تقوم بتطبيق القرارات والتعليمات حتى وإن تعارضت مع الواقع القائم أو استجدت ظروف تدعو إلى تعديلها أو تغييرها ..

وقد كان من النتائج الطبيعية لهذا الأسلوب السياسى الذى دأبت عليه الطبقة العازلة حكومة وحزبا أن استمر الانفصال قائما بين السياسة والاقتصاد ، فالقيادة السياسية فى واد والإدارة الاقتصادية فى واد آخر ، والمشكلة الاقتصادية تزداد استفحالا وتعقيدا .. والحكومة لا تستطيع الاقتراب من الحلول الجذرية وكل همها اختراع المسكنات الوقتية .. أو الدوران بلا نهاية فى فراغ الوعود والتصريحات !! .

لقد كانت الطبقة العازلة بأجهزة أمنها وحزبها فى حالة دفاع عن النفس ضد هذا الخطر الداهم الذى سببته رياح المعارضة الساخنة .. ولكنها ذهبت فى اندفاعها إلى أكثر مما قدرت وما أرادت .. فلم تكن تحس فى غمرة فزعها .. بالأزمة التى يمر بها الرئيس .. وربما خفيت عنها بعض المؤثرات الخارجية التى استبدت به وحركت شكوكه فى نوايا الولايات المتحدة .. والتكهنات الدولية حول مستقبل نظامه ..

لقد جاءت الطبقة العازلة لتضرب بتقاريرها على الحديد الساخن وتفجر فى

أعماق حاكم مرهق كل كوامن الغضب والثورة .. وتفقده تماما سلوك الحكمة والاتزان الذى يجب أن يصاحب رئيس الدولة فى مثل هذه المواقف .. وفى أيامه الأخيرة كان واضحا أن الرئيس يتحرك بوحى الانفعال لا الفعل السياسى المحسوب .. وهذا السلوك هو الطابع المميز لمدرسة الثورة فى المواقف الصعبة .. وهو الذى جعل القرار السياسى الكبير يخطىء الحدث السياسى الكبير .. فلا تجنى منه مصر شيئا سوى الأضرار والخسائر ..

كان هذا السلوك الانفعالى بعيدا عن شخصية الرئيس التى عرفناها قبيل حرب رمضان .. وكان إعداده لهذه الحرب نموذجا للفعل السياسى المحسوب .. وظل بعد الحرب ملتزما بهذا السلوك فى العديد من قراراته .. بل كان شديد الاعتداد بطريقته فى صنع القرارات وحرصه الدائم – كما كان يقول – على دراستها فى هدوء بعيدا عن الانفعالات الآنية التى كثيرا ما تفقد رئيس الدولة السيطرة على القرار ، ولكن يبدو أن حرارة الأحداث الخارجية والداخلية التى تدافعت فى هذه المرحلة لم تمهله قدرة الاستمرار على هذا السلوك الهادىء المتزن .. فالرداء الديمقراطى لم يعد مريحا لمقعد الزعامة ومعارك المفاوضات لتنفيذ اتفاقية كامب ديفيد تشتد وتقوى .. والطبقة العازلة بأجهزة أمنها لا تكف عن الضغط .. والجماعات الإسلامية تتجه إلى مواجهة السلطة بالعنف المسلح ..

وهذه الظاهرة الأخيرة – ظاهرة الجماعات الإسلامية المسلحة – تكفى فى حد ذاتها لإثبات عجز النظام كله عن قدرة المواجهة .. فهى ليست دليلا فقط على تقصير أجهزة الأمن ، ولكنها قبل ذلك دليل حى على قصور النظام كله وعلى الأخص قصور بعض الأجهزة كوزارات الإعلام والثقافة والتعليم والأزهر .. فكل هذه الأجهزة مسئولة مسئولية مباشرة عن انطلاق هذا التيار الجديد واستشرائه .. فقد كان عليها أن تفسح المجال لحرية الجدل والمناقشة .. وفتح الأبواب للدراسات والأبحاث الجادة .. ومواكبة التغيير الذى طرأ على الساحة بالفكر الجيد والقلم الجرىء .. ولكن رواد الطبقة العازلة لم يجدوا بين أيديهم أوراقا ولا أقلاما .. ولم يعرفوا من فنون المواجهة سوى امتشاق عصا السلطة للضرب بها فى أول مناسبة !

لقد كان الخواء الثقافى ضاربا ..

وكان النفاق الإعلامى مسيطرا ..

وكان سوء التربية الإسلامية فى المدارس مفروضا .. وكان الأزهر فوق ذلك يغط فى نومه .. وكانت محافله مكرسة للمعاد من القضايا أو التافه من مشكلات المسلمين .. وكان بعض مشايخه لا يتورعون عن مواجهة التكفير بالتكفير .. والانحراف فى الدين بالانحراف فى الدعوة ..

كان النظام كله مسئولا عن مولد ظاهرة العنف المسلح .. وكانت هذه الأجهزة على رأس المسئولية .. ولكن مع شديد الأسف لم يسائل الرئيس حكومته ولم يسائل أيضا أيا من هذه الجهات .. بل اتجه بمساءلته كلها إلى وزير داخليته وأجهزة أمنه ..

لم يطلب الرئيس دراسة موضوعية واحدة عن أسباب هذه الظاهرة .. أو دوافعها .. وكيفية مواجهتها وسبل علاجها ، ولكنه على العكس طالب بمزيد من تقارير المباحث ومزيد من رقابة البوليس .. ومزيد من احتياطات الأمن ..

لقد انحصر العلاج عنده فى شىء واحد : القمع .. والقمع الجماعى .. الذى يرهب الخصوم والأنصار على حد سواء ! ..

وهذه العودة إلى الأسلوب القديم فى الزمن الجديد هى آخر الخطايا التى ارتكبها الرئيس فى حياته السياسية .. وقد كان الظن غالبا خلال فترات من حكمه على أن سلوكه السياسى قد برىء من هذا الأسلوب .. وأن التجاءه إليه بعد حرب أكتوبر وسياسة الانفتاح أصبح مستبعدا .. فقد تغير كل شىء على أرض مصر .. تغير الإنسان المصرى بعد أن أفاق من حلم جميل على واقع رهيب مزعج وأصبح يرى ويسمع ويلمس ما لم يكن يراه ويسمعه ويلمسه .. وهنا مكمن الخطورة فى الأسطورة التى صنعها عبد الناصر وكان لا بد من أن يدفع ثمنها من يخلفه فى الحكم .. لقد عاش هذا الإنسان زمنا فى حلم الوعود والأكاذيب .. عاش عالما ورديا يغذيه الوهم فى غد أفضل فكابد وعانى وهو يقطع الشوط فى صبر وأناة .. ثم جاء الغد وبعد الغد ..وانتهت الحرب.. حرب أكتوبر .. وفتحت الأبواب .. وأطل المصرى على العالم .. بعينيه وأذنيه

وحواسه .. فصفعه الواقع .. لقد اكتشف أن نهاية الشوط الطويل من الجهد والمعاناة لم تكن إلا بدايته .. فقد كان يمشي فى الفراغ .. كان يتحرك بحلم الوعود والأكاذيب التى تسلطت عليه من أجهزة إعلام مدربة أغلقت عليه الأبواب والنوافذ .. ولم تترك له مهربا إلى الحقيقة !

كان الظن الخاطىء أن يتلاشى من الذاكرة هذا الربيع الكاذب . وأن تسهم التطورات والأحداث فى محو ما انطبع منه فى النفوس ..

ولكن الواقع أن رواسب هذا الربيع ظلت مطبوعة فى أعماق الإنسان المصرى .. فلم يكن من السهل أن تسقط من الذاكرة صراحة محمد حسنين هيكل وحقائق أحمد سعيد وغيرهم من صناع الأساطير ومروجى الأحلام الوردية .. فقد اختلف الليل والنهار لأعوام طويلة وهم يشون فى وعى الأجيال أوهام الزعامة الملهمة .. والقيادة الحكيمة .. والغد المشرق .. حتى انتهى هذا الربيع المورق بالبطولة والأمجاد بهزيمة مروعة !!

وعلى عنف الصدمة تكشفت الأجيال حجم الخديعة .. وذاقت مرارة الطعنة التى أصابت ثقتها فى القيادة وفى كل ما تمثله من قيم ومبادىء ..

كان لا بد أن يدفع من يخلف عبد الناصر ثمن هذا المخزون من الإعلام الكاذب ، فمنطق الوراثة يفرض على الوريث أن يتحمل بديون التركة .. وتركة عبد الناصر كانت تنوء برصيد هائل من الرواسب والسلبيات التى استقرت فى أعماق الملايين من جيل الثورة .. وكان لا بد أن تنفجر يوما وتطفو على السطح فى عمل عنيف مدمر إذا لم تجد من يمتصها ويبطل مفعولها بعمل سياسى بناء ! ..

وكان العمل السياسى البناء قد تحدد تماما فى مرحلة ما بعد أكتوبر .. لقد خرجت مصر من الحرب بوعى جديد .. وعى يقول إن كل شىء قد تحطم .. وكل شىء فى حاجة إلى إعادة بناء .. ولم يعد فى عمق هذا الوعى سوى مطلب أساسى تأجل طويلا .. وهو بناء مصر وانتشال الإنسان المصرى من ركام الحروب وقسوة الحرمان الطويل من ضرورات الحياة .. وكان لا بد أن يتجه العمل السياسى بكل قوته إلى هذا الهدف .. وأن يدفع بكل قوى الأمة الحية فى هذا الاتجاه ..

وكانت البداية تفترض لنجاح هذا العمل مشاركة شعبية حقيقية فى جهود البناء .. ومقتضى ذلك تحرير إرادة الأمة وإطلاقها فى اتجاه الهدف .. أى تحقيق حد أدنى من الديمقراطية يسمح بتجديد الطاقات وإحياء الهمم وتأكيد السيادة الشعبية فى صنع القرار ومراقبة تطبيقه ..

وكانت البداية تفترض نهاية حكم الفرد .. وتسلط الأقلية على الأغلبية .. كانت تفترض الأسلوب الجديد للزمن الجديد .. فقد أصبح أسلوب الانفراد بالقرار واحتقار الإرادة الشعبية مرفوضا ، وأصبحت ملحقات هذا الأسلوب من ممارسات ارتجالية تجد المعارضة والاستنكار ..

كانت إعادة البناء الاقتصادى والاجتماعى تقتضى بداهة إعادة البناء السياسى .. فالمشكلة الاقتصادية التى تطالب الجماهير بحلها أكبر من أن تعالج بنفس الأشخاص ونفس الأجهزة ونفس الأساليب .. بل تستلزم مشاركة واسعة من كافة فئات الأمة فى إطار مؤسسات ديمقراطية تعمل بالأساليب الديمقراطية ..

هذا التغيير السياسى .. لم يكن الرئيس راغبا فيه .. ولا قادرا عليه .. فقد كان يساوى عنده فقدان السلطة تماما .. أو على الأقل الحد منها وإخضاعها للرقابة الشعبية الحقيقية .. وكانت الطبقة العازلة بأكملها تعى تماما ما تعنيه الديمقراطية الحقيقية بالنسبة لها .. وما يرتبه قيام أحزاب حقيقية .. وبرلمانات حقيقية .. وصحافة حقيقية من نتائج على وجودها ومستقبلها .. ومن هنا جاء موقفها من قضية الديمقراطية مناهضا للإرادة الشعبية ، فقد حرصت دائما على التمسك بزعامة الرئيس وحرصت أكثر على التمسك بسلطاته المطلقة فهى لا تحيا إلا فى ظلاله .. ولا تستمد سلطاتها إلا من سلطاته ..

كانت الطبقة العازلة تدعم عند الرئيس بقاء كل شىء على ما هو عليه .. ولكن مع تغيير فى الأشكال والمظاهر التى تقتضيها المرحلة ..

وهكذا خطا الرئيس خطوات فى طريق الإصلاح الديمقراطى .. ولم يكملها .. فقد أراد أن يتوقف بها عند حدود الشكل دون المضمون .. فقد استوفى الرئيس الشكل الديمقراطى : أحزاب متعددة ولكن هزيلة .. ومعارضة

برلمانية ولكن مقيدة .. وصحافة حرة ولكن مكممة وعند هذا الحد توقفت كل المسيرة .. بل وارتدت لتكبل المضمون الديمقراطى بقيود قانونية ثقيلة تمنع من تحقيقه .. وأصبح الرئيس فى هذا الموقع الجديد محاطا « بديكور ديمقراطى » بينما ظل القرار الأعلى مركزا دائما بين يديه ..

وهذا الأسلوب .. أسلوب البحث عن الشرعية لتغطية عورات الحكم الفردى لم يكن فى حقيقته سوى أسلوب قديم استخدمه عبد الناصر مرارا للإيهام بنزوله على إرادة الشعب .. والحكم باسم الشعب .. وقد أراد الرئيس استخدام نفس الأسلوب بعد تجديده وتطويره ليناسب المقام ويتسع بالتالى لأحزاب متعددة .. ولصحافة حرة .. ولمؤسسات دستورية .. ولكن بعد إفراغها جميعا من كل مدلول ديمقراطى .. لقد جاء هذا الأسلوب مخالفا لزمانه .. ولم يصادف القبول ولا الاستجابة التى أرادها الرئيس .. فالوعى الطافح بهده الألاعيب قد تجاوز كل تصور .. والحساسية الشعبية لقضية الحريات قد تضاعفت .. ولم يعد كافيا التوقف فى الطريق بعد أول خطوة .. ثم التراجع إلى الخلف خطوات !!!

لقد فهم الناس .. ومن خلال المواقف والممارسات .. أن جوهر النظام لم يتغير .. وأن الفارق بين نظام الرئيس السادات ونظام الرئيس عبد الناصر ليس فارقا فى المضمون .. ولكنه فارق فى الشكل والدرجة .. فكلاهما يحتكر السلطة .. وكلاهما ينفرد بالقرار .. وإن كان لكل منهما أساليبه الخاصة فى احتكار القرار .. والانفراد بالسلطة !

وها هى الحقيقة .. حقيقة النظام تتكشف فجأة تحت ضغوط الخوف والانفعال فى قرارات خطيرة فى غيبة البرلمان .. وبالاستناد إلى نص فى الدستور لا يجيزها .. ومبررات لا تبررها ..

ورغم كل الشعارات الديمقراطية التى أطلقها الرئيس السادات .. ورغم كل المؤسسات التى أقامها ، ورغم كل الوعود التى قطعها على نفسه بألا يكبت رأى وألا يقهر قلم ، رغم كل ذلك لم يقف أمام إرادته شىء عندما أراد .. فهو صاحب القرار الأعلى دائما .. حتى ولو كان مرتبطا بأخص خصائص الحرية الإنسانية !!

ماذا كان ينتظر حزب الرئيس وطبقته العازلة بعد كل ذلك ؟ !

هل كانوا ينتظرون أكاليل من الزهور ينثرها الشعب تحت أقدام الزعامة التى يطوقونها ويحرسون رايتها ؟ !

أم كانوا يتوقعون إحناء الرؤوس خوفا وهلعا من غضبة الحاكم ؟ !

وأيا كان التوقع .. فقد جاءت ضربة سبتمبر محققة لآمال الطبقة العازلة فى التخلص نهائيا من خصومها .. لقد كانت انتصارا لجهودها فى إقصاء المعارضة من الساحة .. والانفراد بزعامة الرئيس دون منازع .. وفى نشوة الانتصار يضعف الإحساس بالخطر .. ويتضاءل تقدير العواقب .. وكان هذا هو الشعور الشائع فى أوساط الطبقة العازلة بعد أن مضت أيام وأيام على انتصاراتها .. وبعد أن تضاءلت احتمالات ردود الفعل الشعبية على هذا الإجراء القمعى .. وبعد أن قرر الرئيس القيام بزيارات شعبية للأقاليم .. وبعد أن خرج المداحون والمنشدون يتغنون بضربة سبتمبر .. ويزجون لها كل معانى البطولة والوطنية .. كل شىء هادىء إذن .. وكما اعتادوا وتوقعوا .. إلا شيئا واحدا لم يعتادوه ولم يتوقعوه .. شىء يتحرك تحت الأرض بدم جديد .. ووقع جديد .. شىء اسمه وعى مصر الذى عاد والذى لم يعد يحتمل فوق قسوة الواقع آلاما جديدة ..

كان وعيا ثائرا يغذيه الاجترار العنيد لكل رواسب المرحلة وفى طيه صمت متحفز للانقضاض العنيف عند أول فرصة ، وفى الأفق .. كانت الغيوم الآتية من بعيد تتجمع بشدة وتتصادم فى سماء الحاضر لتفجر فى أعماق الناس إرادة الخلاص ..

ولكن كيف ؟ ومتى ؟ وأين ؟ .. لم يكن هناك من يملك الإجابة .. وتحت السطح كانت عناصر الإجابة تدور حول نقطة واحدة .. وتفرض منطقا يمليه العنف المكبوت فى الصدور ..

ومرة أخرى تتهامس المحافل السياسية الدولية بأزمة النظام .. والمخاطر المحدقة برئيسه وكأنها تتنبأ بالغيب أو تتعجل اقتراب الساعة ! ..

وفى يوم السادس من أكتوبر .. وبعد أربعة وثلاثين يوما بالضبط من حادثة الاعتقال الجماعى أو ضربة سبتمبر .. يدخل الرئيس محمد أنور السادات فى

زى القائد الأعلى إلى المنصة الرئيسية .. ليترأس على العرض العسكرى الكبير الذى نظم احتفالا بالذكرى الثامنة لحرب رمضان .. وكانت مناسبة جديدة ليثبت الرئيس للعالم مدى قوته .. ومدى شعبيته .. وعلى غير ما جرت به العادة يرفض الرئيس ارتداء القميص الواقى .. ويرفض أيضا الحرس الجمهورى الذى يصطف عادة أمام المنصة .. ويقف مشدودا فى مواجهة طوابير المدفعية وأفواج الطائرات المحلقة .. وقبل نهاية العرض بدقائق .. تنحرف سيارة .. وتتوقف أمام المنصة .. وينطلق سيل من الرصاص !!

آخر حكام ثورة ٢٣ يوليو !!!

وماذا بعد النهاية ؟

هكذا كانت النهاية ..

شحنة غضب كاسح تفجرت عند المنصة ..

ولم يفطن الجالسون بالمنصة .. أن الرصاص لم يستهدف شخص الرئيس السادات .. إنما استهدف الاستبداد الذى زرعته تجربة الثورة .. وكان الرئيس السادات مجرد الرمز الحى لهذا الاستبداد ..

كانت الرصاصات مجرد تعبير عن الرفض المطلق لكل التجربة ..

ولم يكن من الممكن تصور الحادثة لو أن تجربة الثورة وجدت نهايتها الطبيعية !

كانت نهايتها الطبيعية يوم انحرفت عن مبادئها .. وحادت عن الأهداف التى قامت بها ومن أجلها .. كانت النهاية الطبيعية يوم أفرغت التجربة من محتواها الثورى بعد ما أكلت أبناءها .. وضربت قواعدها .. وفرضت إرادة الفرد فوق إرادة المجموع ..

ولكن التجربة لم تجد نهايتها الطبيعية بل تجاوزت خط النهاية .. وعاشت فوق عمرها المفروض جسدا بلا روح .. أو تجربة بلا ثورة !!

وكان استمرار التجربة بعد ذلك ضربا من الشذوذ .. فالتجارب التى تتنكر للديمقراطية .. وتتحرر من ضوابطها لا تلبث أن تنفصل عن شعوبها وتفقد سند شرعيتها .. ولا تجد بعد ذلك من وسائل البقاء والاستمرار سوى الإرهاب والدعاية .. ولا تصادف من فنون السياسة إلا ما يتسع له استبداد فرد تحركه

مصالح طغمة عازلة !!

لذلك كان من البديهى أن تتعثر التجربة وتسقط فى الأخطاء والخطايا فلا تجد من يصححها أو من يطالبها بالحساب .. وكان من البديهى أيضا أن تتراكم الأخطاء والخطايا لتقود فى النهاية إلى كوارث قومية يصعب تلافيها .. أو تدارك نتائجها ..

ومثل هذه التجارب لا بد وأن تنتهى نهاية غير طبيعية !!

وكانت صفعة الهزيمة إحدى هذه النهايات ولكن ورثة التجربة لم يسلموا بالنهاية .. وعاشت التجربة تتنفس بقوة الدفع فى غرفة إنعاش حديدية فرضتها الهزيمة والاحتلال .. وكان من المفروض أن تلفظ أنفاسها بعد حرب رمضان .. وأن تخرج من غرفة الإنعاش محمولة إلى مقرها الأخير .. لتبدأ مصر بداية جديدة .. على طريق جديد ..

ورفض الورثة مرة أخرى .. وأصروا على إخراجها من غرفة الإنعاش ليعودوا بها إلى سدة الحكم .. وكان الظن أن التجربة يمكن أن تعيش .. وأن تستمر بعملية تجميل ماهرة .. تغير بعض ملامحها .. وتهذب بعض سلوكها .. وتقدمها للناس بقناع ديمقراطى براق يعين على تقبلها ونسيان ماضيها !

ولكن فشلت العملية رغم مهارة الجراح فلم تنجح فى علاج الجوهر .. أو إخفاء حقيقته عن الناس .. فمنطق التجربة مركب على نحو استبدادى لا يقبل المشاركة الشعبية سوى من باب الشكل دون المضمون .. وقد حاول الرئيس السادات بثورة التصحيح إعادة الحياة إلى هذا الجسد الميت .. ولكن قضاء الله كان أسبق من محاولاته .. فقد توقف قلب التجربة عن النبض يوم تنكرت لمبادئها وفرضت وصايتها على الشعب .. وانتهت إلى فرد واحد هو الذى يفكر .. وهو الذى يقرر .. وهو الذى يفعل ..

نعم لقد تناولت ثورة التصحيح ما لا يقبل التصحيح فلم تغير شيئا من جوهر النظام .. وإن تبدلت الوجوه وتغيرت الأساليب .. فالاختيار الأول لأهل الثقة .. ووعاء الاختيار التنظيم الطليعى .. واليد العليا للحاكم وحده واليد السفلى لكل الشعب .. وقمة الديمقراطية فى أحزاب السلطة .. وركيزة الحرية فى القمع

بالقانون ..

ثم يجىء الامتحان الصعب فى قضية الديمقراطية ليكشف الوجه الحقيقى للنظام .. ويقدمه للناس فى بطش سلطوى تخطاه الزمن !

والآن .. وقد مضى على حادثة المنصة زهاء العامين .. جرت خلالهما محاولات لرفع الحطام .. وإنقاذ السفينة الغارقة ..

الآن .. ونحن على مفترق الطرق علينا أن نستفيد من الدرس وأن نعلن الرأى فيما هو كائن .. وفيما يجب أن يكون ..

فالذين يحاولون اليوم رفع الحطام .. وإنقاذ السفينة الغارقة .. هم دائما ورثة السفينة .. والمتسببون فى غرقها !

وقد عمدوا منذ الحادثة إلى إحناء الرؤوس للعاصفة والتظاهر بالوعى والإدراك لمخاطر الاستمرار فى التجربة ..

وجاءت الخطوات التى تلت الحادثة مبشرة بتفهم الدرس والاتجاه إلى علاج الحالة .. فقد فتحت السجون ليخرج منها كل من اعتقلهم الرئيس السادات فى ضربة سبتمبر وانطلقت الجهود لإصلاح المسار الاقتصادى .. وعلاج انحرافات الانفتاح .

وتم الجلاء عن أرض سيناء ..

وأعلنت الحرب ضد الفساد والمفسدين .. وعادت إلى أعمدة الصحف بعض نسمات الحرية ..

ولكن ..

ولكن هذه المحاولات .. لم تقترب بعد من أصل الداء .. ولم تلمس بعد جذور العلة .. فالديمقراطية لا زالت موعودة .. والقوانين القمعية لا زالت قائمة .. والحكومة لا زالت بين أيدى الطبقة العازلة !!

وعلى الرغم من تغير بعض الأساليب وبعض السياسات فلا زالت منطلقات المدرسة القديمة تفرض سلطانها على أداة الحكم فأساليب التسكين والترقيع

والدوران فى الفراغ هى الطابع الغالب على سلوك الحكومة .. ونزعة العودة إلى الاستبداد والقمع هى الحلم المسيطر على الطبقة العازلة ..

وهنا مكمن الخطر الكبير .. فهذه الأساليب والسياسات انتهى عصرها .. فلم تعد أنصاف الحلول تطعم خبزا .. أو تبنى جدارا .. ولم تعد استعارة الشعارات تقيم زعامة .. أو ترفع حكما .. فقد سقطت كل هذه الأوراق بعد أن راجت كثيرا واستهلكت كثيرا على موائد السياسة المصرية .. ولم يبق قابلا للتداول بعد إفلاس التجربة وعودة الوعى سوى ورقة واحدة وأخيرة .. ظلت رغم خطورتها فى طى الإهمال هى بناء مصر والنهوض باقتصادها ..

هذه الورقة هى هدف مصر الأول وأملها المرتقب فى الزمن الجديد .. وهى المناط الحقيقى لكل عمل سياسى بناء ينشد لمصر العزة والرخاء ..

فلم تعد البطون الجائعة تجيد الاستماع إلى نبض لا يحس بآلامها ..

ولم تعد النفوس الثائرة تطمئن إلى سياسة لا تستشعر وقعها فى حياتها اليومية .. لا بد من رفع الحطام والبناء على أرض نظيفة .. فالبناء لا يستقر على أرض خربة يتقاسمها الذئاب والجرذان .. ولا يرتفع على أنقاض تجربة لم تعرف فى تاريخها كله سوى الانغلاق السلطوى على الطريقة السوفيتية أو الانفتاح الفوضوى على الطريقة اللبنانية !!

نحن الآن فى الزمن الجديد ..

ولكل زمان رجاله .. وأسلحته وأساليبه .. ورجال اليوم .. وأساليب اليوم ليست فى هذه البقايا من السلالات الموروثة التى تتربع على قمة السلطة أو تتصارع عند قاعها .. فكل شىء بحاجة إلى إعادة البناء .. وفى وقت واحد .. وعلى جبهة واحدة ..

وهذا هو المطلب الصعب الدقيق فى مرحلة ما بعد السادات .. فإعادة البناء تقتضى التجديد فى الرجال والسياسات .. والأساليب ..

وفى كلمة : مرحلة ما بعد السادات تقتضى التجديد فى منطق الحكم وإدارة الحكم .. فالإدارة الموروثة بمنطقها وأساليبها ليست قادرة على هذا النوع من

العطاء .. فقد استهلكت قدرتها فى المستهلك من القضايا .. وأصبح وجودها « عالة قومية » على الزمن الجديد .. لا تقدم للمستقبل شيئا إنما تأخذ منه أشياء !!

هذا التجديد فى منطق الحكم وإدارة الحكم لن يكون له من أثر أو نتيجة إذا لم يستند إلى اختيار شعبى حر ومساندة شعبية قوية .. والديمقراطية الكاملة هي وحدها التى تتيح ذلك .. فالمشاركة الشعبية فى اختيار الحكومة هى الركيزة الأولى للانتماء السياسى والشعور بالمواطنة .. وهى الأساس الذى يعيد للمواطن الإحساس با لانتماء .. والالتزام بالمسئولية .. وهو اللبنة التى تبعث فيه روح البذل والتضحية التى يفرضها البناء والارتقاء ..

وبغير الديمقراطية الكاملة تظل الأغلبية الشعبية كتلة ملتهبة تعمق الفراغ .. وتهدد الاستقرار ..

لذلك كان خطرا على الأمة الوقوف بعملية التحول الديمقراطى عند أول الطريق .. ومحاولة الاكتفاء منها بنصف ديمقراطية ونصف دكتاتورية .. فهذا الموقف يخلق فى النهاية نظاما عاجزا عن اتخاذ زمام المبادرة قاصرا عن صناعة القرار .. ويحرك الخوف فى النفوس من الاضطراب والفوضى .. ويدفع فى النهاية بأعداء الديمقراطية من أهل الثقة إلى المطالبة بالعودة إلى الدكتاتورية السافرة بحجة إنقاذ البلاد من مخاطر الانفلات والتسيب !!

وهذه الحيلة القديمة يمارسها اليوم بدقة ومهارة أهل الثقة فى تشكيلهم الطبقي العازل .. فهم لا يطيقون بحكم تكوينهم العيش فى ظل ديمقراطية حقيقية .. ولا يستطيعون التنفس فى مناخها .. وعندما تشتد عليهم رياح المطالبة الشعبية بالديمقراطية .. لا يجدون أمامهم من سبيل سوى التظاهر بالمضى فى تطبيقها ثم التوقف فى منتصف الطريق حتى تسوء الأحوال .. وتضطرب الموازين ويستفحل الفساد .. فيرتدون من جديد إلى نقطة البداية ..

هكذا تخطط الطبقة العازلة ..

وهكذا تتصرف فى قضية الديمقراطية ..

ومن ورائها « طابور خامس » مدرب من المنتفعين بوجودها يقود حملات

التشكيك فى مقدرة الشعب على تحمل الديمقراطية والتعلل بانحطاط وعيه السياسى .. والتلويح بمخاطر الفوضى التى قد تنجم عن إطلاق حريته .. والتشديد بوجه خاص على فئاته السياسية « المتطرفة » و « الهدامة » التى تتربص بالحكم وتسعى للإطاحة به عند أول فرصة !!

وكل هذه المزاعم تلتقى فى النهاية عند نقطة واحدة : هى « إرهاب » الحاكم « وتخويفه » من عواقب الديمقراطية فلا يلبث أن يكتفى منها بالمظهر والشكل دون الجوهر والمضمون !

هذا ما فعلته الطبقة العازلة بالرئيس السادات منذ الانفتاح الديمقراطى وحتى كانت النهاية ..

وهذا ما تحاول اليوم تكراره بنفس الهمة والنشاط مع الرئيس حسنى مبارك ..

وفى كل مرة تضج فيها المعارضة بالشكوى .. وتتصاعد أصواتها مطالبة باستكمال الديمقراطية يبدأ العد التنازلى وتتهيأ الأجواء بانتحال الفتن واختراع المؤامرات .. وتدور عجلة التشريعات القمعية .. وينهال الضرب بعصا السلطة .. ويرتد الحكم فى النهاية إلى أساليب البطش والطغيان !!

ولن ينخدع الناس هذه المرة بتلك المحاولات .. ولن يسلموا أيضا بأنصاف الحلول .. فالجمع بين الانفراد بالسلطة والمشاركة الشعبية فى السلطة هو عين المستحيل فى النظم السياسية .. فإما دكتاتورية مطلقة تضع الحاكم فوق الشعب .. وإما ديمقراطية حقة تضع الشعب فوق الحاكم ولا وسط بين الأمرين فالديمقراطية نظام متكامل يقوم على أصول وقواعد .. فإذا ما انتقصنا منها .. أو أقحمنا عليها نظما وأساليب ليست من طبيعتها فقدت الكثير من فعاليتها .. وأصبحت عاجزة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها ..

ولنتعلم مرة واحدة من تجاربنا ..

لنتعلم أن الدكتاتورية لا تبنى ولا تقدم إن لم تهدم وتخرب .. ونصف الديمقراطية كانعدام الديمقراطية سواء بسواء .. لا تنجب سوى أهل الثقة .. ولا تورث سوى الانحلال والتعفن والفساد ..

وليس صحيحا أن مصر تفتقر إلى العناصر السياسية إلا ما جاد به التنظيم الطليعى المنحل .. وما أفرزته مدرسة الرأى الواحد .. فمصر لم تعقم بعد .. وعندها من الثراء السياسى .. والطاقات السياسية ما يضعها فى مقدمة العالم الثالث كله سيما أن وراءها من رصيد التجارب الديمقراطية ما يعود إلى قرن من الزمان !!

ولكن المشكلة .. كل المشكلة فى أن الدكتاتورية قد خلقت بمنطقها الاستبدادى « طردا مركزيا » دفع بالكفاءات النزيهة بعيدا عن مركز السلطة بينما اجتذب إلى مركزها خلاصة أهل الثقة من المنتفعين بالحكم المطلق !!

هكذا أرى مصر بين أمس ويوم ترنو إلى اختيار .. وتسعى إلى هدف ..

والاختيار الأخير لمصر هو الديمقراطية ..

والهدف الأول لمصر هو البناء والارتقاء ..

والتلازم بين القضيتين أكيد وثابت .. فكيف نبنى بغير اختيار ديمقراطى للقادرين على البناء ؟

وكيف نتقدم بغير رقابة شعبية على القائمين بالبناء ؟ كيف ؟ !!

إن الديمقراطية وحدها هى التى تحقق ذلك .. وبغيرها لن نستطيع توفير الخبز لكل جائع .. والسكن لكل مشرد .. والصحة والتعليم والأمان لكل مواطن ..

لن نستطيع .. فالديمقراطية والبناء توأمان لأم واحدة اسمها المجتمع العادل ..

ولا عدالة فى الحقوق وحدها .. أو فى الواجبات وحدها ..

ولا عدالة فى إيثار فرقة بعينها .. أو تمييز جماعة بذاتها ..

ولا عدالة فى تجميد قوى الأمة وحبسها تحت رأى واحد ..

فالعدالة حرية فى أن نقول وأن نفعل وأن نشارك فى صنع المصير ..

والعدالة مساواة نكيل فيها للجميع بكيل واحد ..

والمجتمع العادل هو مجتمع الخبز والحرية ..

فلا حرية بغير خبز .. ولا خبز بغير حرية ..

ألا هل بلغت .. اللهم فاشهد ..

الفهـرس

رقم الإيداع ٧٣٩٨ / ٨٥

رقم الإيداع الدولى ٣ ٤ ٠ ــ ١٤٧٠ ــ ٩٧٧


International
Press
• شارع جمال الشاهد ـــ مدينة الصحفيين ت.٣٤٧٤٢٥٩٠

الزهراء للإعلام العربي



Bibliotheca Alexandrina
1523120